



دار الزمان للكتاب
DAR ALZAMAN BOOKSHOP
Publishing and Distribution



كرسي
الملك عبدالله بن عبدالعزيز
للقرآن الكريم وعلومه في الجامعة الإسلامية

سلسلة إصدارات الكرسي ①

الدِّينُ النَّصِيْدُ

فِي عِلْمِ التَّجْوِيْدِ

للإمام أبي العباس أحمد بن عبد الله بن الزبير الخابوري

المؤلف سنة ٥٦٩٠ هـ

دراسة وتحقيق

الفريق البحثي بالكرسي

بإشراف أستاذ الكرسي

أ.د. أحمد بن علي بن عبد الله السديس



كرسي
الملك عبدالله بن عبدالعزيز
لدراسات القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

سلسلة إصدارات الكرسي (١)

الدُّرُ النَّضِيدُ فِي

عِلْمِ التَّجْوِيدِ

لِلْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ الْخَابُورِيِّ

المُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٠ هـ

دراسة وتحقيق

الفريق البحثي بالكرسي

بإشراف أستاذ الكرسي

أ. د. أحمد بن علي بن عبد الله السديس



مكتبة الملك عبدالعزيز

المقدمة

الحمدُ لله حمداً كثيراً، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ هادياً ومبشراً
ونذيراً، أما بعدُ:

فمن خصائصِ النصِّ القرآنيِّ الاعتمادُ في نقله على الأخذِ من أفواهِ
المشايخِ المتقنين لتلاوته، وذلك وفق ما صنَّفَ أئمةُ التجويدِ والأداءِ من
مصنِّفاتٍ أوضحوها فيها مخارجَ الحروفِ العربيَّةِ وصفاتها، وبيَّنوا فيها
أحوالَ الحروفِ عندَ أفرادِها وتركيبِها، إلى غيرِ ذلك مما ينبغي على قارئِ
القرآنِ ومقرئه الالتزامُ به حالَ القراءةِ والإقراءِ.

ويُعدُّ الإمامُ أبو مُزاحِمٍ موسى بنُ عبِيدِ اللهِ الخاقانيُّ البغداديُّ (ت ٣٢٥ هـ)
هو أوَّلُ من صنَّفَ في علمِ التجويدِ فقد نظمَ فيه قصيدته الرائيَّةَ
المشهورة^(١)، ثم تتابعَ بعدَ ذلك المصنِّفون في هذا العلمِ، وكانت مصنِّفاتُهم
بينَ مطوِّلٍ ومختصرٍ، ومنظومٍ ومثورٍ، وأصيلٍ في بابِه وقابلٍ للاستغناءِ
عنه بغيره.

وكانَ من بينَ المصنِّفاتِ الأصيلِ في علمِ التجويدِ كتابُ الدُّرِّ النضيدِ من
تأليفِ الإمامِ شمسِ الدينِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ
الخابوريِّ^(٢)، فقد وضعَ فيه مصنِّفه خلاصةَ مطالعته لمؤلَّفاتٍ من سبقوه،
مقرونةً بتجربةٍ طويلةٍ في إقراءِ القرآنِ، وملاحظةٍ دقيقةٍ للتطوُّرِ الصوتيِّ للهجاتِ
العربِ المحيطين به، ومدى تأثيرِ ذلك على مُريدِ تلاوةِ القرآنِ الكريمِ.

(١) انظر: غاية النهاية لابن الجزري (٢/٣٢١).

(٢) تأتي ترجمة الخابوريِّ مفصَّلةً في الفصلِ الأوَّلِ من الدراسة (ص ١٥) فلترجعْ هناك.

والتعليم مُعَضِّدًا ذَلِكَ بنصوصٍ مَن سبقه من أئمةِ التجويدِ واللغةِ، فكان منهجُه متكاملًا في طرحِ مسائلِ الكتابِ، وكافيًا لمن أرادَ إتقانَ التلاوةِ والأداءِ.

وإذ كانَ من بينِ أوليائِنَا - في كرسِيِّ الملكِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ العزيزِ للقرآنِ الكريمِ وعلومِهِ بالجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ المنورةِ - إثراءُ المكتبةِ البحثيَّةِ من خلالِ تحقيقِ النصوصِ المخطوطةِ في علومِ القرآنِ الكريمِ، فإننا نقدِّمُ هذا الكتابَ للقراءِ بعدَ تحقيقِهِ ودراسَتِهِ من قِبَلِ الفريقِ البحثيِّ بالكرسيِّ.

وقد اشتركَ في تحقيقِ ودراسةِ هذا الكتابِ من أعضاءِ الفريقِ البحثيِّ بالكرسيِّ كُلُّ من الباحثين: أحمدُ محمدُ فريدُ شوقي، ومحمدُ سعيدُ نجيب، وحسامُ الدينِ عبدِ اللهِ أحمد، وقد سارُوا في صنيعِهِمْ وَفَقَ منهجِ يَطَّلَعُ عليه القارئُ الكريمُ في أثناءِ قراءتِهِ للكتابِ.

نسألُ اللهَ تعالى أن ينفَعَ بهذا الإخراجِ للكتابِ طُلَّابَ وباحثي الدراساتِ القرآنيَّةِ، وأن نكونَ قد أسهمنا بذلك في خدمةِ التراثِ القرآنيِّ، وأن يتقبَّلَ تعالى منا ومِمَّن شاركوا في هذا العملِ صالحِ الأعمالِ، إنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، وهو سبحانه بالإجابةِ جديرٌ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

استاذُ الكرسيِّ

أ.د/ أحمد بن علي السديس

تصدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليمًا، أمَّا بعدُ:

فتزخر المكتبة الإسلامية والعربية بالمخطوط والمطبوع من المؤلفات المتعلقة بالدراسات القرآنية، وهي تمثل -بتنوعها ودقيق تخصصها- مفخرة للأمة الإسلامية إذ هي تشهد بالعناية المتفرّدة التي حظي بها كتاب الله عز وجل من لدن تنزله على رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، وذلك عبر قرونٍ عدّة قضيت فيها الأعمارُ وأنفقت فيها الجهودُ خدمةً لكتاب الله تعالى، وحفظًا له من عوادي الزمنٍ وزللِ الألسنِ.

ويمثل علم التجويد ركيزة أساسية في خدمة القرآن العظيم؛ إذ يعنى بصون اللسان عن الخطأ في تلاوته، وذلك لكون قواعده هي المنهج الثابت الذي ينبغي أن يلتزمه من أراد تلاوة القرآن تلاوةً صحيحةً.

وقد تنوّعت مؤلفات هذا العلم الجليل، وتعددت مناهجها، غير أن قسماً منها قد امتازَ بجمعه بين المنهج النظري والتطبيقي في دراسة قضايا هذا العلم ومعالجة مسائله.

ومن هذا النوع من المصنّفات كتاب الدرّ النضيد في علم التجويد للإمام أبي العباس أحمد بن الزبير الخابوريّ مقررٍ حلب وخطيب جامعها المتوفى سنة (٦٩٠ هـ) فقد أودع كتابه خلاصة تجربته الطويلة في الإقراء

ثالثاً: قسم التحقيق، ويتضمن تحقيق نص الكتاب كاملاً.

رابعاً: الفهارس العلمية.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله
وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفريق البحثي بالكرسي

سِرْنَا فِي البَحْثِ وَفَقَّ خُطَّةً مَحَدَّدَةً، وَكَانَتْ كَالآتِي:

أولاً: المَقْدَمَةُ، وَبِهَا أَهْمِيَّةُ المَوْضُوعِ وَأَسْبَابُ اخْتِيَارِهِ، وَخُطَّةُ البَحْثِ.

ثانياً: قِسْمُ الدِّرَاسَةِ، وَيَحْتَوِي عَلَى فِصْلَيْنِ:

الفِصْلُ الأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِالمُؤَلِّفِ، وَفِيهِ سِتَّةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: النَّاحِيَةُ العِلْمِيَّةُ فِي عَصْرِ المُؤَلِّفِ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: رِحَالَتُهُ العِلْمِيَّةُ وَشِوْخُهُ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: تَلَامِيذُهُ.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: مَوْلَفَاتُهُ.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ وَثَنَاءُ العُلَمَاءِ عَلَيْهِ.

الفِصْلُ الثَّانِي: دِرَاسَةُ الكِتَابِ، وَفِيهِ خَمْسَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَحْقِيقُ اسْمِ الكِتَابِ، وَتَوْثِيقُ نَسَبِهِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مَنَهْجُ المَصْنُفِ فِي الكِتَابِ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَصَادِرُ الكِتَابِ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: قِيَمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةُ.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: وَصْفُ النِّسْخَتَيْنِ الخَطِيَّتَيْنِ لِلكِتَابِ، وَبَيَانُ مَنَهْجِ

التَّحْقِيقِ.

وقد امتاز الدرُّ النضيدُ بحسنِ استعمالِ مصنّفه للنصوصِ الواردةِ فيه من حيثُ الاستشهادُ بها أو التعقيبُ عليها على السواء؛ إذ لم يكتفِ المصنّفُ بشحنِ كتابه بنصوصِ المتقدمين نصًّا بعد نصٍّ دونَ أن يجدَ القارئُ فائدةً تلك النصوصِ، بل أوردَها عندَ الحاجةِ بقدرٍ، منتقياً أوثقها وأصلها ببابه.

ولأهميّة هذا الكتابِ للقراءِ والباحثين في الدراساتِ القرآنيّةِ فإننا نقدّمه لأوّل مرّةٍ محققاً وفقَ قواعدِ تحقيقِ النصوصِ، سائلين الله عزّوجلّ أن ينفعهم به، وأن يكون سبباً في إثراءِ المكتبةِ القرآنيّةِ والعربيّةِ.

أهميّة الكتابِ وأسبابُ اختياره

(١) للدرُّ النضيدُ مكانةً متميّزةً بينَ كُتبِ علمِ التجويدِ، وهو يقفُ بمستوى مصادرِ هذا العلمِ الأولى، مثل: الرّعاية لمكيّ، والتحديدِ للداني وغيرهما.

(٢) أشادَ الإمامُ ابنُ الجزريّ بالكتابِ ونوّه به، حيثُ قالَ في ترجمةِ المصنّفِ: «وألفَ كتابَ الدرِّ النضيدِ في التجويدِ، من أحسنِ ما ألفَ في ذلك» اهـ^(١).

(٣) تميّزَ أسلوبُ المؤلّفِ بالوضوحِ والعمقِ في وصفِ مخارجِ الحروفِ وصفاتها وهما أهمُّ أبوابِ علمِ التجويدِ.

(١) غايةُ النهايةِ (١/٧٣).

المبحث الأول:

اسمه ونسبه ومولده ووفاته^(١)

❖ اسمه ونسبه:

هو شمس الدين^(٢)، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن الزبير، الخابوري الحلبي، الشافعي، المقرئ المجود، خطيب جامع حلب.

زاد المقرئ في نسبه، فقال: هو أحمد بن عبد الله بن الزبير بن أحمد بن سليمان الشيباني^(٣).

فالخابوري: نسبة إلى الخابور، وهو نهر كبير بنواحي الجزيرة الفراتية بين الموصل والرققة، مخرجه من رأس عين، ويصب إلى الفرات^(٤).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٦٤٩ / ١٥)، العبر في خبر من عبر (٣ / ٣٧١)، معرفة القراء الكبار (١ / ٣٧٨)، الثلاثة للذهبي، الوافي بالوفيات للصفدي (٧ / ٨٢)، غاية النهاية لابن الجزري (١ / ٧٣)، السلوك لمعرفة دول الملوك للمقرئ (٢ / ٢٣٢)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (١ / ٣٥٥)، النجوم الزاهرة (٨ / ٣٣) كلاهما ليوسف بن تغري بردي، بغية الوعاة للسيوطي (١ / ٣١٥)، شذرات الذهب لابن العماد (٧ / ٧١٨).

(٢) لقبه الذهبي بشهاب الدين) في: العبر (٣ / ٣٧١)، والإعلام بوفيات الأعلام (٢ / ٤٧٠).

(٣) انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك (٢ / ٢٣٢).

(٤) انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ٣٠٢)، مرصد الأطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (١ / ٤٤٤).

الفصلُ الأوَّلُ: التعريفُ بالمؤلفِ

وفيه ستَّةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

المبحثُ الثاني: الناحيةُ العلميَّةُ في عصرِ المؤلِّفِ.

المبحثُ الثالثُ: رحلاته العلميَّةُ وشيوخه.

المبحثُ الرابعُ: تلاميذه.

المبحثُ الخامسُ: مؤلفاته.

المبحثُ السادسُ: مكانتهُ العلميَّةُ

وثناءُ العلماءِ عليه.

قِسْمُ الدَّرَاسَةِ

- ٣- الحسنُ بنُ أبي عبدِ اللهِ بنِ صدقةَ بنِ أبي الفتوحِ، الإمامُ الزاهدُ، أبو علي الأزدي الصِّقْلِيُّ، المقرئُ (ت ٦٦٩ هـ) (١).
- ٤- عبدُ الرحمنِ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ عثمانَ، أبو القاسمِ المقدسيِّ ثمَّ الدمشقيِّ الشافعيِّ، المعروفُ بأبي شامةَ (ت ٦٦٥ هـ) (٢).
- ٥- عبدُ الرحمنِ بنُ مُرْهَفِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ يحيى الإمامُ، تقيُّ الدينِ، أبو القاسمِ الناشرِيُّ، المقرئُ الفقيهُ الشافعيُّ (ت ٦٦١ هـ) (٣).
- ٦- عبدُ السلامِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي القاسمِ الخضرِ، ابنُ تيميَّةَ الحرَّانيُّ، المقرئُ المحدثُ المفسِّرُ (ت ٦٥٢ هـ) (٤).
- ٧- القاسمُ بنُ أحمدَ بنِ موفَّقِ بنِ جعفرِ اللُّوزِقِيِّ، المقرئُ، النَّحْوِيُّ، المتكلِّمُ، شيخُ القراءِ بالشَّامِ (ت ٦٦١ هـ) (٥).
- ٨- محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ، أبو عبدِ اللهِ، المقرئُ العلامَةُ، المعروفُ بشُعلةَ (ت ٦٥٦ هـ) (٦).

ثانياً: اللُّغَوِيُّونَ والنُّحَاةُ:

- ١- أحمدُ بنُ عليِّ بنِ أبي غالبٍ، مجدُّ الدِّينِ، أبو العباسِ، الإزْبِلِيُّ،

(١) انظر: معرفة القراء (١/٣٦٣).

(٢) انظر: غاية النهاية (١/٣٦٥).

(٣) انظر: معرفة القراء (١/٣٥٥).

(٤) انظر: غاية النهاية (١/٣٨٦).

(٥) انظر: معرفة القراء (١/٣٥٥).

(٦) المصدر السابق (١/٣٦٤) مكتبة/الجامعة/مكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

المبحث الثاني:

الناحية العلمية في عصر المؤلف

على الرغم من البلايا التي نزلت بالعالم الإسلامي في القرن السابع الهجري، إذ ظهرت دولة التتار عام ٦٠٣ هـ تقريباً، وما قاموا به من الهجوم على العراق وسقوط الخلافة العباسية في بغداد، وانقسام دولة الإسلام الواحدة إلى دُولٍ قد تسلط عليها الأعاجم، على الرغم من ذلك فقد شهدت تلك الفترة نشاطاً علمياً واسعاً في شتى ميادين المعرفة، ولعل هذا من أسرار هذا الدين، فإن الحافظ له هو الله سبحانه وتعالى، وهو الذي يسخر له أفراداً من عباده، يقضون أعمارهم في خدمته تعلماً وتعليماً.

ويمكننا أن نرصد أسماء عددٍ من أعلام القراء والنحاة الذين عاصروهم شمس الدين الخابوري رحمه الله في فترة حياته، وذلك عدا شيوخه الذين سيرد ذكرهم في مبحث مستقل.

أولاً: القراء:

١ - إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الأشبيلي، أبو إسحاق، المجوّد الحاذق، المعروف بابن وثيق (ت ٦٥٤ هـ)^(١).

٢ - أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الإمام، أبو العباس، الكواشي (ت ٦٨٠ هـ)^(٢).

(١) انظر: معرفة القراء (١/٣٥٢).

(٢) انظر: غاية النهاية (١/١٥١).

❁ مولده ووفاته:

وُلِدَ رَحِمَهُ اللهُ بِالْخَابُورِ سَنَةَ ٦٠٠ هـ^(١)، وَتُوفِّيَ بِحَلَبَ سَنَةَ ٦٩٠ هـ وَقَدْ قَارَبَ التَّسْعِينَ مِنْ عَمْرِهِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ بِجَامِعِ دِمَشْقَ صَلَاةَ الْغَائِبِ.

٥- عليُّ بنُ أبي بكرٍ بنِ رُوْزْبَةَ بنِ عبدِ اللهِ، أبو الحسنِ، البغداديُّ،
القلانسيُّ (ت ٦٣٣ هـ) (١).

٦- عليُّ بنُ محمدٍ بنِ عبدِ الصَّمَدِ، أبو الحسنِ، عَلَمُ الدينِ السخاويُّ،
الشافعيُّ (ت ٦٤٣ هـ) (٢).

٧- محمدُ بنُ أبي القاسمِ الخَضِرِ بنِ محمدٍ بنِ الخَضِرِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، أبو
عبدِ اللهِ، فخرُ الدينِ، الحرَّانيُّ، الحنبليُّ (ت ٦٢١ هـ) (٣).

٨- محمدُ بنُ حسِنِ بنِ محمدٍ بنِ يوسفَ، أبو عبدِ اللهِ، المعروفُ
بالفاسيِّ (ت ٦٥٦ هـ) (٤).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٨٧/٢٢)، شذرات الذهب (٢٧٩/٧).

(٢) انظر: معرفة القراء (١٢٤٥-١٢٥٠/٣)، غاية النهاية (٥٠٢/١).

(٣) انظر: وفيات الأعيان (٣٨٦/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٨٩/٢٢).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦١/٢٣)، غاية النهاية (١٠٩/٢).

المبحث الثالث:

رحلاته العلمية وشيوخه^(١)

لم يكتفِ المؤلّف رَحْمَةُ اللَّهِ بتلقي العلم في بلده فحسب؛ بل رحل إلى بلدانٍ مختلفة لتلقي العلم، فرحل إلى حرّان وبغدادَ ودمشق، وتلقّى على عددٍ من الشيوخ الأجلّاء الذين لهم باعٌ في القراءات والتجويد والفقهِ واللغة، فكان من كبار المقرئين، إذ تصدّر للإقراء ببلده، واشتهر ذكره، وتقدّم في الفقهِ والعربيّة، وهؤلاء جملة من شيوخه الذين أخذ عنهم:

١- أبو بكر بن قوام بن علي بن قوام بن منصور البالسي (ت ٦٥٨ هـ)

(٢)

٢- الحسن بن يحيى بن صباح بن حسين المخزومي، أبو صادق، المعروف بابن الصباح (ت ٦٣٢ هـ)^(٣).

٣- عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان بن عبد الله الحلبي، أبو محمد، المعروف بابن الأستاذ (ت ٦٢٣ هـ)^(٤).

٤- عبد السلام بن عبد الله بن أحمد بن بكران، أبو الفضل، المعروف بالدهري، البغدادي (ت ٦٢٨ هـ)^(٥).

(١) انظر: معرفة القراء (١/٣٧٨)، الوافي بالوفيات (٧/٨٢).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (١٤/٩٠٢)، الوافي بالوفيات (١٠/١٥٣، ١٥٤).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (١٣/٧٤٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/٣٧٣).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٠٤)، شذرات الذهب (٧/١٨٩).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٠٣، ٣٠٤)، شذرات الذهب (٧/٢٢٥).

النحوي، الحنبلي المعدل (ت ٦٥٧ هـ) (١).

٢- الحسين بن إبراهيم الهذباني، أبو عبد الله، الشرف الإربلي، العلامة الشافعي اللغوي (ت ٦٥٦ هـ) (٢).

٣- عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان، محيي الدين، المصري الأديب (ت ٦٩٢ هـ) (٣).

٤- علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، النحوي الحضرمي (ت ٦٦٩ هـ) (٤).

٥- محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، الإمام البليغ النحوي، بدر الدين، شيخ العربية (ت ٦٨٦ هـ) (٥).

(١) انظر: شذرات الذهب (٧ / ٤٩٨).

(٢) المصدر السابق (٧ / ٤٧٤).

(٣) انظر: فوات الوفيات لابن شاكر (٢ / ١٧٩).

(٤) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي (١ / ٢١٨).

(٥) انظر: الوافي بالوفيات (١ / ١٦٥).

المبحث الخامس:

مؤلفاته

لم تذكر المصادر غير كتاب واحد للمؤلف، هو الدر النضيد في التجويد^(١) وهو هذا الكتاب الذي نقوم على تحقيقه.

(١) غاية النهاية (١/٧١)، معجم المؤلفين لعمر رضا كخالة (١/٢٨٩).

- ٦- محمد بن عمر بن أبي بكر بن قوام بن عليّ البالسيّ (ت ٧٤٦ هـ)^(١).
- ٧- يوسف بن الزكيّ بن عبد الرحمن بن يوسف القُصاعيّ، أبو الحجاج، جمال الدين الكلبيّ ثمّ الدمشقيّ، المعروف بالمزيّ (ت ٧٤٢ هـ)^(٢).

(١) أعيان العصر وأعيان النصر (٢/ ٣٠)، طبقات الشافعيّة الكبرى لتاج الدين الشبكيّ (٨/ ٤٠١-٤٠٣).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ٤١٣) العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

المبحث الرابع: تلاميذه

أخذ عن المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ عددٌ من العلماء الذين انتشرَ علمُهم، ونفعَ اللهُ بهم الناسَ، وهؤلاءِ بعضُ تلاميذه الذين استطعنا حصرَهم:

١- أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ قَيْمَازِ الحلبِيِّ، أبو العباسِ، جمالُ الدينِ، المعروفُ بابنِ الظاهريِّ (ت ٦٩٦ هـ) ^(١).

٢- عثمانُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ، أبو عمرو، فخرُ الدينِ، الحلبِيُّ ثم المصريُّ (ت ٧٣٠ هـ) ^(٢).

٣- عثمانُ بنُ عليِّ بنِ عثمانَ بنِ إبراهيمَ، أبو عمرو، فخرُ الدينِ السَّنِيسِيِّ الطائِيِّ، الشافعيُّ، المعروفُ بابنِ خطيبِ جبرينَ (ت ٧٣٨ هـ) ^(٣).

٤- القاسمُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ، أبو محمدِ، ابنُ الحافظِ، زكيُّ الدينِ البرزاليُّ (ت ٧٣٩ هـ) ^(٤).

٥- محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ سَامَةَ بنِ كَوَكِبِ المَوْلَوِيِّ، أبو عبدِ اللهِ، شمسُ الدينِ، الحَنْبَلِيُّ (ت ٧٠٨ هـ) ^(٥).

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٨٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥١٥).

(٢) أعيان العصر وأعيان النصر للصفدي (٣/ ٢١٢)، الوافي بالوفيات (١٩/ ٣٠٦).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٠/ ٣٥). المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧/ ٤١٩).

(٤) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٥، ١٩٦).

(٥) المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (ص ١٠١). المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

المبحث الأول:

تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

جاء اسم الكتاب -منسوباً للخابوري- على الورقة الأولى من نسخة الأصل، وصورته فيها كالتالي:

در [كذا] النضيد في علم التجويد

تأليف الشيخ الإمام العالم العامل

جامع أشتات الفضائل، العلامة أبي

العباس أحمد بن عبد الله بن الزبير شمس الدين

الخابوري، إمام جامع حلب المحروسة .. إلخ

كما جاء اسم الكتاب أيضاً في آخر هذه النسخة، فقال الناسخ: «آخر الكتاب الموسوم بدر النضيد».

والملاحظ على هذه التسمية إضافة الموصوف -وهو دُرُّ- إلى الصفة -وهي النضيد- وهذا صحيح لغة، إلا أنه غير متعارف عليه في تسمية الكتب، بل المعهود هو عدم الإضافة، وهو ما جاء على غلاف نسخة كلية الإلهيات بجامعة مرمره بإستانبول، فقد جاء اسم الكتاب فيها: الدر النضيد في علم التجويد تأليف الشيخ الإمام .. إلخ.

ومع يسر الاختلاف في العنوان بين النسختين فقد اعتمدنا تسمية نسخة كلية الإلهيات، وذلك لسببين:

١- رجوع نسختي الفاتح والإلهيات إلى أصل واحد على ما يظهر؛

الفصلُ الثَّانيُ؛ دراسةُ الكتابِ

وفيه خمسةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: تحقيقُ اسمِ الكتابِ، وتوثيقُ
نسبتهِ إلى مؤلِّفه.

المبحثُ الثَّاني: منهجُ المصنِّفِ في الكتابِ.

المبحثُ الثَّالثُ: مصادرُ الكتابِ.

المبحثُ الرَّابِعُ: قيمةُ الكتابِ العلميَّة.

المبحثُ الخَامِسُ: وصفُ النسخَتينِ الخطيَّتينِ

للكتابِ وبيانُ منهجِ التحقيقِ.

المبحث السادس:

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

إن الناظر في ترجمة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يَجِدُهُ ذَا شَأْنٍ وَشَهْرَةٍ، وَدِرَايَةٍ بِعُلُومِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَاللُّغَةِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ:

أَنَّهُ كَانَ خَطِيبَ حَلَبَ وَمَقْرئُهَا، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا تُوفِّيَ بِحَلَبَ صُلِّيَ عَلَيْهِ بِدِمَشْقَ صَلَاةَ الْغَائِبِ، وَهَذَا غَالِبًا مَا يَكُونُ لِكِبَارِ الْقَوْمِ وَعِلْمَائِهِمْ، وَهَذِهِ نَمَازِجٌ لِثَنَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

• قَالَ الْذَهَبِيُّ (ت ٧٤٨ هـ): كَانَ إِمَامًا مَاهِرًا، مُحَرَّرًا لِلْقِرَاءَاتِ وَوَجُوهِهَا وَعِلَلِهَا^(١).

• قَالَ الصَّفَدِيُّ (ت ٧٦٤ هـ): الْإِمَامُ الْمُقْرئُ الْمَجُودُ، خَطِيبُ حَلَبَ وَمَقْرئُهَا، كَانَ إِمَامًا مَاهِرًا، مُحَرَّرًا لِلْقِرَاءَاتِ وَوَجُوهِهَا وَعِلَلِهَا^(٢).

• قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت ٨٣٣ هـ): خَطِيبُ حَلَبَ، إِمَامٌ بَارِعٌ^(٣).

• قَالَ يَوْسُفُ بْنُ تَغْرِي بَرْدِي (ت ٨٧٤ هـ): الْإِمَامُ الْمُقْرئُ الْمَجُودُ، خَطِيبُ حَلَبَ، كَانَ إِمَامًا فَاضِلًا مَاهِرًا، مُحَرَّرًا لِلْقِرَاءَاتِ وَوَجُوهِهَا وَعِلَلِهَا^(٤).

• قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ (ت ١٠٨٩ هـ): خَطِيبُ حَلَبَ وَمَقْرئُهَا وَنَحْوُهَا^(٥).

(١) تاريخ الإسلام (٦٤٩/١٥).

(٢) الوافي بالوفيات (٨٢/٧).

(٣) غاية النهاية (٧٣/١).

(٤) المنهل الصافي (٣٥٥/١).

(٥) شذرات الذهب (٧١٨/٧).

المبحث الثاني: منهج المصنّف في الكتاب

يعدُّ منهجُ الدرِّ النضيدِ تعليمياً بالأساسِ؛ إذ بُدئَ الكتابُ بذكرِ بعضِ ما وردَ في فضلِ حملةِ القرآنِ من أحاديثٍ وآثارٍ، ثمَّ تلاه بيانُ حالِ القارئِ والمقرئِ، وما يتعلَّقُ بالإقراءِ من الآدابِ والأحكامِ الشرعيَّةِ.

ويتلو هذه المقدمةَ ذكرٌ لبعضِ ما وردَ في ذمِّ اللحنِ في القراءةِ، تلكِ الظاهرةُ التي وُضِعَ علمُ التجويدِ لمعالجتها في المقامِ الأوَّلِ^(١).

ويخالفُ الترتيبُ الذي سارَ عليه المصنّفُ في الكتابِ من سبقه من المصنّفين في هذا العلمِ كأبي عمرو الدانيِّ والقرطبيِّ وغيرهما؛ وأقربُ من يمكنُ إلحاقُ المصنّفِ به - من هذه الناحية - هو مكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ في الرعاية؛ فقد بدأه بمقدمةٍ كالتي بدأ بها المصنّفُ ثمَّ أتبعها بالكلامِ على الحركاتِ والحروفِ، والكلامِ على أيُّهما أسبقُ كما عندَ المصنّفِ أيضاً^(٢).

ومن الأهميَّةِ بمكانٍ أن نذكرَ هنا مباحثَ الكتابِ مُرتبةً؛ إذ لم ييؤب لها المصنّفُ تبويباً ييسرُ على القارئِ الوصولَ إلى بُغيته من الكتابِ، وقد جاءت هذه المباحثُ كالتالي^(٣):

١ - بعضُ الأحاديثِ والآثارِ في فضلِ قارئِ القرآنِ.

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب الموضح للقرطبي (ص ١٩) للدكتور غانم قدوري.

(٢) انظر: الرعاية لمكِّي (ص ٥٣).

(٣) التزمنا نصَّ الكتابِ قدرَ الإمكانِ في إيرادِ المباحثِ، وربما وضعنا لها عنواناً عاماً يكشفُ

من مصنفات التجويد مسمى بهذا الاسم:

- ١- الدرُّ النضيدُ في التجويد لأبي العباس الخابوري، وهو هذا الكتاب.
- ٢- الدرُّ النضيدُ في معرفة التجويد لمحمد بن قيسر المارديني (ت ٧٢١ هـ): وهي قصيدة لامية على وزن الشاطبية ورويتها، منها نسخة بمكتبة تشتريتي ضمن مجموع رقمه (٣٦٥٣)^(١).
- ٣- الدرُّ النضيدُ لتلاوة القرآن المجيد لجعفر بن إبراهيم السنهوري (ت ٨٩٤ هـ)، ذكره في إجازته لمحمد بن قاسم بن محمد الغزي (ت ٩٢٤ هـ)، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٩٦ مجاميع)^(٢).
- ٤- الدرُّ النضيدُ في المسائل المتعلقة بالتجويد لأحمد بن عبد اللطيف البورلوي (ت ؟) منه نسخة خطية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود، رقمها (٧٦٩) وهي -في الأصل- من محفوظات مكتبة أمين دمج بيروت برقم (٥٤٥).
- ٥- الدرُّ النضيدُ في بيان تجويد ألفاظ القرآن المجيد ليوسف حسين الدمياطي الشهير بابن حجر (ت ؟)، له نسخة خطية بمكتبة مكة المكرمة رقمها (٦٢ تفسير).

(١) انظر: غاية النهاية (١/١٦٩)، والدرر الكامنة لابن حجر (٥/٤٠٩).

(٢) وانظر كذلك الأعلام (٢/١٢١).

وذلك لتطابق تسمية الكتابِ ووصفِ المصنّفِ بهما، حاشا للخلافَ اليسيرَ في اسمِ الكتابِ، أهو بالوصفِ أم الإضافة؟

٢- أن الإمامَ ابنَ الجزري رَحِمَهُ اللهُ قد سَمَى الكتابَ بهذا الاسمِ في غايةِ النهايةِ، فقالَ في ترجمةِ المصنّفِ: «أَلَفَ كِتَابَ الدُّرِّ النُّضِيدِ فِي التَّجْوِيدِ» اهـ^(١).

وتعدُّ نسبةُ الكتابِ للخابوريِّ بهذه الطريقةِ كافيةً لأن يركنَ الباحثُ إلى صحتها؛ إذ قد ذُكِرَ- في صفحةِ العُنْوَانِ بالنسختين- اسمُ الخابوريِّ ولقبه بالتفصيلِ، كما نُصِّ على كونه خُطيبَ جامعِ حلبَ أيضاً، وهو ما عُرفَ عن الخابوريِّ من مصادرِ ترجمتهِ، وهذا الأمرُ يُبعِدُ احتمالَ اقترانِ هذه النسبةِ بخطأِ النُّسَاحِ أو وقوعِ التحريفِ في الأسماءِ أو الألقابِ المجرّدةِ، ولا سيّما معَ عدمِ وجودِ ما يعكّرُ على هذه النسبةِ في نصِّ الكتابِ، وذلك كُنقل عن متأخِرٍ عن عصرِ الخابوريِّ أو ما شابهَ ذلك من الأمورِ المعتبرةِ تاريخياً في إثباتِ أنسابِ الكُتُبِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

والدُّرُّ النُّضِيدُ- اسماً لكتابٍ- مما يكثرُ استعمالُهُ في التراثِ العربيِّ والإسلاميِّ، فقد حمَلتْ هذا الاسمَ عدَّةُ كُتُبٍ في عدَّةِ فنونٍ كالعقيدةِ والفقهِ والقراءاتِ والأنسابِ وغيرها^(٢).

وشأنُ علمِ التجويدِ في هذا كُشَانٍ غيرهِ من العلومِ، قد تعدَّدتْ مصنّفاتُهُ الحاملةُ هذا الاسمَ على اختلافِ عصورِ مؤلّفيها، وفي ما يأتي ما وقفنا عليه

(١) غاية النهاية (١/٧٣).

(٢) انظر: كشف الطنون (١/٧٣٥)، وإيضاح المكنون لتبعداوي (٤٥٣/٤٥٣).

مُجْمَلِهَا- علماء التجويد من لَدُنْ بداية التصنيف بهذا العلم إلى يومنا هذا^(١).
وقد تبع المصنّف سيويه في هذا الباب، واحتفى بذكر عبارته في صدر
تناوله لجزئياته.

يبد أن المصنّف قد اعترض على بعض ما وردَ بهذا الباب في الكتابِ ممّا
يتعلّق بالعدّ والتقسيم- فحسب- لا بالأداء الصوتي، وذلك كقوله عن
الحروف السبعة المستهجنة التي جعلها سيويه تنمة (٤٢) حرفاً لحروف
العربية^(٢): «ما كان ينبغي أن تُعدّ هذه في حروف العربية، اه وذلك بناءً على
مقدمة ذكرها المصنّف، وهي أن منشأ هذه الحروف إنما هو نطق فئة من
العجم بها عوضاً عن أصولها العربية؛ لصعوبة العربية عليهم، وهذه المقدمة
محلّ نظر، فراجع هذا النص والتعليق عليه في محلّهما^(٣).

٣- تقديم النقل على القياس.

من شروط قبول القياس عند القراء أن يكون على أصل يُعتمدُ عليه، وأن
لا يكون معارضاً للنقل الصحيح، أمّا إذا لم يكن كذلك فإنه يُردُّ ولا يؤخذُ
به، وهو المراد في قول الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ^(٤)

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٤٣١)، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم قدوري
(ص ١٤٧).

(٢) عدّ المصنّف في (ص ٨٦) الحروف المستهجنة ثمانية، وعليه فقد بلغت عدة حروف
العربية عنده (٤٣) حرفاً.

(٣) انظر هذا النص والتعليق عليه في (ص ٨٩).

(٤) الشاطبية (البيت ٣٥٤)، وانظر أيضاً: جمال القراء (ص ٣٢٩)، والنشر (١/ ١٧).

ومن خلال استقراء نص الكتاب فإنه يمكننا تلخيص أبرز ملامح منهج المصنف فيه فيما يلي:

١- الاقتصار على مسائل التجويد دون القراءات.

صرّح المصنفُ أوّل الكتاب باختصاصه بمسائل التجويد دون ما اختلف فيه عن الأئمة القراء من المدّ والقصر وغير ذلك، قال: «وإذا قرأ لإمام فليلتزم بما نُقل عنه من المدّ والقصر، والتشديد والتسهيل، والفتح والإمالة، والإدغام والإظهار، والهمز والتلبيّن وغير ذلك، أما إذا أراد التّجويدَ فسأذكر ما يلتزم» اهـ^(١).

وتصريح المصنف رَحِمَهُ اللهُ بذلك مشابهٌ لتصريح مكّيٍّ بمثله في الرعاية؛ فقد قال: «ولستُ أذكرُ في هذا الكتابِ إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء» اهـ^(٢). ومع ذلك فقد وردَ في الدرّ النضيد شيءٌ يسيرٌ مما يتعلّق بالقراءات، كذكر مراتب القراء في المدّ، واختلاف القراء في الهمزتين من كلمتين^(٣).

٢- اتّباع مذهب سيويه في عدّ الحروف العربيّة ومخارجها وصفاتها، وتعقّبها أحياناً.

يُعَدُّ التقسيمُ الأشهرُ لمخارج الحروف العربيّة وصفاتها هو ما وضعه سيويه في كتابه أوّل باب الإدغام منه، وقد سارَ على خطى سيويه - في

(١) انظر: (ص ٦٣).

(٢) الرعاية (ص ٥٢) المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٣) انظر: (ص ٢٤٢، ٢٤٦).

٢- أحوال مشايخ القراء عند إقرائهم، وأحوال طلبية القرآن عند تلقيهم

وتجويدهم.

٣- الكلام على اللحن بنوعيه، وأمثلة لذلك.

٤- صفة القراءة المحمودة والقراءة المذمومة.

٥- ذكر الحركة ومحلها من الحرف.

٦- ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها.

٧- ذكر اجتماع الصفات في الحروف وما تنبغي مراعاته في كل حرف.

٨- ما يحتاج إليه المقرئ من معرفة الهمزات.

٩- ذكر ما يُشكّل من الياءات الثابتة وصلًا ووقفًا.

١٠- ذكر الياءات الساقطة في الوصل لملاقاة الساكن.

١١- ذكر الواوات الساقطة في الوصل لملاقاة الساكن.

١٢- الوقف والابتداء.

١٣- ذكر ﴿كَلَّا﴾ والوقف عليها.

١٤- ذكر ﴿بَلَى﴾ والوقف عليها.

١٥- ذكر ﴿لَوْ﴾ والوقف على شرطها وجوابها.

١٦- التنبيه على كلمة ﴿أَيَّمَّة﴾.

١٧- ذكر النون الظاهرة والنون المخفأة.

١٨- فصل في المد، وبه تنتهي مباحث الكتاب.

وبتتبع الأمثلة التي أوردتها المصنّف - وهو من أعلام القرن السابع -
والتنبيهات عليها يظهر جلياً اتباعه لقراءة أبي عمرو وضبطه الآيات وفقها.

فمن ذلك تقديمه لقراءة أبي عمرو على سائر القراءات عند ذكر
الخلافاً، كما عند الكلام على ﴿أَيْمَةٌ﴾^(١)، بل إنه قد اقتصر على قراءته في
بعض المواضع، كما عند ياء الإضافة بقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدَ الَّذِي
فَطَّرَنِي﴾ بسورة يس [٢٢]^(٢).

ومنه أيضاً تنبيهه على أن ﴿بَيَّتَ﴾ - في قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَائِفَةً﴾
بالنساء [٨١] - أصله فعلٌ ماضٍ، وإنما سكنت تاءؤه للإدغام على قراءة أبي
عمرو وحمزة^(٣).

ويمكن أن يُعدَّ من ذلك أيضاً ما جاء في نسخة الأصل من ضبط قوله
تعالى: ﴿وَيُعَزِّزُوهُ وَيُوقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ في سورة الفتح [٩] بالياء في الأفعال
الثلاثة^(٤)، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير كما هو معلوم^(٥).

(١) انظر: (ص ٢٣٣).

(٢) انظر: (ص ٢٢٢).

(٣) انظر: (ص ١٦٨).

(٤) انظر: (ص ٢١٧).

(٥) انظر: النشر (٢/١٧٥).

أحد من القراء السبعة بالإظهار الكامل، ولا بالإدغام الكامل في ﴿تَأْمَنَّا﴾ اهـ.
كما نصَّ رَحْمَةُ اللَّهِ على عدم شهرة إدغام النون الساكنة والتنوين في الغين
يعني: إخفاءهما، ومعلوم أن هذه قراءة أبي جعفر^(١)، ومثله نهيه عن تنوين
﴿مُنْذِرٌ﴾- من قوله تعالى ﴿مُنْذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا﴾ بالنازعات [٤٥]- وهي
قراءة أبي جعفر أيضًا^(٢).

أما قراءة رُويسٍ ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ بالزُّمَرِ [١٦] بإثبات ياءٍ ﴿يَعْبَادِ﴾
فلم يلتفت إليها المصنّف، وذكر أن إجماع القراء منعقدٌ على حذف الياءِ
فيها وصلًا ووقفًا^(٣).

والراجح هو تواتر القراءات الثلاث- أبي جعفرٍ ويعقوبَ وخلفي-
المتّمة للعشر، وقد ذكر الإمام ابن الجزري ما يؤيد ذلك في كتابيه: النشرِ
ومُنْجِدِ المقرئين، فليراجعها، والله تعالى أعلم^(٤).

٥- تصنيف الكتابِ وَفَقَّ قراءة أبي عمرو البصريِّ.

يذكرُ الإمامُ ابنُ الجزريِّ رَحْمَةُ اللَّهِ أنَّ قراءة أبي عمرو كانت هي السائدة في
الشامِ وغالبِ الأقطارِ الإسلاميَّة من بدايات القرنِ السادسِ الهجريِّ إلى
زمنه هو، أي إلى بداية القرنِ التاسعِ^(٥).

(١) انظر: (ص ١٣٠)، والنشر (٢/ ٢٢).

(٢) انظر: (ص ١٥٣)، والنشر (٢/ ٣٩٨).

(٣) انظر: (ص ٢٠٥)، والنشر (٢/ ١٨٦).

(٤) انظر: النشر (١/ ٣٨) فما بعدها، ومُنْجِدِ المقرئين (ص ٢٥) فما بعدها.

(٥) انظر: غاية النهاية لابن الجزري (١/ ١٢٨).

وقد سار المصنّف في الكتاب على هذا المنهج، فردّ - غير مرّة - القياس لمخالفته صحيح المنقول.

فمن ذلك رده على إنكار بعض النحاة على أبي عمرو إدغام الراء في اللام - لكون الراء كحرفين وحركتها كحركتين - ناسبين الغلط في ذلك لأبي عمرو أو الرواة عنه، فردّ عليهم المصنّف بقوله: «وهذه الاعتذارات بعيدة؛ فإنه قد صحّت الرواية عنه أنه كان يدغمها، والقراءة سنة متبعة ونقل، وما قالوه قياس، والنقل راجح على القياس» اهـ^(١).

٤ - تخصيصُ فصولٍ لما قد يُشكّلُ على القراء.

من المقرّر - في كلّ العلوم - أن بعض المسائل تحتاج في أثناء التأليف إلى زيادة تنبيه وتوضيح أكثر مما يحتاج إليه غيرها، وأن هذه الحاجة إلى البيان تزيد وتقلّ وفقاً لطبيعة عصر المؤلف والدارسين وغير ذلك من المعطيات. وقد أولى المصنّف مزيداً من العناية لبعض ما قد يُخطئ القارئ في تلاوته فيلحقه بباب غير باب، وذلك كتخصيصه باباً للياءات الثابتة التي قد يغلط بها بعض الناس فيجعلونها من المحذوفة، وغير ذلك من الأبواب^(٢).

٥ - اعتماد القول بتواتر القراءات السبع فقط.

لم يذكر المصنّف شيئاً من الأوجه عن القراء فوق السبعة إلا على سبيل المنع، بل ورد في كلامه ما يشعر باقتصاره على السبع فقط، كقوله: «ولم يقرأ

(١) انظر: (ص ١٥٩).

(٢) انظر: (ص ١٠٠) المكتبة العلمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

المبحث الرابع؛ قيمة الكتاب العلميّ

تُعَدُّ الثمرةُ الكبرى لعلمِ التجويدِ هي حفظُ اللسانِ عن الوقوعِ في اللحنِ في أثناءِ التلاوةِ، وعليه فإنَّ قيمَ مصنفاتِ التجويدِ تتفاوتُ بحسبِ طُرُقِ معالجتها لهذه المشكلةِ، ومدى مُلاءمتها للدارسين على اختلافِ العصورِ.

ويبدو واضحاً في أثناءِ مطالعةِ نصِّ الكتابِ ممارسةُ مصنّفه الخابوريّ للإقراءِ ومعايشته لقضاياه، فقد تناولَ أوّلَ الكتابِ ما يجبُ على القارئِ والمقريّ من الآدابِ، مُستشهداً على بعضِ ما ذكرَ بقوله: «وقد رأيتُ وقرأتُ على من كانَ يفعلُ ذلك»^(١)، وهذه الميزةُ-نعني ممارسةَ المصنّفِ للإقراءِ- يتجاوزُ بها الكتابُ التنظيرَ والتقسيمَ المجرّدين إليهما مقرونين بالتطبيقِ والمشافهةِ، وهكذا يجمعُ الكتابُ بينَ ركني الأداءِ: الروايةِ والدّرايةِ.

ويُعدُّ أفرادُ المصنّفِ فصولاً لبعضِ ما قد يُشكّلُ على القراءِ-كما تقدّمتِ الإشارةُ إليه- ثمرةً من ثمارِ الإقراءِ والتعليمِ، ككلامه على الياءاتِ والواواتِ الثابتةِ والمحدوفةِ التي قد يغلطُ فيها القراءُ^(٢).

وقد وثّقَ المصنّفُ رَحِمَهُ اللهُ بعضَ الأخطاءِ التي يقعُ فيها المبتدئون في أثناءِ تلاوةِ القرآنِ، دالّاً على كيفيةِ معالجةِ تلكِ الأخطاءِ، وذلك كقوله: «وسمعتُ كثيراً من عوامِّ القراءِ يقولُ: (إجّاك نعبد وإجّاك نستعين) يُشَمُّها شيئاً من الجيمِ

(١) الدّرُّ النضيدُ (ص ٥٨).

(٢) انظر على سبيل المثال: (ص ٢٠٠) فما بعدها.
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

هذه المصادرُ، فكانَ منها ما يتعلَّقُ بعلمِ التَّجويدِ والنحوِ واللغةِ وغيرها من علومِ اللسانِ العربيِّ.

وفيما يلي أبرزُ المصادرِ التي صرَّحَ المصنَّفُ بالنقلِ عن أصحابِها:

- ١- العينُ للخليل^(١).
- ٢- الكتابُ لسيويه^(٢).
- ٣- المقتضبُ للمبرد^(٣).
- ٤- سرُّ صناعةِ الإعرابِ لابنِ جنِّي^(٤).
- ٥- التحديدُ للداني^(٥).
- ٦- المنظومةُ الشاطبيَّةُ للإمامِ أبي القاسمِ الشاطبيِّ^(٦).
- ٧- جمالُ القراءِ وكمالُ الإقراءِ للسخاويِّ، وتقدَّمتِ الإشارةُ إليه^(٧).

(١) انظرُ على سبيلِ المثالِ: (ص ٩٩).

(٢) انظرُ على سبيلِ المثالِ: (ص ٨٤، ٩٣، ١٠٤).

(٣) انظرُ على سبيلِ المثالِ: (ص ٧٧).

(٤) انظرُ على سبيلِ المثالِ: (ص ٧٧).

(٥) انظرُ على سبيلِ المثالِ (ص ١٥٤).

(٦) انظرُ على سبيلِ المثالِ: (ص ١٨٨).

(٧) انظرُ على سبيلِ المثالِ: (ص ٢١٩)، كما أفادَ من فتحِ الوصيدِ (٣٠١ / ١) للسخاويِّ

أيضاً، كما يظهرُ بمقارنةِ ما جاءَ في (ص ٢٣٤) بالموضعِ المذكورِ، واللهُ أعلمُ.

المبحث الثالث:

مصادر الكتاب

يظهرُ جلياً في أثناءِ القراءةِ في الدرِّ النضيدِ تأثرُ المصنِّفِ بشيخه الإمامِ علمِ الدينِ السخاويِّ (ت ٦٤٣ هـ)، وبمقارنةِ نصِّ الكتابِ ببعضِ المواضعِ في جمالِ القراءِ للسخاويِّ يتَّضحُ ذلكُ وإن لم ينبِّه المصنِّفُ عليه، فعلى سبيلِ المثالِ نجدُ أنَّ المصنِّفَ في بابِ ﴿كَلَّا﴾ قد أخذَ جُلَّ نصوصه المتعلقةِ بأقسامِها وأحكامِ الوقفِ عليها عن جمالِ القراءِ، حتى إنَّ ما جاءَ في الدرِّ النضيدِ ليعدُّ تلخيصاً واختصاراً لما جاءَ فيه في هذا البابِ^(١).

وثمَّ معاصرٌ آخرُ قد أفادَ المصنِّفُ منه بكثرةٍ، وهو الإمامُ جمالُ الدينِ ابنُ الحاجبِ المالكيِّ (ت ٦٤٦ هـ)، وخاصَّةً في كتابه الإيضاحِ في شرحِ المفصلِ، فعلى سبيلِ المثالِ لا الحصرِ نقلَ المصنِّفُ كلامَ الإيضاحِ فيما يتعلَّقُ بإطلاقِ الإدغامِ على الحروفِ المطبقةِ حالَ تبقيةِ إطباقِها، حيثُ ذكرَ ابنُ الحاجبِ في ذلكِ اعتراضاً طويلاً وأجابَ عليه باستفاضةٍ، فنقلَ المصنِّفُ الاعتراضَ والجوابَ بنصِّيهما مكتفياً بقوله بعدهما: «هذا آخرُ كلامِ المعترضِ والمجيبِ»^(٢) يعني بذلك ابنُ الحاجبِ، وسيأتي التعليقُ على هذا ونظيره في أثناءِ قسمِ التحقيقِ إن شاء اللهُ.

كما تميَّزَ الدرُّ النضيدُ -على صغرِ حجمه- بتعددِ مصادره وأصالتها، وأنَّ أولى مصنِّفاتِ علمِ التجويدِ قد وردتْ عنها وحدثتْ حذوها، وقد تنوعتْ

(١) انظر: (ص ٢٢٤) فما بعدها، وقارنه بما جاءَ في جمالِ القراءِ (ص ٧٢٠) فما بعدها.

(٢) الدرُّ النضيدُ (ص ١٦٣).

وتقعُ في (٩) ورقاتٍ، وخطُّها تعليقٌ، وهي نسخةٌ حديثةٌ قد كُثرتُ بها الأخطاءُ والتحاريفُ ومواضعُ السقطِ، والذي يظهرُ أنها والنسخةُ الأولى مُتَسَخَّتَانِ من أصلٍ واحدٍ؛ إذ قد كُثرتُ فيهما مواضعُ الاتفاقِ في الأخطاءِ ومواضعُ السقطِ. وقد قارنَّا بينَ النسخَتَيْنِ مُثَبِّتِينَ الفروقَ بينهما في الهوامشِ، ورمزنا لهذه النسخةِ بالرمزِ (ر).

أما منهجُ التحقيقِ فقد سِرْنَا فيه وَفَّقَ ما يلي:

- ١- أثبتنا نصَّ الكتابِ حسبَ قواعدِ الرسمِ الإملائيِّ الحديثِ.
- ٢- أثبتنا الآياتِ القرآنيَّةَ وفقَ الرسمِ العثمانيِّ عن طريقِ النسخةِ الإلكترونيَّةِ (وورد) لمصحفِ مجمعِ الملكِ فهدٍ لطباعةِ المصحفِ الشريفِ.
- ٣- قُمْنَا بتخريجِ الآياتِ في الحاشيةِ.
- ٤- عندَ ورودِ خطأٍ ظاهرٍ في النسخةِ الخطيَّةِ فإننا نثبتُ الصوابَ في المتنِ والخطأَ في الحاشيةِ مقرونًا بسببِ الترجيحِ غالبًا.
- ٥- أثبتنا أرقامَ أوراقِ النسخةِ الخطيَّةِ في صُلبِ الكتابِ بينَ معقوفتَيْنِ، وذلكَ عندَ بدايةِ كُلِّ وجهٍ من وجوهِ الورقةِ؛ لِيَتيسَّرَ الرجوعُ إلى النسخةِ الخطيَّةِ لِمَن أرادَ ذلكَ، فمثلاً: [٥ / ب] تعني بدايةَ الوجهِ الثاني من الورقةِ الخامسةِ من المخطوطِ.

٦- ترجمنا للأعلامِ الواردِ ذكْرهم في الكتابِ عندَ أوَّلِ مواضعِ ورودِهِم.

٧- خرَّجنا الأحاديثَ والآثارَ الواردةَ في الكتابِ من كتبِ الحديثِ.

٨- وثَّقنا الأقوالَ والمذاهبَ الواردةَ في الكتابِ من مصادرها المعتمَدةِ.

المبحث الخامس:

وصف النسختين الخطيتين وبيان منهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين للكتاب:

الأولى: نسخة مكتبة جامع الفاتح بإستانبول، وهي فيها ضمن مجموع رقمه (٥٢)، وتقع هذه النسخة في (٢٨) ورقة، من الورقة (٥٥٢) إلى (٥٧٩) من هذا المجموع.

وقد كتبت هذه النسخة - كما أثبت في آخرها - في العشر الأوسط من شهر ربيع الأول سنة ثمان عشرة وسبعمائة (٧١٨ هـ)، وخطها نسخي، ومسطرتها (٢٥) سطرًا، في كل سطر (١٥) كلمة تقريبًا، وهي نسخة مصححة مقابلة بأصلها الذي نقلت منه، فقد أثبت على هامشها كلمة «بلغ» - أي: مقابلة - في عدة مواضع، آخرها نهاية النسخة، ولم يذكر بها اسم الناسخ.

وقد وقع بهذه النسخة - وإن كانت مقابلة - أخطاء يقف القارئ عليها وعلى ما رأينا أنه الصواب بها في أثناء التعليق على النص المحقق إن شاء الله تعالى.

وهذه النسخة هي المرادة إن أُطلق لفظ الأصل في أثناء التحقيق.

الثانية: نسخة مكتبة كلية الإلهيات بجامعة مرمره بإستانبول، وهي فيها برقم (٨١)، وهي ناقصة من هذا الكتاب، وهي تتضمن من أول الكتاب إلى قول المصنف: «وإنما سُميت هذه الحروف حروف مد ولين» إلى آخر العبارة^(١).

(١) انظر: (ص ٩٥).

لقرب المخرج، فينبغي أن يلفظ بالياءِ مخلصَةً صافيةً من هذه الشوائبِ» اهـ^(١).
وتظهر قيمة الكتابِ العلميَّة أيضًا في رصده لتطورِ نطقِ بعضِ الحروفِ
في لهجاتِ العربِ في عصره، وربطه بينها وبين وقوع الخطأ في أثناء التلاوة،
وبهذا الربط يتجلى أهمُّ أسبابِ وقوع اللحنِ في التلاوة، وهو تأثرُ القارئِ
بلهجته المعتادة وإتيانه بها عوضًا عن النطقِ الصحيحِ الفصيحِ.

ومن ذلك قوله عند الكلام على حرفِ الجيمِ: «ومن الناسِ من يُسَمُّها
شيئًا من الشينِ، فيقولُ في رَجُلٍ: رُشَل لا يجعلُها جيمًا خالصةً ولا شيئًا
خالصةً، وذلك كثيرٌ في نواحي بعلبكٍ ومنبجٍ، وهذا كله إنما يظهرُ
بالمشافهة؛ فإنَّ العبارة تضيِّقُ عن ذلك بالحدِّ» اهـ^(٢).

كما قال عن الراءِ: «ولصعوبتها يغلطُ الناسُ فيها: فقومٌ يجعلونها ياءً،
وقومٌ يجعلونها غينًا، وهو كثيرٌ في بغدادَ والموصلِ وحلبَ وغيرها» اهـ^(٣).
وهذا التوثيقُ يرسمُ منهجًا سديدًا لمعالجة اللحنِ عند التلاوة، وذلك
عن طريقِ الوقوفِ على أسبابه، وتصوُّرِ كَيْفِيَّةِ حدوثه، قبل إقرارِ كَيْفِيَّةِ النطقِ
الصحيحِ للحروفِ العربيَّة.

من أجل هذا وغيره أشادَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ بالكتابِ، وقال: إنه من
أحسنِ ما ألفَ في التجويدِ^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) الدرُّ النضيدُ (ص ١٣٨).

(٢) الدرُّ النضيدُ (ص ١٣٥).

(٣) الدرُّ النضيدُ (ص ١٥٧).

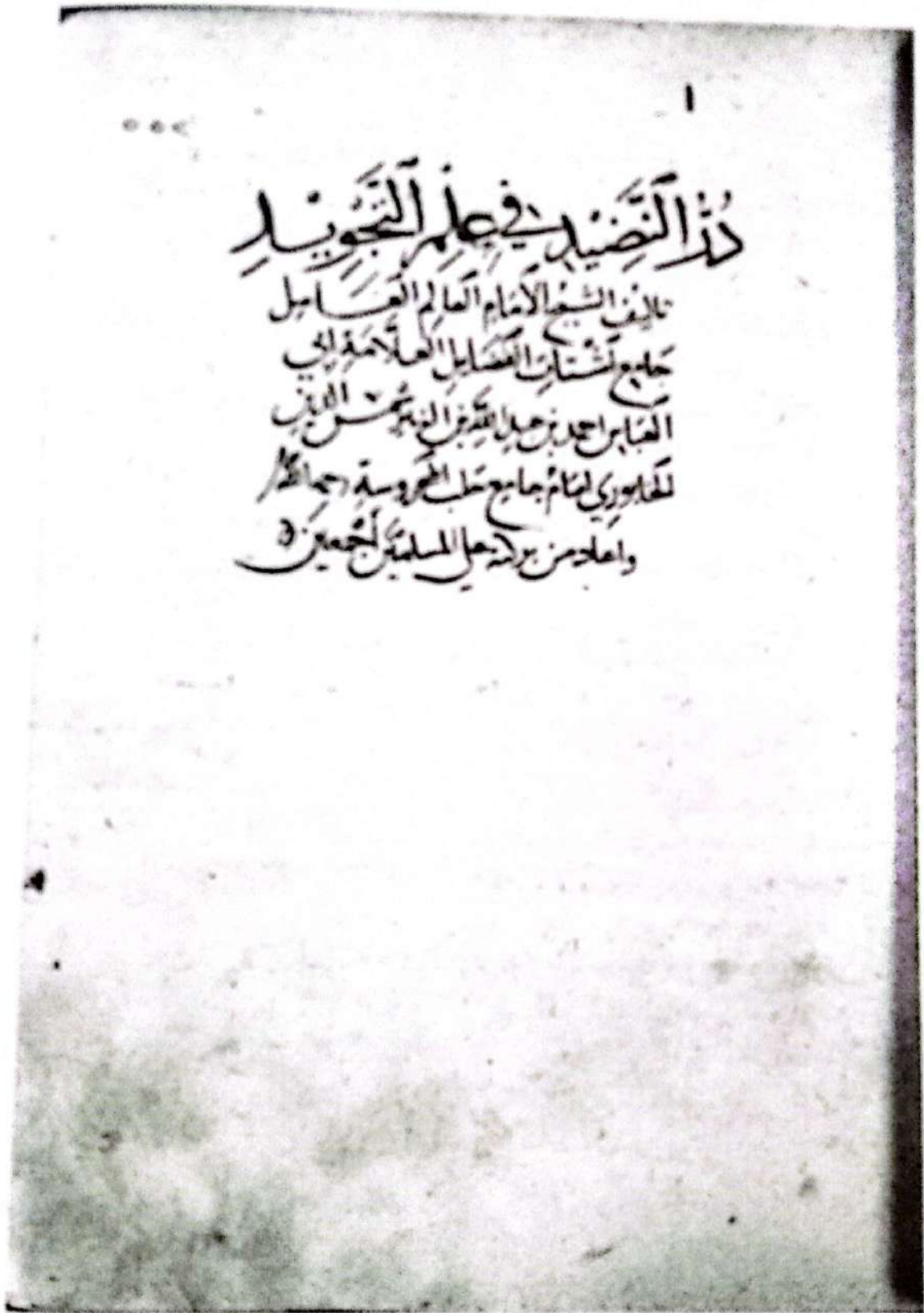
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٤) انظر: غاية النهاية (١/٧٣).

لقد التزمنا الصبر
 الحمد لله الذي جعل القرآن شفقا ورحمة للذين آمنوا على سائر الكتب
 والله أعلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان القرآن في إهاب
 ثم أخذوا به فطروا حتى بلغوا الشجرة الأخيرة لم يمتوا به ولا حتى يفتقروا
 فان الصلاة من شأنها في القرآن وقال صلى الله عليه وسلم ان القرآن يفرق
 بين العباد كما يفرق بين النجوم فقلوا لا يا محمد ان القرآن يفرق بين
 القليل والظالمين والذين آمنوا به والذين كفروا به والذين آمنوا به
 وراة كطيقاره قال فيحطى للكاتب منه والطايب منه والذين آمنوا به
 ويكفي الذين كفروا به في يومئذ ما كانوا يكفرون قال صلى الله عليه وسلم
 ان القرآن نور تارة له اقل من ابريق من الجنة وقرنها من نور
 نور لا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
 السبعة والبقية من القرآن وموتوا عند خلقه فلما خالفه فتاب عليه
 بحسب النجدة التي جعلها الله في القرآن والذين آمنوا به والذين كفروا به
 الى القوم في يومئذ من الدنيا والآخرة والذين آمنوا به والذين كفروا به
 التسليم للذين آمنوا به والذين كفروا به والذين آمنوا به والذين كفروا به
 السائل والذين كفروا به والذين آمنوا به والذين كفروا به والذين آمنوا به
 الغير من جهة الله والذين آمنوا به والذين كفروا به والذين آمنوا به
 وستادها وصلها ومعرفه الدين والطريق والوقف والابتلاء وعرفها
 مناسكها ولولا ذلك ما كان الدين والذين آمنوا به والذين كفروا به
 عن تاليفهم وتحويلهم وقبولها الا الا الذين آمنوا به والذين كفروا به
 على وجه مستغف القلوب قال الله في كتابه الذي جعلها مستغفرا
 القسامة واخذوا السق لعادة الكافر وانما هو ان يقدّم البصر لغيره
 وتساويهما فان كانا معا كانا معا وان كانا معا كانا معا وان كانا معا
 فربما يربط بين المظالم والذين آمنوا به والذين كفروا به والذين آمنوا به

اية اية وتكون على النجى في الصلوة ولم يزل واللات والى قوله في كتابه
 من كتابه بتعبه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع بقربى ليه ليه ليه
 وكان في من يرى من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 عشرايات من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 اذراوا وفي من يرى من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 وفي ذلك ايضا شقته وان يرى من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا
 فلهذا كان وقد كان على من كان يصنع ذلك ويصير ايضا للذين
 والبطون وكانوا يربون في القوم من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا
 يسبح بها العرش لا يسبح به لاسب الكبر والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 احسان الادعاء من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 وقال للحجاج في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 قال نعم قال ابن ابي العنبر قال ابن ابي العنبر قال ابن ابي العنبر قال ابن ابي العنبر
 وقد كان للحجاج في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 اسقط الامر لا يكرم واجلوا من الجوف في القول بقوله في كتابه في كتابه
 الخواص من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 الجسد في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 في معرفة العربة ولا يقع فيها الملهال والاعسا ومن لا يتابعه وانك الفرس
 الخفي في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 الاحوال هو الذي تشارت الناس في معرفة فلا يسم في الاقل من الناس
 وهو نفس الحرف في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 كونه ابراهيم في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 اشيا حطفت ه واعلم ان الشجر الحرف او الحرف اعطاه حفة من من كتابه في كتابه
 الا من في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 جمال الا من في كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع
 الحجاج من كتابه في كتابه وحيثما كان على هو لا وشهدا وكان نافع

الورقة الاولى من الاصل



ذات النضيد في علم التجويد

تأليف الشيخ الأمام العالم العالم العباسي
جامع آستان العلماء العلامة
العباسي أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين
للمجاورين الأمام جامع طلب المعرفة
وأعلام من بلاد أهل المسلمين أجمعين

صفحة العنوان من الأصل

٩- وضعنا عناوينَ لمباحثِ الكتابِ بينَ معقوفتين؛ تيسيرًا للوصولِ إلى

محتوياته.

١٠- قُمنا بصنعِ فهرسٍ للنصِّ كالتالي:

أ- فهرسُ الأحاديثِ والآثارِ.

ب- فهرسُ الأعلامِ.

ج- فهرسُ الأقوالِ.

د- فهرسُ المصطلحاتِ.

هـ- فهرسُ المصادرِ والمراجعِ.

و- فهرسُ الموضوعاتِ.

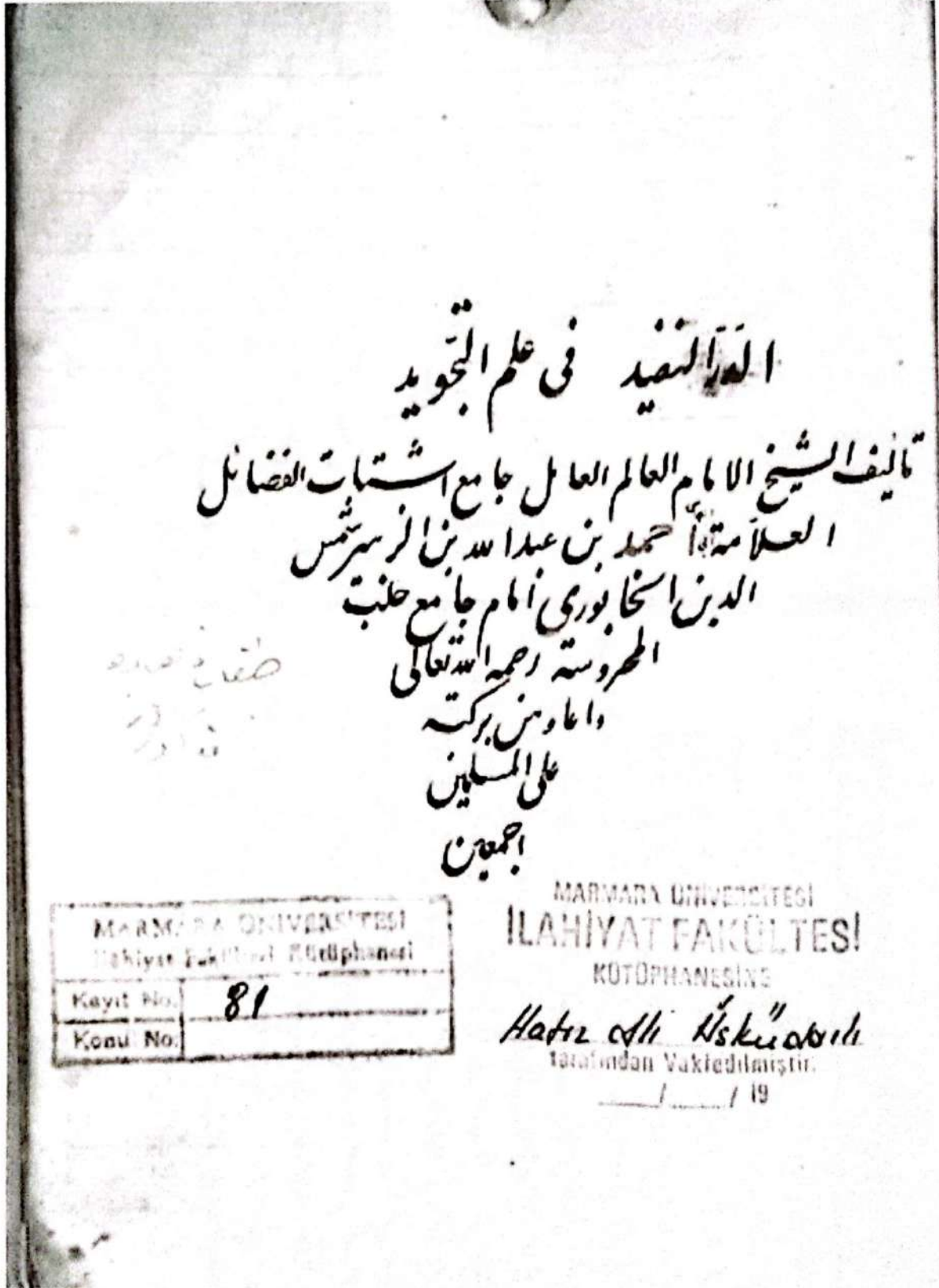
يأتي صاحب يوم القيمة كابرئ الشايب فيقول بل تعرفني فيقول ابراهيم
 فيقول يا صاحب جئت القرآن اخذت كتابك واسميت الكتاب
 كل ما جاز من واد تجارته واني اليوم من واد كل تجارة قال فيلبي الكتاب
 بيت واخذ بيتا ويضع على راسه نوح الوفاة ويسمى الواد حليق
 لا يعيهم لها اهل الدنيا فيقولان بما كنوا مما فقال ياخذ ولد كتابين
 القرآن ثم يقال اقرأ وارق في ورج الجنة خر فيها فلاح صعد ادم
 بغرا حنا او ترشلا وقال صلى الله عليه وسلم الذي يعرا
 القرآن وهو امر مع سورة بافلاس النبي حنن التوجه الى الله تعالى والهدى
 للقرآن وتجويد القراءات اا افلاس النبي والتوجه الى الله تعالى
 فيوتق من كتب الرابطة والسلك من قوت الطوب وعيز ومن شيان
 التسلية البتيلين لذلك بالجمع والسير والكر والوازم والخلو ويعبر
 ذلك من طرق التسليك اا توجد اقراءت فيوتق من شيان
 القرآن المتقنين المحرين الصابطين الذين ارصدوا الغشوم لذلك يعلم
 البيرة و خارج الحروف و متانفا والحركات و متاد و حاد و محالها و متود و
 اكل و انحنى والوقف والابتداء و غيرها مما سبكر و متكر شيان من
 احوال شايخ القراء عند افراطهم و احوال طلبت القرآن فندقتهم
 بتجويدهم فتقل اذا ارادوا اشياخ الجلس الاقراء فيقضي ان يكون

والتسبيح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل القرآن سخا ورحمة للمؤمنين والعلوة
 على سيد المرسلين محمد والاربعين قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لو كان القرآن في احابب ثم التقى في النار اخزن
 فقال ابو امامة اخطوا القرآن ولا تعركم به المصاحف فان الله
 لا يعذب قلبا وعى القرآن وقال صلى الله عليه وسلم ان القرآن

في



صفحة العنوان من النسخة (ر)

من يتصير لا يرا خلافا في حروف الطول والقصير ونما والساكن والفتحة والوجهة
 وفاقا في الدوزي في سبيل التوضيح ونما في السوسى لا يملك اشلا
 فلا حروف عند ما يرا في السوسى واداد وكدلك فالوجه الدوزي في الجنا
 فان كانت الحرف معجمها بالمد واللباق واما بالمد واللباق فان كانت بالفتحة
 نحو السوسى والسوسى في اذ الالف الحرف في السوسى الفاجتمع ساكنان ونما الالف
 الف اللين والالف المد واللين الحرف في السوسى في الوتوق والحون في الوتوق
 اجمع السوسى في الالف الحرف في السوسى في الالف الحرف في الالف الحرف
 الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 التي هي اشكها وحرف الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 وان كان الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 فلكل حرف الالف الحرف واما السوسى في الالف الحرف في الالف الحرف
 حروف المد واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 اما اذا دعيت بالفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 فاقوم حروف في الفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 معبره عن حروف في الفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 الاعتدال فالاعتدال بالفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 يكون في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 من الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 ذوال الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف

من يتصير لا يرا خلافا في حروف الطول والقصير ونما والساكن والفتحة والوجهة
 وفاقا في الدوزي في سبيل التوضيح ونما في السوسى لا يملك اشلا
 فلا حروف عند ما يرا في السوسى واداد وكدلك فالوجه الدوزي في الجنا
 فان كانت الحرف معجمها بالمد واللباق واما بالمد واللباق فان كانت بالفتحة
 نحو السوسى والسوسى في اذ الالف الحرف في السوسى الفاجتمع ساكنان ونما الالف
 الف اللين والالف المد واللين الحرف في السوسى في الوتوق والحون في الوتوق
 اجمع السوسى في الالف الحرف في السوسى في الالف الحرف في الالف الحرف
 الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 التي هي اشكها وحرف الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 وان كان الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 فلكل حرف الالف الحرف واما السوسى في الالف الحرف في الالف الحرف
 حروف المد واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 اما اذا دعيت بالفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 فاقوم حروف في الفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 معبره عن حروف في الفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 الاعتدال فالاعتدال بالفتحة واللين الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 يكون في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 من الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف
 ذوال الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف في الالف الحرف

تَاجُ الْوَقَارِ، وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ لَا يُقَوِّمُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا، فَيَقُولَانِ: [بِمَا كُسِينَا هَذَا] ^(١)؟ فَيُقَالُ: بِأَخِذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: اقْرَأْ وَارْقَ فِي دَرَجِ الْجَنَّةِ وَغُرْفِهَا، فَهُوَ فِي صُعُودِ مَا دَامَ يَقْرَأُ هَذَا ^(٢) أَوْ تَرْتِيلًا ^(٣).

وقال ﷺ: «الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ فَلَهُ أَجْرَانِ» ^(٤).

وإنما يصيرُ مع السَّفَرَةِ بِإِخْلَاصِ النِّيَّةِ وَحَسَنِ التَّوَجُّهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّدَبُّرِ لِلْقُرْآنِ، وَتَجْوِيدِ الْقِرَاءَةِ.

أَمَّا إِخْلَاصُ النِّيَّةِ وَحَسَنُ التَّوَجُّهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَيؤْخَذُ مِنْ كِتَابِ الرِّيَاضَةِ وَالسَّلُوكِ مِنْ قُوَّةِ الْقُلُوبِ ^(٥) وَغَيْرِهِ، وَمِنْ مَشَايخِ التَّسْلِيكِ الْمُتَبَتِّلِينَ لِذَلِكَ

(١) فِي النُّسَخَتَيْنِ: «بِمَا كَسُونَاهُمَا» وَلَا يَصِحُّ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَأُثْبِتَ أَلْفُ بِمَا فِي النُّسَخَتَيْنِ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٣/٣٧٤) وَالْوَجْهُ هُوَ حَذْفُ الْأَلْفِ كَمَا فِي بَقِيَّةِ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٢) الْهَذَا: سُرْعَةُ الْقِرَاءَةِ، انظُر: الْقَامُوسَ الْمَحِيطَ (٥.ذ.ذ) (ص ٣٤٠).

(٣) أَخْرَجَهُ بِمِثْلِهِ: أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (٣٨/٤٤) بِرَقْمِ (٢٢٩٥١)، وَالِدَارِمِيُّ فِي سُنَنِهِ (٤/٢١٣٥) بِرَقْمِ (٣٤٤٣٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ (٣/٣٧٤) بِرَقْمِ (١٨٣٥) -كُلُّهُم- مِنْ حَدِيثِ أَبِي بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ (١/١٥٢).

(٤) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ، بَابِ سُورَةِ عَبَسَ بِرَقْمِ (٤٩٣٧)، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ أَيْضًا فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابِ فَضْلِ الْمَاهِرِ فِي الْقُرْآنِ وَالَّذِي يَتَتَعُّعُ فِيهِ بِرَقْمِ (٢٤٤).

(٥) وَاسْمُهُ الْكَامِلُ: قُوَّةُ الْقُلُوبِ، فِي مَعَامَلَةِ الْمَحْبُوبِ، وَوَصَفُ طَرِيقِ الْمُرِيدِ، إِلَى مَقَامِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ كِتَابٌ فِي التَّصَوُّفِ، مِنْ تَأْلِيفِ أَبِي طَالِبِ الْمَكِّيِّ الْمَتُوفِي سَنَةِ ٣٨٦ هـ وَالْكِتَابُ مَطْبُوعٌ وَالْمَكْتَبَةُ الْعَالَمِيَّةُ الْكُتُبِ الْجَوِيدِ وَالْقُرْآنِ عَلَى الشَّبَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْكَلْبُوتِيَّةِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ تَمِّم

الحمد لله الذي أنزل القرآن شفاءً ورحمةً للمؤمنين، والصلاة على سيد المرسلين، محمد وآله أجمعين.

قال رسول الله ﷺ: «لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا اخْتَرَقَ»^(١).

وقال أبو أمامة^(٢): احفظوا القرآن ولا تغرّنكم هذه المصاحف؛ فإن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن^(٣).

وقال ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: لَا أَعْرِفُكَ، فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنُ: أَظْمَأْتُ نَهَارَكَ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، كُلُّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ^(٤) الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ، قَالَ: فَيُعْطَى الْمُلْكَ بِيَمِينِهِ، وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ

(١) رواه أحمد في مسنده (٤ / ١٥٤، برقم: ١٧٤٥٦، ١٧٤٤٥) بلفظ: «لو أن القرآن.. إلخ»، والدارمي في سننه (١٠ / ١٨٤، برقم: ٣٣٧٣) بلفظ: «لو جعل القرآن.. إلخ»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٥٦٢)، والحديث بلفظه المثبت مروى في فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٥٤)، وقال أبو عبيد: «وجه هذا عندنا أن يكون أراد بالإهاب قلب المؤمن، وجوفه الذي قد وعى القرآن» اهـ.

(٢) هو: صدي بن عجلان بن الحارث الباهلي السهمي، صحابي جليل، توفي رضي الله عنه سنة ٨٦ هـ، وقيل: ٨١ هـ. انظر: الإصابة (٥ / ١٣٣).

(٣) رواه الدارمي في سننه (٢ / ٥٢٤).

(٤) في النسختين: «واني»، والمثبت من مصادر التخريج الآتية.

الذِّكْرِ النَّصِيحِ

فِي

عِلْمِ التَّجْوِيدِ

لِلْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْخَابُورِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٠ هـ

بينهم في القرآن؛ فإنَّ عاصمًا قرأ على زُرِّ بنِ حُبَيْشٍ^(١) ثلاثًا ثلاثًا، وقرأ أبو بكرٍ^(٢) على عاصمٍ خمسًا خمسًا، وقرأ زُرُّ على ابنِ مسعودٍ [١/ب] آيةً آيةً، وقرأ ابنُ مسعودٍ على النبيِّ ﷺ من أولِ النساءِ إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [٤١].

وكان نافعٌ يُقرئُ ثلاثين آيةً ثلاثين آيةً، وكان حمزةُ^(٣) يُقرئُ بعضًا خمسين آيةً خمسين آيةً، وبعضًا ثلاثين آيةً ثلاثين آيةً، وبعضًا عشرَ آياتٍ عشرَ آياتٍ، ومن بات في المسجدِ فالنوبةُ له، وكان نافعٌ يُقرئُ بالقراءاتِ كلها^(٤).

وكانوا إذا أقرؤوا أو قرئَ عليهم لا يسجدون للسجدة؛ لأنَّ حالَ المقرئِ والمتعلِّمِ يخالفُ حالَ من يقرأ لنفسه، وفي ذلك أيضًا مشقةٌ^(٥).

بعد أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، وقد أخذ القراءة عنه وعن زُرِّ بنِ حُبَيْشٍ، قرأ عليه شعبةٌ وحفصٌ والأعمشُ وغيرهم، توفِّي سنة ١٢٩ هـ. معرفة القراء (١/٧٥)، وغاية النهاية (١/٣٤٦)

(١) هو أبو مريمٍ ويقال أبو مُطَرِّفٍ زُرُّ بنُ حُبَيْشٍ الأَسَدِيُّ الكوفيُّ، أحدُ الأعلام، قرأ على ابنِ مسعودٍ وعثمان بنِ عفَّانٍ وعليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ، قرأ عليه عاصمٌ والأعمشُ وغيرهما، توفِّي سنة ٨٢ هـ. غاية النهاية (١/٢٩٤)

(٢) هو أبو بكرٍ شعبةٌ بنُ عِيَّاشٍ الحنَّاطُ الأَسَدِيُّ، إمامٌ علَمٌ، قرأ على عاصمٍ وعطاء بنِ السَّائبِ وغيرهما قرأ عليه الأعمشُ والعُلمِيُّ وغيرهما، توفِّي سنة ١٩٣ هـ. معرفة القراء (١/١٣٥)، وغاية النهاية (١/٣٢٥)

(٣) هو أبو عُمارة حمزةُ بنُ حبيبٍ بنِ عُمارة الكوفيُّ الزِّيَّاتُ، شيخُ القراء بالكوفة، قرأ على الأعمشِ وأبي إسحاق السَّبيعيِّ وغيرهما، قرأ عليه جماعةٌ منهم سُليمانُ بنُ عيسى والكسائي، توفِّي سنة ١٥٦ هـ. معرفة القراء (١/١١٢)، وغاية النهاية (١/٢٦١)

(٤) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي شيخ المصنّف (ص ٥٢٩) فما بعدها.
(٥) نقله السخاوي في جمال القراء (ص ٥٨٧) عن الإمام الشاطبي، وانظر التبيان في آداب

[شيء من أحوال مشايخ القراء وطلبة القرآن]^(١)

ولندكر شيئاً من أحوال مشايخ القراء عند إقراءهم، وأحوال طلبه القرآن عند تلقينهم وتجويدهم، فنقول:

إذا أراد الشيخ الجلوس للإقراء فينبغي أن يكون على وضوء، مُستقبل القبلة؛ قال عليه السلام: «خَيْرُ مَجَالِسِكُمْ مَا اسْتَقْبَلْتُمْ بِهِ»^(٢) «القبلة»^(٣).

ويأخذ بالسبق كعادة الكسائي^(٤) ونافع^(٥)، وإن رأى تقديم البعض لمعايشهم ومصالحهم جاز؛ فإن عاصماً^(٦) كان يفعل ذلك، وله أن يفاضل

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة للإيضاح.

(٢) تحرف في (ر) إلى: من.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/ ٣٠٠) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٦١) عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «إن لكل شيء شرفاً وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة» وفيه هشام بن زياد، وهو متروك الحديث، انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١٠٤).

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الكوفي الأسدي، انتهت له رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة، أخذ القراءة عنه أربع مرات، وروى الحروف عن شعبة وإسماعيل بن جعفر، قرأ عليه أبو عمر الدوري وأبو الحارث الليث بن خالد وغيرهما، توفي سنة ١٨٩ هـ. معرفة القراء (١/ ١٤٩)، وغاية النهاية (١/ ٥٥٣).

(٥) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم المدني اللبني، أحد الأعلام، ثقة صالح، قرأ على سبعين من التابعين منهم أبو جعفر وعبد الرحمن بن هرمز، قرأ عليه عيسى بن مينا الملقب بقالون وعثمان بن سعيد الملقب بورش وغيرهما، توفي سنة ١٦٩ هـ. معرفة القراء (١/ ١٠٤)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٠).

(٦) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي، شيخ القراء بالكوفة، انتهت إليه رئاسة الإقراء

بالجوع والسَّهَرِ، والذِّكْرِ الدائمِ والخَلْوَةِ، وغيرِ ذلك من طرقِ التَّسْلِيكِ^(١).
وأما تجويدُ القِرَاءَةِ فيؤخَذُ من مشايخِ القرآنِ المتقنينِ المحرِّرينِ
الضابطينِ، الذين أَرَضَدُوا^(٢) أَنفُسَهُمْ لذلك بعلمِ العرَبِيَّةِ ومخارجِ الحروفِ
وصفاتها، والحركاتِ ومقاديرِها ومحالِّها، ومعرفةِ اللحنِ الجليِّ والخفيِّ،
والوقفِ والابتداءِ، وغيرها مما سيُذكَرُ.

(١) في هذه العباراتِ للمصنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ اصطلاحاتٌ خاصَّةٌ بأهلِ التَّصَوُّفِ كالرياضةِ
والتَّسْلِيكِ والخَلْوَةِ وغيرها، والمنهجُ المعتبرُ في التَّصَوُّفِ عموماً أنَّ هذا اللفظُ قد صارَ
مُجَمَّلاً يدخلُ فيه من هو على السُّنَّةِ ومن ليسَ عليها: فمن صدَّقَ الرسولَ فيما أخبرَ
وأطاعه فيما أمرَ فهو على السُّنَّةِ، ومن أعرَضَ عن خبره وأمره حتى أخبرَ بنقيضِ ما أخبرَ
وأمرَ بخلافِ ما أمرَ صارَ مخالفاً لها، وهذا حالُ أهلِ البدعِ الذي ينتسبونَ إلى الصوفيَّةِ،
فإنهم ليسوا من الصوفيَّةِ الحقيقيِّينِ، انظر: الردُّ على الشاذليِّ في حزبيِّه وما صنَّفَه في آدابِ
الطريقِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ (ص ٧٤-٧٥).

(٢) الإِرْصَادُ هو الإِعْدَادُ، والمعنى: أنهم أعدُّوا أَنفُسَهُمْ للإِقْرَاءِ والتعليمِ. انظر: القاموسُ
(ر.ص.د) (ص ٢٨٢).

[اللحن الجلي والخفي]

واعلم أن اللحن الجليّ: فسادٌ في القولِ يفسدُ به المعنى في كثيرٍ من الأحوال، مثلُ رفعِ المنصوبِ أو المجرورِ، وجرِّ المنصوبِ أو المرفوعِ، ونصبِ المرفوعِ أو المجرورِ، وكذلك حركاتُ البناءِ، واجتنابُ ذلك سهلٌ^(١)، يحصلُ بالتلقينِ الصحيحِ، ومعرفةِ العربيّةِ، ولا يقعُ فيه إلا الجهالُ والأغبياءُ ومن لا يُعبأُ به.

وأما اللحنُ الخفيُّ فهو: فسادٌ في الحرفِ والحركةِ، يفسدُ حُسنَ الكلمةِ دونَ معناها في كثيرٍ من الأحوالِ، وهو الذي يتفاوتُ الناسُ في معرفتهِ، فلا يعرفه إلا القليلُ من الناسِ، وهو نقصُ الحرفِ شيئاً من صفتهِ، أو زيادتهُ شيئاً منها، أو لكزُه^(٢) بشيءٍ من الحركةِ عندَ سكونهِ^(٣)، أو تحريفه عن مخرجه، أو تحريكه ساكناً، أو تسكينه متحرّكاً، أو اختطافُ مشبعٍ، أو إشباعُ مختطفٍ^(٤).

واعلم أن إشباعَ الحرفِ أو الحركةِ: إعطاؤه حقه من غيرِ نقصٍ^(٥)، والاختطافُ: الإسراعُ بالحرفِ أو الحركةِ، حتى يظنَّ السامعُ أنك سكتته أو

(١) سقط من (ر).

(٢) اللكزُ في اللغةِ هو: الضربُ بالجمعِ على الصدرِ أو في جميعِ الجسدِ كما في القاموسِ (ل.ك.ز) (ص ٥٢٤)، وعرفه ابنُ البناءِ (ت ٤٧١ هـ) اصطلاحاً، فقال: «و حقيقة اللكزِ دفعُ الحرفِ بالنفسِ عند [كذا] شدةِ إخراجِ له به، وهو في الاستئنافِ أقوى منه في القطعِ» اهـ، بيانُ العيوبِ التي يجبُ أن يجتنبها القراءُ لابنِ البناءِ (ص ٣٧).

(٣) تصحّفَ في الأصلِ إلى: «سكوته» والصوابُ ما أثبتت من (ر).

(٤) أي: مُختلسٍ، انظر: الموضعَ للقرطبيّ (ص ٥٧-٦١).

(٥) انظر: الإقناعَ لابنِ الباديسِ (٢/٥٥٤) والتجويدَ للقراءاتِ علي الشبكة العنكبوتية

أقسمتُ عليك، فقال: نعم، قال: أين؟ قال: في القرآن، قال: أين؟ قال: ربّما وضعتُ (أَنَّ) موضعَ (إِنَّ)، و(إِنَّ) موضعَ (أَنَّ)، وقد كانَ الحجاجُ صلّى بالعادياتِ، فقرأ: (أَنَّ رَبَّهُمْ) بفتحِ (إِنَّ)، فلمّا وصلَ إلى قوله ﴿لَحْبِيرٌ﴾ [١١] أسقطَ اللامَ لئلاَّ يلحنَ^(١).

النحويّين واللغويّين (ص ٢٨).

(١) لم نجد هذا الخبرَ بالصيغة التي أوردّها المصنّف، والذي في المصادرِ المختلفةِ أنهما قصتانِ منفصلتان: فقصةُ الحجاجِ مع يحيى بنِ يعمرَ جاءت كما هي هنا إلى قولِ يحيى: في القرآن، يعني: تلحنُ في القرآن، وتتمّتها: «فقال [أي: الحجاج]: ذلك أسوأ، ففي أيِّ حرفٍ من كتابِ الله؟ قال قرأت: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة ٢٤] فرفعتُ ﴿أَحَبَّ﴾ وهو منصوبٌ، فغضبَ الحجاجُ وقال: لا تساكنتي ببلدٍ أنا فيه، ونفاه إلى خراسان، اه من معجم الأدياء لياقوت (٢٨٣٦/٦).

وأما قصةُ لحنِ الحجاجِ في سورة العادياتِ فقد أوردّها عنه أبو حيان التوحيديُّ في البصائرِ والذخائرِ (٦٧/٦) والقرطبيُّ في تفسيره (١٦٣/٢٠) كما هنا، فالظاهرُ أن المصنّف رحمه الله قد خلطَ بينَ القصتين، والله أعلم.

وإن رأى الشيخ أن ينبّه المتلقّن والمجوّد بانتهازه وجبّه^(١) بالقولِ فله ذلك، وقد رأيتُ وقرأتُ على من كان يفعلُ ذلك، ويضربُ أيضًا المبتدئَ والمجوّدَ، وكانوا يزيدون في التفرّيع^(٢) على اللحنِ أكثرَ من ذلك على الغلطِ^(٣)؛ فإنَّ الغلطَ يُسامحُ به، واللحنُ لا يُسامحُ به، لا سيّما اللحنُ الجليُّ. واللحنُ عندَ القراءِ كالغلطِ عندَ أصحابِ الأذهانِ من الفقهاءِ، وقالَ عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إني لأجدُ لِلْحَنِ^(٤) غَمْرًا كغَمْرِ اللحمِ»^(٥)، وقالَ الحجاجُ ليحيى بنِ يَعْمَرَ^(٦): «أتسمّعني ألحنُ^(٧)؟» فقالَ: الأميرُ أجلُّ من ذلك، فقالَ:

حَمَلَةَ الْقُرْآنِ لِلنَّوَوِيِّ (ص ١٣٥) فما بعدها.

(١) يقالُ: جَبَّهْتُ الرَّجُلَ، أي: لقيتهُ بما يكرهه، القاموس (ج.ب.ه) (ص ١٢٤٤)، وتحرف في (ر) إلى: «وجهه».

(٢) تصحّفَ في (ر) إلى: التفرّيع.

(٣) يعني: الغلطُ في الحفظِ، واللهُ أعلمُ.

(٤) تحرّفَ في النسختين إلى: «اللحن».

(٥) نَسَبَ هذا القولَ لأبي الأسودِ الدُّؤليّ غيرَ واحدٍ، كالسِّيرافيّ في أخبارِ النحويّين البصريّين (ص ١٥)، والزمخشريّ في الفائقِ في غريبِ الحديثِ (٣/١٤٥) وغيرِهما، ولم أجدُ من نسبَه لعمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والغَمْرُ - بفتحِ الغينِ والميمِ - هو ريحُ اللحمِ وما يعلّقُ باليدِ من دَسَمِهِ، وهو هنا كنايةٌ عما تستقبّحه النفسُ، واللهُ أعلمُ، انظر: لسانَ العربِ (غ.م.ر) (٣٢/٥).

(٦) هو يحيى بنُ يَعْمَرَ العَدوانيّ النحويّ، تابعيٌّ ثقةٌ، روى عن ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ وغيرِهما، وأخذَ النحوَ عن أبي الأسودِ الدُّؤليّ، ونقطَ مصحفًا لابنِ سيرينَ، تُوَفِّي سنةَ ١٢٩ هـ طبقاتِ النحويّين واللغويّين لأبي بكرِ الإشبيليّ (ص ٢٧)، وإنباهِ الرُّوَاةِ على أنباهِ النُّحَاةِ لِلْقَفْطِيِّ (٤/٢٤).

(٧) في النسختين: «اللحن» والتصويبُ من معجمِ الأدباءِ لياقوتَ (٦/٢٨٣٦)، وطبقاتُ

وإذا قرأ لإمامٍ فليلتزم بما نُقِلَ عنه من المدِّ والقصرِ والتشديدِ والتسهيلِ والفتحِ والإمالةِ والإدغامِ والإظهارِ والهمزِ والتليينِ وغيرِ ذلك، أما إذا أرادَ التجويدَ فسادَ ذكرُ ما يلتزمُ.

وليُجتنبَ جعلَ الحركاتِ حروفاً: الفتحةُ ألفاً، والكسرةُ ياءً، والضمَّةُ واوًا؛ فإنَّ ذلك لا يجوزُ.

فإن أرادَ تعليمَ المبتدئينَ وتمارينهم - لتطويعِ ألسنتهم، وتقوى آلتهم، وتُسعدَهم^(١) فكوكتهم - فيباحُ له ذلك، وقد كانَ حمزةُ رَحِمَهُ اللهُ يفعلُ ذلك لهذا الغرضِ.

ويدلُّ على ذلك أنَّه كانَ ينهاهم عن تجاوزِ الحدِّ في الهمزِ والمدِّ، وقد قالَ: تركُ الهمزِ في المحاريبِ من الأستاذية^(٢)، وقالَ له سفيانُ الثوريُّ^(٣): يا أبا عُمارة، ما هذا الهمزُ والمدُّ والقطعُ الشديدُ؟ فقالَ: يا أبا عبدِ اللهِ، هذه رياضةٌ للمتعلِّمِ، قالَ: صدقتَ، وقالَ سُلَيْمٌ^(٤): قالَ لنا حمزةُ: جعلنا هذا التحقيقَ ليستمرَّ عليه المتعلِّمُ، وقيلَ له: إنَّ رجلاً من أصحابك همزَ حتى

(١) يقالُ: أسعدتُ المرءَ أي: أعنته، انظر: القاموس (س.ع.د) (ص ٢٨٨).

(٢) انظر: جامع البيان لأبي عمرو الداني (١/٢١٠).

(٣) هو أبو عبدِ اللهِ سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروقِ الثوريُّ، سيدُ العلماءِ العاملين في زمانه، سمعَ الكثيرَ، وأخرجَ له أصحابُ الكتبِ الستة، وقد قرأ على حمزةَ القرآنَ أربعَ مراتٍ، تُوفِّيَ سنةَ ١٦١ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/٢٢٩) فما بعدها.

(٤) هو أبو عيسى سُلَيْمٌ بنُ عيسى بنِ سُلَيْمِ الكوفيِّ الحنفيِّ، أضبطُ أصحابِ حمزةَ، قرأ عليه خلفُ بنُ هشامٍ وخلادُ بنُ خالدٍ وغيرُهما، تُوفِّيَ سنةَ ١٨٨ هـ. معرفة القراء (١/١٥٧)، وغاية النهاية (١/٣١٨)

بين مزامير آل داؤدة^(١) أو كما قال، والقراءة الساذجة لا تكاد تطيب هذا الطيب، ثم سمعنا أكثر الناس يترعدون ويتخلون بالقراءة^(٢).

والذي أرى أن الترعيد إنما نهوا عنه لأنه تحريك الساكن، والتحلل يقطع^(٣) الخشوع والتدبر.

وليجتنب إظهار الخشوع نكلنا ونزينا، فإن القراءة الصحيحة الجيدة هي القراءة البريئة من هذه الأشياء، السهلة السليسة العذبة التي لا ينجسها السمع، ولا ينجس منها الطبع^(٤)، فإذا سمعها العفري^(٥) طبع فيها، فإذا رانها اعناصت عليه ويعد عليه الوصول إليها، فقد كانت قراءة رسول الله ﷺ سهلة سلسة مينة حرقا حرقا وآية آية^(٦).

(١) روى مسلم في صحيحه، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، برفق (٧٩٢).

(٢) انظر أدلة القائلين بحواز القراءة بالألحان ومناقشتها في: العفري في شرح عمدة السجيد لابن قاسم المرادي (ص ١٦٣) ولطائف الإشارات للفيلسوف (١/١٤٤)، والأنجم الزواهر في تحريم القراءة بلحون أهل الفسق والكفار لابن الكيال الشافعي ضمن العدد الثاني من مجلة نيبان (ص ٢٩٧).

(٣) نصحت في الأصل إلى: «يقطع» والصواب ما أثبت من (ر).

(٤) انظر: النشر (١/٢١٣).

(٥) كذا في النسخين، وربما يكون أصل العبارة: «فإذا سمعها غير العفري، فسقطت كلمة» وغيره والله أعلم.

(٦) روت ذلك عنه ﷺ أم سلمة كما في سنن الترمذي في أبواب ثواب القرآن، باب ما جاء في كيف كانت قراءة النبي ﷺ برفق (٢٩٢٤)، ورواه غيره أيضا، قال الإمام ابن الجزري: وهو حديث حسن، وسنده صحيح، انظر: جمال القرآن (ص ٣٦٥)، والنشر (١/٢٢٦).

لم تأت به، ثم إنهم يسمون جعل الحركة حرفاً إشباعاً، وذلك سهل لأنه اصطلاح^(١).

ومن اللحن الخفي: الاعتماد القوي الخارج عن الحد على الهمزات والباءات والفاءات المشدّات والمخفّفات، وإشمام الجيمات [٢/أ] شيئاً من الياءات والشينات، وكذلك إشمام بعضهن من بعض^(٢)؛ فإنهن متقاربات المخارج، وكذلك الزيادة في طنين الطاءات وغنة النونات وتكرير الراءات، ومد الغنة عند الياء والواو، وكذلك الزيادة في قلقلة القافات وضغط الضادات والطاءات، وكذلك الزيادة في الصوت عند الإمالة الكبرى في ﴿الدَّارِ﴾^(٣) و﴿النَّارِ﴾^(٤)، وإمالة فعلى^(٥)، فقد سمعت من يزَعق عند ذلك زعقة مُنكرة متكلّفة خارجة.

وليجنب تطريب الرّهبان والأصوات التي يُغنى بها، فالتطريب: أن يترنّم بالقرآن كأنه يتحلّى به، وكذلك الترعيد كالذي يرعد من حمى^(٦). وما يبعد جواز التطريب والترعيد؛ فإنّ فيهما تحسیناً للقرآن وتطیباً له؛ فقد سمع النبي ﷺ قراءة أبي موسى^(٧) فطابت له، وقال: «لقد أوتيت مزمّاراً

(١) انظر: التحديد للداني (ص ٩٥)، ومرشد القاري لابن الطحان (ص ٦٥).

(٢) أي: الشينات والياءات.

(٣) الأنعام ١٣٥ وغيرها.

(٤) البقرة ٣٩ وغيرها.

(٥) بثليث الفاء، نحو: ﴿يَحْيَى﴾ و﴿مُوسَى﴾ و﴿عِيسَى﴾.

(٦) انظر: جمال القراء (ص ٦٤١)، والتمهيد لابن الجزري (ص ٥٦).

(٧) أي: الأشعري رضي الله عنه.

بالخفض؛ فإنه ربما توهم أنه إذا وقف على ﴿الْحَمِيدِ﴾ لزمه أن يتدئ بالرفع لكلِّ القراء^(١)، وكذلك يقف على ﴿بَل﴾ ثم يتدئ: ﴿رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾^(٢)؛ ليعرف أنها لامٌ أدغمت في راءٍ، وكذلك: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾^(٣) يقف [على]^(٤) ﴿مَنْ﴾ أيضًا ثم يتدئ ﴿رَاقٍ﴾؛ ليعرف أنها نونٌ أدغمت في راءٍ، كلُّ ذلك يُسامح به للتعليم والتفهم والتمرُّن والتدرُّب^(٥).

فإذا التزم ذلك صار فصيحًا بليغًا؛ إذ الفصاحة: النطق بالألفاظ الحسنة، والبلاغة: اختيار تلك الألفاظ^(٦).

ولا بُدَّ من ذكر الحركة وذكر محلها:

فالحركة: فتحةٌ وكسرةٌ وضمَّةٌ، أو بعضها إن قلنا: إنَّ المختلصة بعضُ الحركة، والمتحرِّك: ما معه شيءٌ من ذلك، والساكن: ما ليس معه شيءٌ من ذلك، وقال بعضهم: الساكن ما قبل الحركة، والمتحرِّك ما لا يقبل الحركة، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه قد قبل الحركة، فإن قال: ما لا يقبل حركةً أخرى غير التي فيه فهو ضعيفٌ؛ لأنه منتقض بالألف، فإنه لا يقبل الحركة وليس هو

مطلقًا وإن لم يتمَّ المعنى، انظر: المكتفى للداني (ص ١٤٥)، والمرشد للعَمَّاني (رسالة

ماجستير بجامعة أم القرى تحقيق هند بنت منصور العبدلي ص ٨).

(١) تحرف في الأصل إلى: «القراءاي» والصواب ما أثبت من (ر).

(٢) المطففين ١٤.

(٣) القيامة ٢٧.

(٤) زيادة للإيضاح.

(٥) انظر: النشر (١/ ٢٣١).

(٦) الموضح (ص ٦٦).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

الإعرابُ والمعنى فحينئذٍ يقرأ الحرفين لواحدٍ، كقوله: ﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(١)؛ فإنه إذا جمع كسَرَ التاء، وإذا أفردَ فَتَحَهَا^(٢)، وكذلك إذا أدغمَ الميمَ في الميمِ في قوله: ﴿طَعَامٌ مِّسْكِينٍ﴾^(٣)، فيلزمُ إفرادُ ﴿مِسْكِينٍ﴾^(٤).

ولا يلتزمُ الوقفَ التامَّ دونَ غيره، بل له أن يقفَ على ما لا يحسنُ الوقوفُ عليه ليعرفَ كيف يقفُ وكيف يتدئُ، ويعرفَ صيغةَ الكلمة؛ فله أن يقفَ على قوله: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(٥)، ثم يتدئُ: ﴿اللَّهُ﴾

(١) التوبة ١٠٣.

(٢) قراءة الإفرادِ وفتحِ التاءِ هي قراءةُ حفصٍ وحمزةً والكسائيِّ وخلفٍ، وقراءةُ الجمعِ وكسِرِ التاءِ هي قراءةُ الباقيين، انظر: النشر (٢/٢٩٠).

(٣) البقرة ١٨٤.

(٤) لأنه لا يدغمُ الميمَ المتحركةً هنا إلا أبو عمرو ويعقوبُ، وقد قرأ بإفرادِ ﴿مِسْكِينٍ﴾، انظر: النشر (٢/٢٢٦).

وقد اختلفَ العلماءُ في مسألةِ الخلطِ بينِ القراءاتِ، فمنعه جمعُ منهم: علمُ الدين السخاويُّ والجعبريُّ والنوويُّ، وأجازَه البعضُ، وقد فصلَ القولُ في ذلك الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النشرِ (١/١٩) فقال: «إن كانتِ إحدى القراءتين مرتبةً على الأخرى فالمنعُ من ذلك منعٌ تحريمٍ... وأما ما لم يكنْ كذلكَ فإننا نفرِّقُ فيه بينَ مقامِ الروايةِ وغيرها، فإن قرأَ بذلكَ على سبيلِ الروايةِ، فإنه لا يجوزُ أيضًا من حيثُ إنه كذبٌ في الروايةِ، وتخليطٌ على أهلِ الدرايةِ، وإن لم يكنْ على سبيلِ النقلِ بل على سبيلِ القراءةِ والتلاوةِ فإنه جائزٌ صحيحٌ مقبولٌ لا منعٌ منه ولا حظرٌ، وإن كُنَّا نعيُّه على أئمةِ القراءاتِ العارفينَ باختلافِ الرواياتِ من وجهٍ تساوي العلماءُ بالعوامِ، لا من وجهٍ أن ذلكَ مكروهٌ أو حرامٌ، إذ كلُّ من عندِ الله نزلَ به الروحُ الأمينُ، على قلبِ سيِّدِ المرسلينَ، تخفيفًا عن الأمةِ، وتهوينًا على أهلِ هذه الملةِ» اهـ، وانظرَ جمالَ القراءِ (ص ٦٤٢)، والتبيانُ للنوويِّ (ص ٩٨).

(٥) إبراهيم ١، وهي رأسُ آيةٍ، وقد ذهبَ بعضُ العلماءِ إلى جوازِ الوقفِ على رؤوسِ الآيِ

انقطع زُرُّه، فقال: لم أمرهم بهذا كُلِّه، وقال للذي أفرط في الهمز والمد: أما علمت أن ما فوق البياض برص، وما فوق الجعودة قَطَط، وما فوق [ب/٢] القراءة ليس بقراءة؟^(١)

وهذا إنما يُؤخذُ عن نَقَبٍ عن دقائقه وأخذ عن كبار المشايخ وأجلِّتهم، وأنا أبين ذلك مستعيناً بالله متوكِّلاً عليه، فأقول:

إذا أراد المقرئ أن يقرأ تجويداً فليأخذ طبقةً لينةً وطريقةً لطيفةً يكون فيها حاكماً على نفسه وصوته، قادراً على إخراج كلِّ حرفٍ من مخرجه، معطياً كلِّ حرفٍ حقه من صفته التي ستذكر^(٢) من غير كلفةٍ ولا انزعاجٍ، ولا إجهادٍ لنفسه، ولا ضغطٍ لنفسه، ماداً للنفس مدّاً سهلاً، يكون فيه مستريحاً مترسلاً، مرتلاً كلِّ حرفٍ وحده، جاعلاً باله ناظرًا بقلبه كيف يُخرج الحرف من مخرجه؟ وكيف يلفظُ به من غير إخلالٍ بشيءٍ من صفاته؟ لا زائداً فيه ما ليس منه، ولا مُنقصاً له ما هو له، مُجتنباً تحريك الساكن أو لكزّه بشيءٍ من الحركة، وتسكين المتحرِّك ونقصه ما استحقَّه من الحركة أو الصفة، ولا يمدُّ الألف والياء والواو مدّاً زائداً على قدرها، وهو مقدار حركتين: الألفُ فتحتان والياءُ كسرتان والواوُ ضمَّتان، ما لم يلقها همزةٌ أو ساكن^(٣).

وله ألا يلتزم بقراءةٍ واحدةٍ، بل يقرأ حرفاً لقارئٍ وآخرَ لآخر، إلا أن يتغيَّر

(١) انظر هذه الأخبار في: التحديد (ص ٨٨) فما بعدها، والتمهيد في معرفة التجويد لأبي

العلاء الهمداني (ص ١٣٢) فما بعدها.

(٢) أي: عند الكلام على صفات الحروف (ص ٩٠) فما بعدها.

(٣) انظر: جمال القراءة (ص ٦٤٨).

وقيل: الحركة بعد الحرف، وهو المختار، وذلك لوجوه: أحدها أننا نقلب الواو في ميزانٍ وميعادٍ ياء، أو الياء في مؤسِرٍ وموقِنٍ واوًا، ولو لم تكن بعد الحرف لم تُلصِقِ الضمَّةُ والكسرةُ الحرفَ - لكونِ الحرفِ فاصلاً بينهما - فلم يُقَلَبْ^(١)، وكذلك همزوا واوٍ مؤقِدٍ^(٢) - لضمَّةِ الميمِ - فكانت ملاصقةً للواوِ حتى قدَّرتُ عليها^(٣)، وأيضاً فإنَّ الأوَّلَ إذا سكنِ أمكنَ الإدغامُ وإذا تحرَّكَ امتنعَ الإدغامُ، ولو كانتِ الحركةُ قبله لكانَ الأمرُ بالعكسِ^(٤).

وقيل: إنَّ الحركةَ بعدَ الحرفِ؛ لأنَّ الفتحةَ إذا أُشْبِعَتْ^(٥) نشأتِ الألفُ بعدها، وكذلك الكسرةُ والضمَّةُ^(٦)، وهذا ضعيفٌ؛ لبقاءِ الياءِ في الدَّراهِيمِ - والواوِ في أنظورُ لو فتحتَ ما قبلهما^(٧) فقلت: دَرَاهِيمٍ وَأَنْظورُ^(٨)، وإنما هذه

سرُّ الصناعة (٣٢ / ١) والخصائص (٣٢٤ / ٢).

(١) الخصائص لابن جني (٣٢٤ / ٢).

(٢) أي: في لغة بني ثُمَيْرٍ، والهمزُ فاشٍ في كلامِهِم وأشعارِهِم، انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي عليِّ الفارسي (٣٩٢ / ٥).

(٣) يعني: حتى قدَّرتُ ضمةَ الميمِ على الواوِ، انظر: سرُّ الصناعة (٧٩ / ١).

(٤) الخصائص لابن جني (٣٢٢ / ٢)، وذكره بمعناه القرطبي في الموضح (ص ٧٤).

(٥) تصحَّفَ في الأصلِ إلى: «أشيعت»، والصوابُ ما أثبتَ من (ر)، وانظر: الموضح (ص ٧٥).

(٦) الموضح (ص ٦٦).

(٧) في النسختين: «قبلها» والصوابُ ما أثبتَ؛ لعودِ الضميرِ على كُلِّ من الياءِ والواوِ في (الدراهِيمِ) و(أنظور).

(٨) وردَ لفظا الدَّراهِيمِ وأنظورُ في أشعارِ بعضِ العربِ، وأصلُهما: «الدراهِيمِ» و«أنظُر»، ووجهُهما أنَّ الكسرةَ والضمَّةَ أُشْبِعَتَا فتولَّدتَ منهما واوٌ وياءٌ، وعليه فقولُ المصنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: «لبقاءِ الياءِ في الدَّراهِيمِ والواوِ في أنظورُ لو فتحتَ ما قبلهما» فيه نظرٌ؛ إذ العلةُ في

[محل الحركة من الحرف]

واختلفَ الناسُ في محلِّ الحركة:

فَقِيلَ: قَبْلَ الحَرَفِ وإلا لَزِمَ الإبتداءُ بالسَّاكِنِ، وأيضًا فَإِنَّا نَمِيلُ ﴿الدَّارِ﴾^(١) و﴿التَّارِ﴾^(٢) وَسَالِمٍ وَغَانِمٍ لِأَجْلِ الكسرةِ، وَلَوْلا أَنَّ الحَرَكَةَ قَبْلَ الحَرَفِ لكَانَ الحَرَفُ حائلاً بَيْنَهُمَا فلا تُمَالُ الألفُ، وكذلك إِذا تحرَّكَتِ الهَمْزَةُ وَسَكَنَ ما قَبْلَها فَإِنَّا نَنْقُلُ حَرَكَتها إِلى السَّاكِنِ، وَلَوْلا أَنَّها قَبْلَهُ لكَانَ حائلاً بَيْنَهُمَا، مِثْلُ: مَنْ أَبوكَ؟ مَنْ أُمَّكَ؟ كَمِ إِبْلِكَ؟^(٣).

وقِيلَ: الحَرَكَةُ مَعَ الحَرَفِ، لا قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الإبتداءَ بالسَّاكِنِ إِنما كانَ مُحالاً لِأَنَّ النَفْسَ في أَوَّلِ هَيْجَانِهِ وَقوْتِهِ واستجمامِهِ، فَنَبَأُ^(٤) عَنِ الإبتداءِ بالسَّاكِنِ لضعْفِهِ، فلما قَوِيَ الحَرَفُ بالحَرَكَةِ أَمكِنَ الإبتداءُ بِهِ، وإِنما يَقوى بالحَرَكَةِ إِذا كانتُ مَعَهُ، وأيضًا فَإِنَّ الحَرَكَةَ لا تَقومُ إِلا بِالحَرَفِ فَكانَتْ مَعَهُ، وَقَالَ أبو عَلِيٍّ^(٥): «الحَرَكَةُ لو لم تُكُنْ مَعَ الحَرَفِ لما جَذَبَتِ النونُ السَّاكِنَةَ مِنَ الخِياشِيمِ إِلى الفَمِّ»^(٦).

(١) الأنعام ١٣٥ وغيرها.

(٢) البقرة ٣٩ وغيرها.

(٣) انظر: الموضح للقرطبي (ص ٧٤).

(٤) أي: كلٌّ وامتنع، انظر مادة (ن.ب.و) في: اللسان (١٥/٣٠٣)، والقاموس (ص ١٣٣٦).

(٥) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، إمامٌ وقته في النحو، صنّف

التصانيف النافعة في اللغة، تُوفّي سنة ٢٨٠ هـ، انظر: إنباه الرواة (١/٣٠٨)، ووفيات

الأعيان لابن خلكان (٢/٨٠).

(٦) لم نجدّه في ما وقفنا عليه من مصنّفات أبي عليّ، وقد نقله عنه تلميذه ابن جنيّ في كتابيه:

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

منحرفًا، وكذلك النون الساكنة الخارجة من الخيشوم^(١).
ثم إنَّ الحركة مقدَّرةٌ بنصفِ حرفٍ: الفتحةُ نصفُ ألفٍ، والكسرةُ نصفُ
ياءٍ [٣/أ] والضمُّ نصفُ واوٍ^(٢).

(١) انظر: سرُّ صناعة الإعراب لابن جنِّي (٢٧/١).

(٢) انظر: الإنباء في تجويد القرآن لابن الطَّحَّانِ (ص ٥٩)

كَانَتْ الْحَرَكَةُ مَعَ الْحَرْفِ لَكُنَّا إِذَا وَقَفْنَا عَلَى ﴿الْمَرْءُ﴾^(١)، وَ(الْوَجْهُ)^(٢)، وَ﴿الصُّبْحُ﴾^(٣) بِالرَّوْمِ قَدْ أَخْرَجْنَا الضَّمَّةَ مِنَ الْحَلْقِ أَوْ حَرْفِ الْحَلْقِ مِنَ الشَّفَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ.

وَأَمَّا نَقْلُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا حَذَفْنَا الْهَمْزَةَ لِسُكُونِهَا الْآنَ وَسُكُونِ مَا قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَاتِّصَالِهَا بِهِ^(٤) - لَمْ^(٥) يُمْكِنُ تَلْسِينُهَا لِقُرْبِهَا^(٦) مِنَ السَّاكِنِ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ، وَلَمْ^(٧) يُمْكِنُ حَذْفُ حَرَكَتِهَا؛ لِئَلَّا تَذْهَبَ الْهَمْزَةُ وَدَلِيلُهَا، فَبَقِيََتِ الْحَرَكَةُ فَلَفْظُنَا بِهَا بَعْدَ الْحَذْفِ^(٨)، وَلَمْ يُمْكِنُ بَقَاؤُهَا مُحَقَّقَةً^(٩) سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ بِالسَّاكِنَةِ أَصْعَبُ مِنَ اللَّفْظِ بِالْمُتَحَرِّكَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَةَ مَعَهَا مَا يَمْنَعُهَا مِنَ الرَّسُوبِ وَالْقَرَارِ فِي مَحَلِّهَا، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا السَّاكِنُ فَلَا يَطَّرِدُ بَقَاؤُهَا^(١٠)؛ وَلِهَذَا أَجْمَعُوا عَلَى تَلْسِينِ:

هذا في (ص ٢٢٠).

(١) النبأ ٤٠، وعبس ٣٤.

(٢) أي مثل قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ بالبقرة ١١٥.

(٣) هود ٨١.

(٤) يعني: فيلتي ساكنان في هذه الحالة.

(٥) في النسختين: «لا» والمثبت هو المناسب للسياق، والظاهر أن ما في النسختين تحريف منه.

(٦) أي: الهمزة الملية، انظر: التحديد (ص ٩٨).

(٧) في النسختين: «لم» والمثبت هو الأولى.

(٨) أي: حذف الحرف، وتحرف في النسختين إلى: «الحرف».

(٩) تصحف في النسختين إلى: «مخففة» وهو خطأ؛ بدليل قوله بعدها: «ساكنة»، والمراد:

بقاؤها على حالها بعد نقل حركتها.

(١٠) كقوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بالبقرة ٦٢ وغيرها، وانظر شرح الشافية للأستراباذي (٣/٣١).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

لأنّها تصيرُ ياءً في بعضِ الأحوالِ، وكذلك نَميلٌ نَاشِدًا لضعفِ الفتحَةِ، ولا نَميلٌ رَاشِدًا لقوَّةِ فتحةِ الراءِ، فالكلامُ في الإمالةِ يُعارضُ بعضُهُ بعضًا^(١).

وقولُه: «إِنَّ الحَرَكَةَ لا تَقومُ إلا بالحرفِ» [٣/ب] قلنا أيضًا: الحرفُ لا يُبتدأُ به إلا بحرفٍ آخَرَ، وأيضًا فإنَّ الحَرَكَةَ حَرفٌ صَغيرٌ، ولا يخرُجُ حَرفانِ من مخرِجٍ واحدٍ إلا نادِرًا: كالضادِ^(٢)، والألفِ الممالَةِ والمفخَمَةِ^(٣)، والهمزةِ المَحَقَّقَةِ^(٤) والمليِّنَةِ، معَ أنَّ الحَرفَ عَرَضٌ والحَرَكَةَ عَرَضٌ، فلا يَقومُ أحدهما بالآخرِ في آنٍ واحدٍ^(٥).

وقولُ أبي عليٍّ: «إِنَّ الحَرَكَةَ جَذَبَتِ النونَ من الخياشيمِ إلى الفمِّ» قلنا: هذه نونانِ علي ما سَنبِئُهُ في فصلٍ كبيرٍ في آخرِ الكتابِ^(٦)، معَ أنَّنا نقولُ: لو

(١) انظر: الكتاب لسبويه (٤/١١٧)، والنشر (٢/٣٢).

(٢) كذا في النسختين، ومرادُ المصنّف -والله أعلم- هو كلُّ من الضادِ الفصيحةِ والضادِ الضعيفةِ؛ فإنَّ مخرَجَهُما واحدٌ. انظر: الكتاب (٤/٤٣٢)

(٣) أي: المفتوحة، قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النشرِ (٢/٣) عن فتحِ الألفِ: «ويقالُ له التريقُ، وقد يُقالُ له أيضًا التَفخيمُ، بمعنى أنَّه ضدُّ الإمالةِ» اهـ.

(٤) تصحَّفَ في النسختينِ إلى: «المخففة».

(٥) انظر: سرُّ صناعةِ الإعرابِ (١/٣٢)، والموضح (ص ٧٦)، والعَرَضُ مصطلحٌ منطقيٌّ، له تعاريفُ عدَّةٌ أشهرُها أنَّه: موجودٌ قائمٌ بمتحيزٍ، وقد استخدمته هو والجوهر- وهو ما يحلُّ فيه العَرَضُ- المصنَّفون في التجويدِ قديمًا للتعبيرِ عن الحَرفِ والحَرَكَةِ، فمنهم من جعلَهُما عَرَضًا كالمصنَّفِ، ومنهم من جعلَ الحَرفَ جوهرًا والحَرَكَةَ عَرَضًا كمكيِّ في الرعاية (ص ١٠٠)، انظر: نشر الطوالع في المنطق للمرَّعشي (ص ١٠٢).

(٦) يعني: النون الساكنة غير المخففة والنون الخفيفة أو الخفيفة وهي الغنة، وقد عدَّهما سبويه حَرفين، وجعلَ الأوَّلَ أصلًا للثاني، انظر: الكتاب (٤/٤٣٢) وسيدُكُرُ المصنَّفُ

حروفٌ صغارٌ أُتِيَ بها قبلَ حرفِ العلةِ.

وأما قوله^(١): «إنَّ الحركةَ لو لم تكنْ قبلَه للزِمَ الابتداءُ بالساكنِ، وهو محالٌّ»، قلنا: المحالُّ إنّما هو الابتداءُ بالساكنِ الذي ليس قبلَه ولا بعده ولا معه حركةٌ، وهذا ليس كذلك، ثم إنَّ الابتداءُ بالساكنِ إنّما كانَ محالًّا لضعفِ الساكنِ، والحركةُ أضعفُ من الحرفِ الساكنِ، فيكونُ^(٢) كونُها قبلَه أشدَّ مُحالًّا.

وقوله: «إنّما نميلُ ﴿الدَّارِ﴾^(٣) و﴿النَّارِ﴾^(٤) وسالِمٍ وغانِمٍ، ولو أنّها^(٥) بعده لكانَ الحرفُ حائلاً بينَ الألفِ والكسرةِ، فلا تُمالُ»، قلنا: الإمالةُ أمرُها سهلٌ؛ فإنّا نميلُ تارةً للكسرةِ قبلَه، وتارةً للكسرةِ بعده ك﴿الرَّبَّوْا﴾^(٦) وشيبانُ وغيلانُ و﴿الدَّارِ﴾، و﴿النَّارِ﴾، وكذلك نميلُ ﴿الضُّحَى﴾^(٧) لشبهِ الياءِ، أو

زيادةِ الياءِ والواوِ هي إشباعُ الكسرةِ والضمّةِ؛ وبزوالِها يزولُ المعلومُ، فيرجعُ اللفظانِ إلى أصلَيْهما، وقيلَ: الدراهمُ جمعُ درهامٍ، وبه نطقُ بعضِ العربِ، وعليه لا حجةٌ فيه لمن قالَ إنَّ الحركةَ بعدَ الحرفِ، أمّا أنظورُ فوجهُه كما قدّمنا فحسبُ، واللهُ أعلمُ. انظر: سرّ الصناعة (١/ ٢٤)، والخصائص (٢/ ٣١٥) كلاهما لابنِ جنّي، وأسرارُ العربيةِ لكمالِ الدينِ الأنباريِّ (ص ٥٩).

(١) أي: من قالَ بتقدّمِ الحركةِ على الحرفِ كما سبقَ ذكرُه.

(٢) تصحّفَ في الأصلِ إلى: «فتكون»، ولم يُنقَطْ في (ر).

(٣) الأنعام ١٣٥ وغيرها.

(٤) البقرة ٣٩ وغيرها.

(٥) أي: الحركة.

(٦) البقرة ٤٧ وغيرها.

(٧) الضحى ١.

منهاج أخواتها، بأن تجعل لفظها في أول اسمها -دعموها باللام ليصح اللفظ بها^(١)، وإنما بدأ سيبويه بالهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق.

والصوت: نفس خارج من أسفل الحلق إلى أعلاه، والحروف: مقاطع للصوت تمنعه من الامتداد^(٢)، ولولا الحروف لكان الصوت يخرج مستطيلاً ساذجاً كأصوات البهائم وغيرها^(٣)؛ فإن الحلق كالنأي، والحروف كالخروق التي في النأي، فكل حرف له حس وجرس^(٤) غير حس الحرف الآخر وجرسه، كما أن الخروق التي في النأي كذلك^(٥).

ثم قال سيبويه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً»^(٦).

والمخرج: مقطع ينتهي عنده الصوت، وقيل: هو المحل الذي يخرج منه الحرف^(٧)، وهو عام، وخاص:

(١) انظر: سر الصناعة (١/٤١-٤٣).

(٢) انظر: سر الصناعة (١/٦).

(٣) انظر: شرح الشافية للأستراباذي (٣/٢٥٠).

(٤) الجرس هو الصوت، انظر: الرعاية لمكي (ص ١٣٣).

(٥) انظر: سر الصناعة (١/٨)، وسر الفصاحة للخفاجي الحلبي (ص ٢٣)، وشبهه ابن جني بالوتر أيضاً، ثم قال: «وإنما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن ممّا لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم -أعني علم الأصوات والحروف- له تعلق ومشاركة للموسيقى؛ لما فيه من صنعة الأصوات والنعم» اهـ.

(٦) الكتاب (٤/٤٣٣).

(٧) انظر: الجامع المفيد في صناعة التجويد للسَّنهوري (ص ٢٠٩)، والمنح الفكرية لملا

[الحروف العربية الأصلية ومخارجها]

قال سيبويه^(١) رحمه الله تعالى: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف»^(٢)، ويقال للهمزة: الألف^(٣)، وإنما قيل لها: الألف؛ لأن صورته في أول الكلمة الألف، والدليل على أن الألف اسم للهمزة: أن كل حرف سمّوه باسم فإن لفظه في أول اسمه، ألا ترى أنك إذا قلت: بَاءٌ، فأول اسمه بَاءٌ؟ وكذلك الدال والكاف وغير ذلك، وإذا قلت: أَلْفٌ، فأول اسمه همزة.

وللهمزة اسمان: همزة وألف، فالهمزة اسم خاص لا يشار إليها غيره، والألف اسم مشترك بين الهمزة والألف اللينة في: قال وباع وعصا ورَحَى.

ثم إن الهمزة تكون ساكنة ومتحركة، ويكون ما قبلها متحرراً وساكناً، مع أننا نسميها ألفاً، والألف اللينة لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا فتحة، فالصورة وإن كانت واحدة فالمعنى مختلف.

ولما [أ/٤] كانت الألف اللينة مَدَّةً ساكنةً - لم يمكن تسميتها على

(١) تحرّف في الأصل إلى: «سيبويه» والصواب ما أثبت من (ر)، وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحاة وأول من صنّف في علم النحو، من تصانيفه الكتاب، قد قيل عنه: لم يُصنّف قبله ولا بعده في بابيه، تُوفّي سنة ١٨٠ هـ، انظر: إنباء الرواة (٢/٣٤٦)، ووفيات الأعيان (٣/٤٦٣ هـ).

(٢) الكتاب (٤/٤٣١).

(٣) تحرّف في الأصل إلى: «الألف»، والصواب ما أثبت من (ر). الشبكة العنكبوتية

﴿عَاخِرَ﴾^(١) [و﴿أَوْثِينَ﴾^(٢)، و﴿إِيَّتِ﴾^(٣)] ^(٤).

والرَّوْمُ يَبِينُ أَنَّهَا^(٥) بَعْدَ الْحَرْفِ أَيْضًا.

وكون الحركة قبل الحرف أو معه أو بعده لا مدخل له في التجويد، وإنما هذه أشياء ذكرتها ليكون عند المقرئ علمٌ بها، فلو سُئِلَ عنها أو تفكَّرَ فيها كانَ عنده علمٌ بها، مع أنها تشحذُ الذَّهْنَ وتنبهُ الخاطِرَ.

ولا بُدُّ من ذكرِ الحروفِ ومخارجِها وصفاتِها؛ إذ بذلك يتمُّ التجويدُ، وتتوقَّفُ عليه جودةُ القراءة.

(١) الحجر ٩٦ وغيرها.

(٢) البقرة ٢٨٣.

(٣) يونس ١٥ وغيرها.

(٤) يعني في حالة الابتداء بالكلمتين الأخيرتين، وجاء ما بين المعقوفتين في النسختين:

«واومن وايئي»، والظاهر أنه محرفٌ مما أثبت، وانظر النشر (١/ ٣٨١).

(٥) أي: الحركة.

وتقديمُ سبويه الهاء على الألفِ مرَّةً وتأخيرُها عنها أخرى يدلُّ على أنَّهما من مخرجٍ واحدٍ^(١)، وهذا الكلامُ فيه تسامحٌ^(٢)، وسأبيِّنُه في الكلامِ على النونِ^(٣).

وقالَ الجَرْمِيُّ^(٤) وقَطْرِبُ^(٥) والفَرَّاءُ^(٦): مَخارجُ الحروفِ أربعةٌ عَشَرَ مخرَجًا؛ لأنَّهم جعلوا النونَ والراءَ واللامَ [ب / ٤] من مخرجٍ واحدٍ^(٧).

وهذا كلُّه تقريبٌ؛ فإنَّه لا يخرجُ حرفانِ من مخرجٍ واحدٍ، وإلا لكانَ إيَّاه^(٨)،

(١) نقله السَّنهورِيُّ في الجامعِ المفيدِ (ص ٢١٢) عن علمِ الدينِ السخاويِّ، فالظاهرُ أنَّ المصنِّفَ ينقله عنه أيضًا.

(٢) تصحَّفَ في الأصلِ إلى: «يسامح»، والصوابُ ما أثبتَ من (ر)، وتقدَّمَ قريبًا قولُ المصنِّفِ إن لكلِّ حرفٍ مخرجًا مستقلًّا والتعليقُ عليه فراجعُه.
(٣) انظر: (ص ٢٣٨).

(٤) هو أبو عمرَ صالحُ بنُ إسحاقِ الجَرْمِيُّ، عالمٌ باللُّغةِ، أخذَ عن الأَخفشِ الكبيرِ وغيره، انظر: إنباهُ الرواةِ (٢ / ٨٠)، ووفياتِ الأعيانِ (٢ / ٤٨٥).

(٥) هو أبو عليٍّ محمدُ بنُ المستنيرِ النحويُّ المعروفُ بقَطْرِبِ، عالمٌ باللُّغةِ والأدبِ، وهو أوَّلُ من صنَّفَ في المثلثاتِ اللغويَّةِ، تُوفِّي سنةَ ٢٠٦ هـ، انظر: إنباهُ الرواةِ (٣ / ٢١٩)، ووفياتِ الأعيانِ (٤ / ٣١٢).

(٦) تصحَّفَ في الأصلِ إلى: «والقراء»، والصوابُ ما أثبتَ من (ر)، وهو أبو زكريا يحيى بنُ زيادِ بنِ عبدِ اللهِ الأسلميُّ المعروفُ بالفَرَّاءِ، أبرعُ الكوفيِّينَ وأعلمُهم بالنحوِ، صنَّفَ معانيَ القرآنِ ومُشكِلَ اللُّغةِ وغيرَهما، تُوفِّي سنةَ ٢٠٧ هـ، انظر: إنباهُ الرواةِ (٤ / ٧)، ووفياتِ الأعيانِ (٦ / ١٧٦).

(٧) انظر: التحديدَ للدانيِّ (ص ١٠٤)، والموضحَ للقرطبيِّ (ص ٧٩).

(٨) انظر: الإيضاحَ في شرحِ المفصلِ لابنِ الحاجِبِ (١ / ٤٩٥)، ولطائفِ الإشاراتِ (١٠ / ٣٩٢).

أخَرَهَا مِنْ قَبْلِ^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ^(٢).
 وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرِّدُ^(٣): «لِلْحَلْقِ ثَلَاثَةٌ مَخَارِجٌ: فَمِنْ
 أَقْصَى الْحَلْقِ مَخْرَجُ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْحُرُوفِ مَخْرَجًا، وَيَلِيهَا فِي الْبُعْدِ
 مَخْرَجُ الْهَاءِ، وَالْأَلْفُ هَاوِيَةٌ هُنَاكَ»^(٤)، فَجَعَلَ مَخْرَجَهُمَا^(٥) وَاحِدًا.
 وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٦): «الْهَمْزَةُ، وَالْهَاءُ وَالْأَلْفُ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ»^(٧).
 وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنِّي^(٨): «يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ ذَلِكَ - وَصَحَّةِ مَا قَالَ
 سَيَبَوِيهِ - أَنَّكَ مَتَى حَرَّكَتَ الْأَلْفَ اعْتَمَدْتَ بِهَا عَلَى أَقْرَبِ الْحُرُوفِ إِلَيْهَا
 مَخْرَجًا فَقَلَبْتَهَا هَمْزَةً، وَلَوْ كَانَتِ الْهَاءُ مَعَ الْأَلْفِ لَقَلَبْتَهَا هَاءً»^(٩).

(١) يعني: عند تعداد الحروف العربية في أول كتاب الإدغام من الكتاب (٤/٤٣١).

(٢) يأتي هذا النص أيضًا في كلام المصنّف قريبًا، فانظر التعليق عليه ثم.

(٣) هو إمام العربية ببغداد في زمنه، صاحب التصانيف، وأحد أئمة الأدب والأخبار، صنّف
 الكامل والمقتضب وغيرهما، توفّي سنة ٢٨٦ هـ، انظر: إنباء الرواة (٣/٢٤١)، ووفيات
 الأعيان (٤/٣١٣).

(٤) المقتضب للمبرّد (١/١٩٢).

(٥) أي: الألف والهاء.

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، إمام في اللغة والأدب،
 أخذ العربية عن سيبويه، له كتاب معاني القرآن ومعاني الشعر وغيرهما، توفّي سنة
 ٢١٥ هـ، انظر: إنباء الرواة (٢/٣٦)، ووفيات الأعيان (٢/٣٨٠).

(٧) انظر: سر الصناعة (١/٤٦).

(٨) هو أبو الفتح عثمان بن جني، إمام في العربية والأدب، لو تصانيف بديعة فيهما، توفّي سنة
 ٣٩٢ هـ، انظر: إنباء الرواة (٢/٣٣٥)، ووفيات الأعيان (٣/٢٤٦).

(٩) سر صناعة الإعراب (١/٤٦) بتصرف يسير، وانظر شرح المفصل لابن يعيّن (١٠/١٢٤).

فالعامة: ما يخرج^(١) منه حرفان أو أكثر، كالحلق يخرج منه: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

والخاص: ما لا يخرج منه إلا حرف واحد، كالهمزة لها مخرج واحد لا يشاركها فيه غيره، وكذلك سائر الحروف، ولا يخرج حرفان من مخرج واحد متحد من كل وجه^(٢).

فأقصى الحروف مخرجاً مما يلي الصدر: الهمزة؛ ولهذا صعب إخراجها لبعدها مخرجها، ولم تدغم في مثلها فتزداد ثقلاً وصعوبة، حتى كان الناطق به يتهوع^(٣).

فقولهم: «اقرأ آية» منهم من يدغمها وهو قليل، ومنهم يقلبها ألفاً، ومنهم من يحذفها كلها فراراً من الإدغام^(٤)، وقد قالوا: رأَسَ لبياعِ الرؤوس^(٥)، وبأَرُّ لحفارِ الآبارِ، في حروف قليلة عينا لا لاما^(٦).

قال سيبويه: «والهاء والألف»^(٧)، فقدّم الهاء هنا على الألف، وكان

(١) تصحّف في الأصل إلى: «تخرج»، والصواب ما أثبت من (ر).

(٢) قال بذلك بعض العلماء أيضاً كالمرعشي في جهد المقل (ص ١٣٩)، وقيل: بل قد يخرج حرفان من مخرج واحد ويتميزا بصفاتهما كما ذكره ملا علي القاري في المنح الفكرية (ص ٧٦) وانتصر له.

(٣) انظر: الرعاية لمكي (ص ١٣٤)، وشرح الشافية لأسترابادي (٣/٣١).

(٤) انظر: الكتاب (٤/٤٤٣)، وشرح الشافية لأسترابادي (٣/٦٦).

(٥) انظر: الصّحاح للجوهري (٣/٣٣٢) وغيره.

(٦) انظر: الكتاب (٤/٤٤٣)، وشرح كتاب الإدغام منه للسيرافي بتحقيق الدكتور سيف بن

عبد الرحمن العريفي (ص ١٢٧)، والموضح لابن أبي مريم (١/١٩٩).

(٧) الكتاب (٤/٤٤٣).

ثم أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى: مخرجُ القافِ.

ثم فوق ذلك مما يليه من الحنك: مخرجُ الكافِ.

ثم وسطُ اللسانِ بينه وبين الحنكِ الأعلى: مخرجُ الجيمِ والشينِ، والياءِ المثناة من تحت.

ثم حافةُ اللسانِ وما يلي ذلك من الأضراسِ: مخرجُ الضادِ المعجمةِ.

ثم أدنى حافةِ اللسانِ إلى منتهى طرفه بينه وبين ما يليه من الحنكِ الأعلى والناَبِ [والضاحكِ] ^(١) والثنيةِ والرَّباعيةِ: مخرجُ اللامِ.

فالناطقُ باللامِ ينسبطُ طرفاً لسانه مما فُويقُ الضاحكِ إلى الضاحكِ الآخرِ، والضاحكُ: كُلُّ سِنٍّ يبدو عندَ الضَّحِكِ ^(٢)، والثنايا قِيلٌ: هما العُلَيَّانِ فقط ^(٣)، فيكونُ قولنا: الثنايا - بصيغةِ الجمعِ - مجازاً، وقيل: هنَّ أربعٌ: ثنتانِ من فوقٍ، وثلثانِ من أسفلٍ، فيكونُ قولنا: الثنايا حقيقةً، ذكرَ هذا في خلقِ الإنسانِ ^(٤).

(١) سقط ما بين المعقوفتين من النسختين، ويدلُّ عليه كلامُ المصنِّفِ الآتي، قال في الكتابِ ط بولاق (٤٠٥ / ٢) عندَ مخرجِ اللامِ: «وما يليها [أي: حافةُ اللسانِ] من الحنكِ الأعلى وما فُويقُ الضاحكِ والناَبِ... إلخ».

(٢) انظر: لطائفَ الإشاراتِ للقسطلاني ^(١٠) / ٣٩٨.

(٣) الإيضاح في شرحِ المفصلِ (٤٩٨ / ٢) ولم يطلقه ابنُ الحاجبِ كما فعلَ المصنِّفُ هنا، بل قيَّدَ ذلك بمخرجِ الظاءِ والثاءِ والذالِ، وإلا فلا نعلمُ قائلاً بأنَّ الثنايا إذا أُطلقتِ يرادُ بها العُلَيَّانِ فقط، واللهُ أعلمُ.

(٤) يعني الزَّجَّاجُ في كتابِ خلقِ الإنسانِ له (ص ٥٦)، أما خلقُ الإنسانِ للأصمعي فلم يُذكرْ

فإن عنوا بقولهم: إدغامٌ أو إخفاءٌ أنها لم تخرج من طرف اللسان فصحيحٌ، لكنها غيرُ التي من الخيشوم^(١).

وسأذكرُ أحكامَ النونِ في فصلٍ مستقلٍ في آخرِ هذا الكتابِ إن شاء الله تعالى^(٢).

فأولُ المخارجِ: أقصى الحلقِ، وهو مخرجُ الهمزةِ والهاءِ والألفِ، هكذا الترتيبُ واحدًا بعدَ واحدٍ، ولو ذكره سيبويه بحرفٍ ثمَّ لكانَ أبينَ وأوضحَ^(٣).

ثم وَسَطُ الحلقِ: مخرجُ العينِ والحاءِ المهملتينِ.

ثم أدنى الحلقِ إلى الفمِ: مخرجُ الغينِ والحاءِ المعجمتينِ.

(١) ما ذكره المصنّفُ آخرًا هو الذي يعنيه متقدّموا المصنّفين في التجويدِ، أنّ النونَ التي تُخفى وتُدغمُ هي التي مخرجُها طرفُ اللسانِ، أمّا النونُ التي هي الغنةُ فإنما يكونُ مخرجُها الخيشومُ فحسبُ، وذلك في الإخفاءِ أو ما هو في حكمه، وهو الإدغامُ بغنةٍ، انظر: التحديدُ (ص ١١٥)، والرعايةُ (ص ٢٤٠)، والنشرُ (١/٢٠١) وغيرها.

وربما يكونُ سببُ اعتراضِ المصنّفِ هنا هو استعمالُ النونِ في موضعِ الغنةِ والغنةِ في موضعِ النونِ في نصوصٍ بعضِ المتقدّمين، وقد أوردَ الدانيُّ بعضًا منها في جامعِ البيانِ (٢/٦٧٠ - ٦٧٩) فلتراجعُ.

(٢) انظر: (ص ٢٣٨).

(٣) قال أبو الحسنِ ابنُ خروفِ النحويُّ: «إنَّ سيبويه لم يقصدُ ترتيبًا فيما هو من مخرجِ واحدٍ، انظر: النشرُ (١/١٩٩)، والجامعُ المفيدُ للسَّنهوريِّ (ص ٢١٠)، وقالَ القسطلانيُّ بعدَ ذكرِ مخارجِ الحروفِ: «نسقُ الحروفِ المشتركةِ [في المخرجِ] بالواوِ يدلُّ على عدمِ

ترتيبها، اهـ، لطائفُ الإشاراتِ (١٠/٤٠٥).

وإنما ذلك باختلاف الذوق، فقد يُذاق المخرجُ واحداً، وقد يُذاق مختلفاً، وذلك لاختلاف الذائقين، ولا يُقال: إن المخرج قد يتحد ويحصل التمييز بين الحروف بالصفات^(١)؛ لأن الصفة إن لم تُخرج^(٢) الحرف عن مخرجه فلا تميّزه من غيره، وإن زحزحته فقد صار مخرجه غير مخرج الحرف الآخر.

ومن قولنا: إن لكل حرفٍ مخرجاً مستقلاً لا يشاركه فيه غيره يتبين أن قولهم: النون التي مخرجها الخيشوم تُدغم^(٣) في كذا وتُخفى عند كذا إنما هو مجاز؛ فإننا إذا قلنا: ﴿وَمَنْ قَالَ﴾^(٤)، ﴿وَمَنْ كَانَ﴾^(٥)، ﴿وَمَنْ جَاءَ﴾^(٦) فقد لفظنا بالغنة، وهي حقيقة النون التي يقولون: إنها مخفاة، أما إذا قلنا: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾^(٧) و﴿مَنْ لَمْ﴾^(٨) فقد ذهبَت النون بالكلية، وصارت راءً أو لاماً، فهذا إدغامٌ صحيح؛ لأن الأول صار من جنس الثاني، وهذه حقيقة الإدغام، فالذي سمّوه إدغاماً إنما هو إظهار؛ لأن الغنة قد خرجت من مخرجها - الخيشوم - بيّنة، فكيف يكون إدغاماً أو إخفاءً؟!

- (١) انظر: المفيد في شرح عمدة المُجيد لابن قاسم المرادي (ص ٦٨)، ويؤخذُ هذا من ظاهر كلام مكّي في الرعاية (ص ١٥٦)، وتقدّم أن ملا علي القاري انتصر له بشرح الجزرية.
- (٢) تصحّف في الأصل إلى: «ترخرج» وترك مكانه بياض في (ر).
- (٣) تصحّف في النسختين إلى: «يدغم».
- (٤) الأنعام ٩٤، وجاء في النسختين: «من قال» ولم يأت في القرآن بدون الواو.
- (٥) البقرة ١٨٥ وغيرها.
- (٦) الأنعام ١٦٠ وغيرها.
- (٧) القيامة ٢٧.
- (٨) غافر ٧٨ وغيرها.

[العروف الفرعية ومعارجها]

فهذه التسعة والعشرون هي الأصول، ويتفرعُ عليها حروفٌ مستحسنةٌ، وهي ستةٌ يؤخذُ بها في القرآنِ والشعرِ، وهي:

همزةٌ بينَ بينَ: وهي التي يُشارُ إليها بالصدرِ، إلا أن نبرتها قد ذهبَتْ^(١).

الثاني: اللامُ المغلظةُ، مثلُ: ﴿الصَّلَاةُ﴾^(٢) في قراءةِ ورشٍ، و﴿اللَّهُ﴾^(٣).

يُحتمَلُ أن يكونَ من الحروفِ الستةِ النونُ التي من الخيشومِ، ويُحتمَلُ أن تكونَ اللامُ المغلظةُ، وكذلك الراءُ المرققةُ^(٤).

الثالثُ: الألفُ الممالةُ، قالَ سيبويه: «ألفُ الترخيمِ»^(٥) لتليينِ الصوتِ بها^(٦)، يقالُ: صوتٌ رخيمٌ، أي: لينٌ^(٧)، فهذه تكونُ بينَ الألفِ والياءِ على حسبِ

(١) انظر: الموضح (ص ٨٢).

(٢) البقرة ٣ وغيرها.

(٣) آل عمران ٥٥ وغيرها.

(٤) كذا في النسختين، ويُحتمَلُ أن يكونَ قوله: «يُحتمَلُ أن يكونَ من الحروفِ» إلى هنا تعليقاً أُدخِلَ في صلبِ الكتابِ.

(٥) قالَ المعرِّيُّ في رسالةِ الملائكةِ له (ص ١٨٨): «وألفُ ترخيمٍ، وهي الألفُ الممالةُ، وكذلك سمّاها سيبويه في كتابه» اهـ، وهي كذلك في شرحِ كتابِ الإدغامِ من الكتابِ للسيرافي^(١٧)، والموضح للقرطبي^(٨٢)، وجاءت في الكتابِ ط هارون (٤/٤٣٢) وبولاق (٢/٤٠٤): «الألفُ التي تُمالُ إمالةً شديدةً» اهـ.

(٦) شرح كتابِ الإدغامِ للسيرافي^(١٧).

(٧) انظر: القاموسُ المحيطُ (ر.خ.م) (ص ١١١٢).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ثم ما بينَ طَرَفِ اللسانِ وأطرافِ الثنايا العليا: الظاءُ والشاءُ-المثلثةُ-
والذالُ المعجماتُ.

ثم من باطنِ الشَّفَةِ السُّفلى وأطرافِ الثنايا العليا: الفاءُ.

ثم ما بينَ الشفتينِ: الباءُ والميمُ والواوُ.

ثم الخيشومُ: مخرجُ النونِ المُخفاةِ والتنوينِ المُخفى^(١).

فكلُّ حرفٍ مخرجهُ بعدَ المذكورِ قبله.

(١) انظر: الكتاب (٤/٤٣٣-٤٣٤).

واعلم أن المخرج^(١) في الحقيقة طرّف اللسان فقط، وإنما ذلك لما فيه من شبه الرخاوة بانحراف اللسان مع [أ/٥] الصوت^(٢)؛ إذ المخرج يدخل في ظهر اللسان، فينبسط^(٣) الجانبان؛ فلذلك عدّ الناب والثنية والرباعية والضاحك، وليس في الحروف أطول مخرجاً من اللام.

ثم طرّف اللسان بينه وبين فويق الثنايا: مخرج النون، فمخرج النون ما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا، وهو أخرج من مخرج اللام^(٤)؛ ولهذا ذكّر بعده، وهذا هو النون والتنوين الظاهرتان، فإن كان مخفياً فمخرجه الخيشوم.

ثم قرب مخرج النون-غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً-منحرفاً إلى مخرج اللام: مخرج الراء.

ثم ما بين طرفي اللسان وأصول الثنايا العليا: مخرج الطاء والداد المهملتين، والطاء المثناة من فوق.

ثم ما فوق^(٥) طرف اللسان وفوق الثنايا العليا: مخرج الصاد والسين المهملتين والزاي.

(١) أي: مخرج اللام.

(٢) قال مكّي في الرعاية (ص ١٨٨) عن اللام: «لأنّ فيها جهراً، وفيها رخاوة، وفيها انحرافاً» اهـ.

(٣) في النسختين: فتنبسط.

(٤) أي: من جهة اللسان.

(٥) كذا في النسختين، والذي في الكتاب (٤/٤٣٣)، والتحديد (ص ١٠٣)، والموضح (ص

وأربعين حرفاً^(١)، لكن هذه ليست في لغة من تُرَضَى عربيته، ولا تقع^(٢) في القرآن ولا في الشعر:

فأولها: الكاف كالجيم.

والثاني: الجيم كالكاف.

قالوا: جُلٌّ - في كُلٍّ - لا تأتي بها كافاً خالصةً، ولا جيمًا خالصةً.

والأخرى كقولك: رَكُلٌ - في رَجُلٍ - لا تأتي بها كافاً خالصةً، ولا جيمًا خالصةً، فلفظهما واحدٌ، غير أن أصل هذه كافٌ، وأصل هذه جيمٌ^(٣).

واعلم أن إشراب الكاف شيئًا من الجيم^(٤) بعيدٌ جدًا، وكذلك العكس، ولو جُعِلَتِ الشينُ مكانَ الجيمِ لكانَ أسهلَ، وقد يُتكلَّفُ إشرابُ الكافِ شيئًا من الشينِ، وأما إشرابها صوتَ الجيمِ، فبعيدٌ جدًا، والجيمُ كالشينِ مقطوعٌ بصحةِ النطقِ بها، وهي واقعةٌ في لغةِ العربِ اليوم^(٥).

(١) انظر: الموضع (ص ٨٤)، والمفصل للزمخشري (ص ٥٦٤).

(٢) تصحفت في النسختين إلى: «يقع».

(٣) ولذا عدّهما سيويه حرفًا واحدًا، انظر: ارتشاف الضرب (١/١٤).

(٤) جاء في النسختين: «الشين» والتصويب من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٥٠١) ومنه نقل المصنّف هذا النصّ على الأظهر.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٥٠١) بتصرف يسير، وقد ردّ الإستراباذي في شرح الشافية (٣/٢٥٧) على ابن الحاجب هذا القول، وذكر أن الجيم التي كالكاف فاشية في أهل البحرين، وانظر كذلك: الجمهرة لابن دُرَيْدٍ (١/٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٢٧) فقد نقلًا هذين الحرفين عن بعض العرب، والله تعالى أعلم.

الخامس: الشين كالجيم، يقولون: أَجْدَقُ - في أَشْدَقُ - فيقربون الشين من الجيم؛ لأنَّ الشين مهموسةٌ رخوةٌ فهي ضدُّ الدالِّ؛ فإنَّ الدالَّ مجهورةٌ شديدةٌ، ثم إنَّ الشينَ من مخرجِ الجيمِ، وهي شديدةٌ مجهورةٌ [٥/ب] توافقُ الدالَّ في الصفةِ وتوافقُ الشينَ في المخرجِ، فأشموها الجيمَ ليتوافقَ اللفظُ، ولم يقرأ أحدٌ من القراءِ بهذا أيضًا^(١).

السادس: الصادُ-المهملةُ-كالزاي نحو: المَصْدَرُ، وقرأ حمزةُ والكسائيُّ^(٢) بذلك في قوله: ﴿فَأَصْدَعُ﴾^(٣)، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾^(٤)، فهي ليست صادًا خالصةً ولا زايًا خالصةً، كما أنَّ الألفَ الممالةَ ليست ألفًا خالصةً ولا ياءً خالصةً.

ويُنضافُ إلى ذلك ثمانيةٌ مستهجنةٌ رديئةٌ^(٥)، فتبلغُ^(٦) الحروفُ بها ثلاثةٌ

(١) انظر: شرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ٢٠)، وشرح الشافية للأستراباذي (٣/٢٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٠٠).

(٢) ومعهما خلفٌ في اختياره ورؤيسٌ في أحد وجهيه، انظر: التيسير بتحقيق الضامن (ص ٢٦٥)، والنشر (٢/٢٥٠).

(٣) الحجر ٩٤.

(٤) النساء ٨٧، ١٢٢.

(٥) الحروفُ المستهجنةُ عند سيويه سبعةٌ؛ لعدّه الكاف التي كالجيم والجيم التي كالكافِ حرفًا واحدًا، وقد عدّهما ابنُ جنّي حرفين مراعاةً للأصل، وتبعه ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ والمصنّفُ هنا، فتصيرُ- في قولهم- ثمانيةٌ أحرفٍ، والله أعلمُ، انظر: الكتاب (٤/٤٣٣)، وارتشاف الضربِ لأبي حيان (١/١٤)، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٤/٢٤٥).

(٦) تصحّفَ في الأصل إلى: «فيلغ» وفي (ر) إلى: «فبلغ» والراجح ما أثبت، والله أعلمُ.

الإمالة، فإنها صغرى وكبرى، فالفُ الكبرى أقربُ إلى الياءِ، وألفُ الصغرى أبعدُ عن الياءِ^(١)، وذلك على حسبِ تقريبِ الفتحةِ من الكسرةِ، ولو خلصنا الفتحةَ كسرةً لصارتِ الألفُ ياءً خالصةً، فالألفُ الممالةُ غيرُ المستقيمة^(٢)، كما أنَّ الصادَ المُشَمَّةَ غيرُ الصادِ الخالصةِ وغيرُ الزايِ الخالصةِ.

الرابعُ: أَلْفُ التَفْخِيمِ، وهي التي يُنْحَى بها نحوَ الواوِ، وذلك في لغةِ أهلِ الحجازِ [يقولون: ﴿الصَّلَاةُ﴾^(٣) و﴿الزَّكَاةُ﴾^(٤)] ^(٥) فينحون بالألفِ نحوَ الواوِ^(٦)، وهذا إنما يبيِّنُ بالمشافهةِ؛ فإنَّ العبارةَ تقصُرُ عن ذلك، وليس تفخيمٌ ورشٍ اللامِ من هذا^(٧)، ولم يقرأ أحدٌ من القراءِ بهذه اللغةِ أيضًا^(٨).

(١) انظر: التحديد (ص ١٠١)، والموضح (ص ٨٣).

(٢) أي: المفتوحة، انظر: الجامع المفيد للسَّنهورِيّ (ص ٤١٢).

(٣) البقرة ٣ وغيرُها.

(٤) البقرة ٤٣ وغيرُها.

(٥) ما بينَ المعقوفين غيرُ ظاهرٍ في الأصلِ وساقطٌ من (ر)، وقد استدركناه من التحديد للداني (ص ١٠٠).

(٦) انظر: الرعاية لمكيّ (ص ١٠٩)، وشرح الشافية للأستراباذي (٣/ ٢٥٥).

(٧) لعلَّ المصنّف قد أخذَ هذا من ظاهرِ قولِ الداني في التحديد (ص ١٠٠) عن لغةِ أهلِ الحجازِ: «وهذه اللغةُ لا تُستعملُ في القرآنِ؛ لأنَّه لا إمامَ لها» اهـ، وقد نصَّ مكيّ في الرعاية (ص ١٠٩) على أن الألفَ المفخمةَ هي التي يقرأُ بها ورشٌ في ﴿الصَّلَاةُ﴾ ونحوها، والأرجحُ -واللهُ أعلمُ- هو ما ذكره مكيّ؛ فإنَّ مرادَ الداني وغيره بأنَّ تفخيمَ الألفِ لا يُستعملُ في القراءةِ أي: مطلقًا بلا سببٍ كما هي لغةُ أهلِ الحجازِ، أما قراءةُ ورشٍ فهي بتغليظِ اللامِ ثم يتبعه تغليظُ الألفِ، وانظرَ تعليقَ الدكتور سيف العريفيّ على شرحِ كتابِ الإدغامِ من الكتابِ للسِّيرافيّ (ص ٢٣-٢٥).

(٨) انظر: التحديد (ص ١٠٠)، والموضح لابنِ أبي مريم (١/ ١٦٩).

[صفات الحروف]

واعلم أن حروف العربية تنقسم إلى: المهموسة والمجهورة، والرّخوة والشديدة، والمنطبعة والمنفحة، والمستعلية والمنخفضة والمستقلة^(١)، والمقلقة، والصفير، والدلّقيّة والمصمّنة، واللينّة، والمنحرف، والمكرّر، والمهتوت، والمستطيل.

واختلاف هذه الألقاب لاختلاف المعاني، فكلُّ لفظٍ لمعنى يخالف معنى اللفظ الآخر، وسأبينُ كلَّ صفةٍ من هذه الصفات كم اجتمعَ فيها من الحروف، ثم أبينُ كلَّ حرفٍ كم اجتمعَ فيه من الصفات مستعيناً بالله تعالى: فالمهموسة التي في قولك: سَتَشْحَثُكَ خَصْفَةٌ^(٢)، وهي: السين، والتاء المثناة من فوق، والشين، والحاء المهملة، والثاء المثناة، والكاف، والحاء المعجمة، والصاد المهملة، والفاء والهاء، وسُمّيتْ مهموسةً لأنها حروفٌ ضعفت الاعتمادُ عليها في مخرجها، فجرى معها النَّفسُ عندَ النطقِ بها^(٣).

(١) كذا في النسختين، وقد عبّر ابنُ جنّي في سرِّ الصناعة (١/٦٢) بالانخفاض عن الاستفال، وتبعه القرطبي في الموضح (ص ٩٠)، وأبو العلاء الهمداني في التمهيد (ص ٢٨١)، وهو المشهور في كتب النحو، لكنّ جمع المصنّف بينهما هنا مُشكِلٌ؛ إذ قد يفهمُ منه أنّهما صفتان متغايرتان، وهما واحدٌ في الحقيقة، والتعبير بالاستفال هو المشهور في كتب التجويد، انظر: الرعاية (ص ١٢٣)، والتحديد (ص ١٠٧)، والتمهيد لابن الجزري (ص ١٠٠)، والمفيد لابن قاسم المرادي (ص ٦٥).

(٢) جعل الأستراباذي لهذه العبارة معنى، فقال: «ومعنى الكلام: سَتَشْحَثُكَ عَلَيْكَ، أي: تتكدي- والشحاذ والشحات: المُتكدي-، وخصفَةٌ: اسمُ امرأةٍ» اهـ شرح الشافية له (٣/٢٥٩).

(٣) انظر: سرِّ الصناعة (١/٣٣٦). التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

صَلَّى - يَقْرَبُونَ الصَّادَ مِنَ السَّيْنِ^(١).

السادسُ: الطَّاءُ المَهْمَلَةُ كالتاءِ المثنَّاةِ، يقولون: التَّائِفُ - يريدون:
الطَّائِفَ - والسُّلْتَانَ، يعنون: السُّلْطَانَ، فيقعُ بينهما^(٢).

السابعُ: الظَّاءُ المَعْجَمَةُ كالثاءِ المثلثةِ، يقولون: أَثْلَمَ اللَّيْلُ - أي: أَظْلَمَ
اللَّيْلُ - يجعلونها بينَ الظَّاءِ والثاءِ أيضًا^(٣).

الثامنُ: الباءُ - الموحَّدة - كالفاءِ، يجعلون فيها نَفْخًا^(٤).

كُلُّ ذَلِكَ لَتَقَارُبِ المَخَارِجِ وَضعِ اللِّسانِ، وَسببُهُ أَنَّ قَوْمًا مِنَ العَجَمِ
خَالَطُوا العَرَبَ [٦ / أ] وَتَكَلَّمُوا بالعَرَبِيَّةِ، فَثَقُلَتْ عَلَى ألسِنَتِهِمْ، فَأَتَوْا بِهَا بَيْنَ بَيْنَ،
فَلَا هِيَ الحَرْفُ الأَصْلِيُّ وَلَا الحَرْفُ الأَخْرُ، مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا يَقْبَلُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ بَيْنَ،
وَبَعْضُهَا لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُعَدَّ هَذِهِ فِي حُرُوفِ العَرَبِيَّةِ^(٥).

(١) انظر: شرح السيرافي لكتاب الإدغام (ص ٣٠)، والموضح (ص ٨٧).

(٢) انظر: شرح السيرافي لكتاب الإدغام (ص ٢٨)، والموضح (ص ٨٦).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٨/١٠)، والموضح (ص ٨٧).

(٤) وهي لغة الفرس، ولذا يقال: أصبهان وأصفهان، انظر: شرح السيرافي لكتاب الإدغام
(ص ٣١)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١٥/١).

(٥) قول المصنف: «وما كان ينبغي أن تُعَدَّ هذه في حروف العربية» فيه نظر، وذلك لأنه بناء
على مقدمة فيها نظر أيضًا، وهي قوله: «أن قوماً من العجم خالطوا العرب وتكلموا
بالعربية، فثقلت على ألسنتهم فاتوا بها بين بين» والذي في المصادر المختلفة أن السبب في
هذا أن «الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة [هم] من العرب خالطوا العجم فأخذوا
من لغتهم» كما ذكر السيرافي في شرح كتاب الإدغام (ص ٣١) وابن يعيش في شرح
المفصل (١٢٨/١٠)؛ ولهذا عدت من الأحرف العربية؛ لتحديث بعض العرب بها وإن
كانت مستهجنة، والله تعالى أعلم.

وكذا القاف كالكاف، تنطقُ بها العربُ اليومَ^(١).

الثالثُ: الجيمُ كالشينِ، تقولُ: اشمعوا- في اجتمعوا- [وأشدر في أجدر]^(٢) يقربون الجيمَ من الشينِ لاتحادِ مخرجهما، وكونِ الشينِ أسهلَ لفظًا من الجيمِ.

فشينُ أشدُّ^(٣) تباينُ الدالِّ؛ لأنها مهموسةٌ رخوةٌ، والدالُّ مجهورةٌ شديدةٌ، فأشموها الجيمَ لِمَا بينَ الجيمِ والدالِّ من المناسِبةِ والموافقةِ في الشدةِ والجهرِ، ولِمَا بينَ الجيمِ والشينِ من الموافقةِ لاتحادِ المخرجِ، وأما جيمُ أجدر فقريبةٌ من الدالِّ؛ لِمَا بينهما من الجهرِ والشدةِ، فلا معنى لإشرابها شيئًا من الشينِ^(٤).

الرابعُ: الضادُ المعجمةُ الضعيفةُ، وذلك أن يُؤتى بها بينَ الضادِ والظاءِ المعجمةِ، وقيلَ: بينَ الضادِ والثاءِ المثلثةِ^(٥).

الخامسُ: الصادُ المهملةُ كالسينِ المهملةِ، يقولون: سَلَى- يريدون:

(١) الإيضاح في شرحِ المفصلِ (٢/٥٠٢)، وهي موجودةٌ إلى الآن في عددٍ من قُرَى فلسطين.

(٢) جاء ما بينَ المعقوفتين في الأصلِ: «وأجدر في أشر» وتُركَ مكانه بياضٌ في (ر)، والتصويبُ من: شرحِ المفصلِ لابنِ يعيش (١٠/١٢٧)، وهمعِ الهوامعِ للسيوطي (٣/٤٩٣) ويدلُّ عليه السياقُ أيضًا.

(٣) يعني الشينَ كالجيمِ، وقد تقدَّمتُ في الحروفِ المستحسنَةِ قريبًا.

(٤) يوجهُ المصنّفُ رَحِمَهُ اللهُ عَدُّ سيبويه الشينَ التي كالجيمِ حرفًا مستحسنًا، والجيمَ التي كالشينِ حرفًا مستهجنًا معَ أن نطقهما واحدٌ، وعبارتهُ هنا أصلها في: شرحِ كتابِ الإدغامِ للسيرافي (ص ٢٨)، والموضحِ للقرطبي (ص ٨٦).

(٥) انظر: شرحِ السيرافي لكتابِ الإدغامِ (ص ٢٩)، والموضحِ (ص ٨٦)، وشرحِ الشافية

جرى في مخرج الحرف أشبه ذلك الحرف حروف المدِّ واللين^(١).

والرخاوة مأخوذة من اللين، وقبول التطويل هو التلين، ومن ههنا يعلم أن الألف والياء والواو رخوة، وليست بين الرخوة والشديدة^(٢)؛ فإن اللين فيها ألين منه في غيرها، واللين والرخوة بمعنى واحد، وقد عدَّ الشاطبي^(٣) والسخاوي^(٤) - رحمهما الله تعالى - الألف والياء والواو من الحروف الرخوة^(٥).

قال سيبويه: «ومنها اللينة، وهي: الياء والواو؛ لأن مخرجهما اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما؛ كقولك: وَوَو^(٦)، فإن شئت أجريت

(١) انظر: المفصل للزمخشري (ص ٥٤٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٥٠٥)، ولطائف الإشارات (١/٤٠٨).

(٢) تقدّم عدّ المصنف الألف والواو والياء من الحروف البينية قريباً، وتقدّم في التعليق عليه بيان مذاهب العلماء فيها، فليراجع.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن فيرة بن خلف الرعيني الشاطبي، أحد الأعلام الكبار، وصاحب القصيدة الشاطبية المشهورة في القراءات السبع، تُوفّي سنة ٥٩٠ هـ، معرفة القراء (١/٣١٢)، وغاية النهاية (٢/٢٠).

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي المقرئ النحوي، شيخ القراء بدمشق، وأوّل من شرح الشاطبية، له تصانيف عديدة في القراءات واللغة، وهو شيخ المصنّف، تُوفّي سنة ٦٤٣ هـ، معرفة القراء (١/٣٤٠)، وغاية النهاية (١/٥٦٨).

(٥) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٤/١٣٥٧) وهو شرح الشاطبية.

(٦) كذا ضبطه أبو الحسن ابن خروف النحوي (ت ٦٠٩ هـ) في النسخة التي كتبها بخطه من كتاب سيبويه وكتب على الهامش: «وليس وَوَو»، وهذه النسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية الفرنسية برقم (٦٤٩٩)، وضبطت في الأصل بتشديد الواو الثانية فقط، وجاءت

الصوتُ عندَ النطقِ به.

والرَّخوةُ: هي التي ليست شديدةً، ولا بينَ الرَّخوةِ والشديدةِ.

والتي بينهما: ما في قولك: لم يُرَوِّعْنَا، أي: لم يُفَزِّعْنَا^(١).

ومعنى الرخاوة: ضعفُ الاعتمادِ على الحرفِ في مخرجه عندَ النطقِ به، فيجري فيه الصوتُ لرخاوته^(٢).

ويُعرَفُ الفرقُ بينهما: بأن تقفَ على الحرفِ الشديدِ، فتقول: ﴿الْحَجَّ﴾^(٣)، فتجدُ صوتَ الجيمِ واقفاً منحصراً [ب / ٦] لا تقدرُ على مدّه، وكذلك جميعُ الحروفِ الشديدةِ.

وأما الحروفُ الرَّخوةُ فإنها بضدِّ ذلك، ألا ترى أنك إذا قلتَ: الطَّشُّ وجدتَ الصوتَ جارياً، تقدرُ على مدّه؟ والطَّشُّ: المطرُ الخفيفُ^(٤)، فالصوتُ لما انحصَرَ في مخرجِ الحرفِ الشديدِ امتنعَ قبولُ التليينِ^(٥)؛ لأنَّ الصوتَ إذا

(١) انظر: سرّ الصناعة (١ / ٦١)، وقد تبع المصنّف ابن جنّي في عدِّ الأحرفِ البينيةِ ثمانيةً، وكذا هي عندَ السّيرافيّ في شرحِ كتابِ الإدغامِ (ص ٥٦)، والزمخشريّ في المفصلِ (ص ٥٤٧) وغيره أخذوه من ظاهرِ كلامِ سيويهِ، وذهبَ الدانيّ في التحديدِ (ص ١٠٦)، والشاطبيّ في حرزِ الأمانِ (البيت ١١٥٤)، وابنُ الجزريّ في النشرِ (١ / ٢٠٢) وغيره إلى أنّها خمسةٌ فقط يجمعُها (لنْ عُمُرُ)، فجعلوا الواوَ والياءَ والألفَ قسمًا مستقلًّا في كلامِ سيويهِ، وهو الراجحُ والله أعلمُ، انظر: الدراساتِ الصوتيّةُ عندَ علماءِ التجويدِ للدكتورِ غانمِ قدّوري (ص ١٥٨).

(٢) انظر: سرّ الصناعة (١ / ٦١)، والموضح (ص ٨٩)

(٣) البقرة ١٩٦ وغيرها.

(٤) القاموس المحيط (ط. ش. ش.) (ص ٥٩٦).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٥) أي: التطويل، كما سيبيته المصنّف قريباً.

والهمسُ: هو الحِسُّ الضعيفُ، قال تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾^(١)، قيل: هو حِسُّ مشيِّ الأقدامِ في المحشِرِ^(٢)؛ فلضعفها جرى فيها النَّفْسُ، ألا ترى أنك إذا كررتَ بعضَ الحروفِ المهموسةِ-فقلتَ: كَكَكَ-وجدتَ النَّفْسَ جاريًا معها في حالِ النطقِ بها؛ لأنها لم يقوَ الاعتمادُ عليها فلم تمنعَ جريانَ النفسِ، كما منعتِ المجهورةُ النفسَ أن يجري معها.

والمجهورةُ: تسعةَ عشرَ حرفًا، وهي غيرُ التي في سَتَشَحُّكَ خَصَفَهُ، وهي: الهمزةُ والنونُ والقافُ والذالُ والطاءُ والظاءُ، والياءُ المثناةُ، والعينُ والغينُ والواوُ، والباءُ الموحدةُ، والألفُ واللامُ والميمُ، والضادُ المعجمةُ، والجيمُ والراءُ والزايُّ والذالُ.

والجهرُ: قوَّةُ التصويتِ بالحرفِ، ومنعُ النفسِ أن يجري فيه، ولما كانتَ هذه الحروفُ مانعةً للنفسِ أن يجري معها عندَ النطقِ بها-لقوتها وقوةَ الاعتمادِ عليها في موضعِ خروجِها-لم تخرجْ إلا بصوتِ قويٍّ؛ ولهذا إذا كررتَ المجهورةَ فقلتَ: قَقَقَ، لا تجدُ معها شيئًا من النفسِ، فسُمِّيتْ مجهورةً لذلك^(٣).

والشديدةُ ما في قولِكَ: أَجِدُكَ قَطَّبْتُ، أو أَجَدْتُ طَبَّقَكَ^(٤).

ومعنى الشدةِ: انحصارُ صوتِ الحرفِ في مخرجه، فلا يجري فيه

(١) طه ١٠٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣١٧/٥).

(٣) انظر: شرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ٥٣)، وشرح الشافية للأستراباذي (٣/٢٥٩)، والموضح (ص ٨٨).

(٤) انظر: سر الصناعة (المكتبة العليّة) وكتاب كعب بن الجراح (الطراوات علي الشبكة العنكبوتية)

والصاُدُ المهملةُ والفاءُ والهاءُ؛ لأنَّها يجري فيها النفسُ فكانتْ مهموسةً،
 ويجري فيها الصوتُ فكانتْ رِخوةً^(١).

وأما حروفُ الإطباقِ فهي أربعةٌ: الصاُدُ والضاُدُ والطاءُ والظاءُ، سُمِّيَتْ
 بذلك لارتفاعِ ظهرِ اللسانِ عندَ النطقِ بها إلى ما فوقه من المخرجِ^(٢).

واعلمُ أنَّ الإطباقَ إنما هو للسانِ لا للحرفِ؛ فإنَّ الحرفَ لا يفارقُ
 مخرجَه، فالمنطبقُ والمنفتحُ هو اللسانُ، والاستعلاءُ إنما هو للحرفِ
 المستعلي؛ فإنه يرتفعُ إلى أعلى المخرجِ عندَ النطقِ بالحرفِ^(٣).

والإطباقُ: ارتفاعُ اللسانِ إلى الحنكِ الأعلى عندَ النطقِ بهذه الحروفِ،
 فينحصرُ الصوتُ بينَ اللسانِ والحنكِ الأعلى^(٤).

وأقواها في الإطباقِ الطاءُ المهملةُ، وأضعفُها الظاءُ المعجمةُ، وأمَّا الصاُدُ
 والضاُدُ فمتوسَّطان^(٥).

ولولا الإطباقُ لصارتْ الظاءُ المعجمةُ ذالاً معجمةً، والصاُدُ المهملةُ
 سيناً مهملةً، والطاءُ المهملةُ ذالاً مهملةً، ولخرجتِ الضاُدُ المعجمةُ من
 الكلامِ؛ لأنها ليس من موضعها غيرها حتى تؤوَّلَ إليه إذا عَدِمَتِ الإطباقُ^(٦).

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٠٥/٢) بتصرفٍ يسيرٍ.

(٢) انظر: المفصل للزمخشري (ص ٥٤٧).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٦/٢) بتصرفٍ.

(٤) الكتاب (٤٣٦/٤)، والموضح للقرطبي (ص ٩٠).

(٥) انظر: الرعاية لمكي (ص ١٢٢).

(٦) الكتاب (٤٣٦/٤) انظر: سبب صناعة الاعراب (١/١٦) الشبكة العنكبوتية
 المكتبة العالمية للمكتبة التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وهذا تصریح برخاوتها^(١).

وقد تشترك الحروف المهموسة والمجهورة، والرّخوة والشديدة في الصفات؛ فيكون الحرف مجهورًا شديدًا، ومجهورًا رخوًا، ومهموسًا شديدًا، ومهموسًا رخوًا.

فالمجهورُ الشديدُ: ما كان في أجْدِكَ قَطَّبْتَ معَ عَدَمِهِ في سَتَشْحُكَ حَصَفَهُ، وهي: الهمزة والجيمُ والدالُ والطاءُ والباءُ والقافُ، فهذه لا يجري فيها النَّفْسُ ولا الصوتُ، وهذا معنى الشدَّةِ والجهرِ.

وأما المجهورةُ الرّخوةُ: فهو ما كان موجودًا فيما عدا سَتَشْحُكَ حَصَفَهُ، وفيما عدا أجْدِكَ قَطَّبْتَ، وهي: الذالُ المعجمةُ، والراءُ والزايُ، والضادُ المعجمةُ، والطاءُ والظاءُ والعينُ والغينُ واللامُ والميمُ والنونُ والواوُ، والياءُ المثناةُ من تحتُ، فهذه لا يجري فيها النفسُ فكانتْ مجهورةً، ويجري فيها الصوتُ فكانتْ رِخوةً.

وأما المهموسةُ الشديدةُ: فما كان موجودًا [أ/٧] في سَتَشْحُكَ حَصَفَهُ، مع وجوده في أجْدِكَ قَطَّبْتَ، وهي: التاءُ المثناةُ والكافُ؛ لأنَّهما يجري فيهما النفسُ، فكانتا مهموستين، ولا يجري فيهما الصوتُ، فكانتا شديدتين.

وأما المهموسةُ الرّخوةُ: فما كان موجودًا في سَتَشْحُكَ حَصَفَهُ، مع عدمه في أجْدِكَ قَطَّبْتَ، وهي: السينُ والشينُ والحاءُ والخاءُ والثاءُ المثناةُ

(١) لم يذكر المصنّف هنا نصّ المقتضبِ، فجاء تعقيبه عليه بقوله «وهذا تصریح برخاوتها» غير مفهوم، ونصّ المقتضبِ كالتالي: «وكحروف المدِّ واللّين التي يجري فيها الصوتُ لئِنها، فلماذا تعقبه المصنّف بأن هذا إنما هو تصریح بلينها - أي رخاوتها - لا شدتها، والله أعلم.»

الصوت، ومددت»، ثم قال: «ومنها الهاوي، وهو حرفٌ اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدَّ من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضمُّ شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف»^(١).

وقال أبو العباس محمد بن يزيد^(٢): ومن الحروف حروفٌ يجري معها النفس، وهي تُسمى الرخوة، واعلم أن هذه الحروف التي بين الرخوة والشديدة هي شديدة في الأصل، وإنما يجري الصوت فيها لاستعانتها بصوت ما جاورها من الحروف الرخوة، كالعين التي تستعين بصوت الحاء، وكاللام التي يجري فيها الصوت لانحرافها واتصالها بما [قد قدّمنا ذكره من الحروف، وكالنون التي تستعين بصوت الخياشيم لما]^(٣) فيها من الغنة بالنون^(٤)، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت: إذا انحصر لم تقبل التلين، وإذا امتدَّ أشبه حروف اللين^(٥) لا امتداده^(٦).

في ط هارون (٤/٤٣٥) وبولاق (٢/٤١٥) من الكتاب: «وأي، والواو»، والله أعلم.
(١) الكتاب (٤/٤٣٥).

(٢) يعني المبرد، وتقدّمت ترجمته.

(٣) سقط ما بين المعقوفتين من النسختين بسبب انتقال النظر على الأرجح، واستدركتناه من المقتضب للمبرد (١/٣٣٢).

(٤) ليست هذه الكلمة في هذا المحلّ بالمقتضب، وربما أخطأ ناسخ الأصل بسبب السقط الذي وقع منه، وتبعه ناسخ (ر)، والله أعلم.

(٥) أي: الرخاوة، وتقدّم قريباً قول المصنّف: «واللين والرخاوة بمعنى واحد» اهـ.

(٦) المقتضب للمبرد (١/٣٣٢) باختصارٍ وتصرفٍ، ثم قال المبرد: «فهذه كلها رسمها الشدة، فهذا ما [لعل الصواب: لِمَا] ذكرتُ لك من الاستعانة» اهـ، وانظر كذلك شرح

وأما حروفُ الصفييرِ فهي الصادُ والسينُ والزايُّ، سُمِّيتْ بذلك لأنها عندَ النطقِ بها يُسمَعُ لها صوتٌ يشبهُ الصفييرَ^(١).

وأما حروفُ الذَّلَاقَةِ - ويقالُ لها: ذَلْقِيَّةٌ وذَوْلَقِيَّةٌ - يجمعُها قولُك مُرَّ بَنَفْلٍ: الميمُ والرَّاءُ، والباءُ الموحَّدةُ، والنونُ والفاءُ واللامُ، قالوا: إنما سُمِّيتْ بذلك لأنها من ذَلَقِ اللسانِ، وهو مُحدِّدُه^(٢).

واعلمُ أنَّ هذه التسميةَ تمشي في الواوِ والنونِ واللامِ؛ لأنَّهنَّ من اللسانِ، وأمَّا الميمُ والباءُ والفاءُ فليستْ من اللسانِ فلا تمشي فيهنَّ؛ لأنَّ نصفها ليس من اللسانِ، لكن يُقالُ إنما سُمِّيتْ بذلك لسهولةِ النطقِ بها، مأخوذٌ من الذَّلَقِ الذي هو مجرى الحبلِ من البكرة، ولما كانتْ كذلك لم يخلُ اسمُ رباعيٍّ ولا خماسيٍّ من شيءٍ منها^(٣)، حتى قال الخليلُ^(٤) رحمه الله تعالى: الدَّعْشوقَةُ ليستْ من كلامِ العربِ؛ لأنها ليس فيها شيءٌ من حروفِ الذَّلَاقَةِ، وكذلك العَسَطوسُ والزَّهْزَقَةُ والدَّهْدَقَةُ والدَّهْمَقَةُ والدَّهَقُ^(٥).

(١) انظر: التحديد (ص ١٠٧)، والموضح (ص ٩٧) وغيرهما.

(٢) قال في اللسان (ذ.ل.ق) (١٠/١١٠): «وكلُّ مُحدِّدِ الطَّرْفِ مُذَلَّقٌ» اهـ.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٥٠٨).

(٤) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، إمام النحو، ومستنبط علم العروض، قيل: لم يكن بعد الصحابة أذكى منه، وهو أستاذ سيبويه، وله كتاب العين وغيره، توفِّي سنة ١٧٠ هـ. وفيات الأعيان (٢/٢٤٤)، إنباه الرواة (١/٣٧٦).

(٥) انظر: العين للخليل (١/٥٣) وليس به الكلمتان الأخيرتان، ولعله قد وقع بها تحريفٌ؛ فإنَّ الدَّهْمَقَةَ بها حرفُ الميم - وهو من حروفِ الإذلاق - والدَّهَقُ ثلاثيُّ الأحرفِ،

أَخْرَجَ] ^(١) وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وَصَلْتَ لم تَكُنْ؛ لأنَّكَ
أَخْرَجْتَ آلةَ النطقِ عن صوتِها إلى صوتِ حرفِ آخَرَ يخالفُ بينَهُ وبينَ
[٧/ب] الاستقرارِ ^(٢)، وقد فَسَّرَ بعضهم الضَّغَطَ بِالزَّخْمِ ^(٣) وَالْحَفْزَ بِالدَّفْعِ،
وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ حروفَ القلقلةِ شديدةٌ، وقد فَسَّرُوا الشَّديدَ بالذي لزمَ
موضِعَهُ، فكيف يكونُ لازماً لموضِعِهِ معَ أَنَّهُ قد [دَفِعَ عَنْهُ، أَوْ زُخِمَ عَنْهُ،
وَالْوَهْمُ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ تَفْسِيرِ الْحَفْزِ بِالدَّفْعِ، وَإِنَّمَا هُوَ الْحَثُّ لِلشَّيْءِ] ^(٤) مِنْ
خَلْفِهِ، وَذَلِكَ فِيهِ شِدَّةٌ اعْتِنَاءً بِالشَّيْءِ الْمُحْفُوزِ، لَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ شَدِيدَةً
مَجْهُورَةً - اِمْتَنَعَ النَّفْسُ وَالصَّوْتُ أَنْ يَجْرِيَا فِيهَا - اِحْتِاجَ النَّاطِقِ بِهَا عِنْدَ ^(٥)
سُكُونِهَا إِلَى تَكْلُفِ اعْتِمَادِ عَلَيْهَا يَكَادُ يُخْرِجُ إِلَى الْحَرَكَةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ
لَمْ تَتَبَيَّنْ ^(٦).

(١) سقط ما بين المعقوفتين من (ر).

(٢) ظاهرُ نصِّ المصنِّفِ هو القلقلةُ عندَ الوقفِ فقط، وتركُّها عندَ الوصلِ وإن كانَ الحرفُ
ساكناً، والوقفُ يُطلقُ عندَ المتقدِّمين على معانٍ عدَّةٍ منها الإسكانُ، وهو المرادُ حيثُ
أُطلقَ عندَ الكلامِ على القلقلةِ، قالَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النشْرِ (١/٢٠٣): «وذهبَ
متأخرو أئمَّتنا إلى تخصيصِ القلقلةِ بالوقفِ تمسُّكاً بظاهرِ ما رأوه من عبارةِ المتقدِّمين أنَّ
القلقلةَ تظهرُ في هذه الحروفِ بالوقفِ، فظنُّوا أنَّ المرادَ بالوقفِ ضدُّ الوصلِ وليس المرادُ
سوى السكونِ، فإنَّ المتقدِّمين يُطلقون الوقفَ على السكونِ» اهـ.

(٣) الزَّخْمُ هو الدَّفْعُ الشَّدِيدُ كما في القاموسِ (ز.خ.م) (ص ١١١٧).

(٤) ما بين المعقوفتين ضَرَبَ عَلَيْهِ نَاسِخُ الْأَصْلِ بِخَطِّ، وَبِدُونِهِ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ.

(٥) تحرَّفَ فِي الْأَصْلِ إِلَى: «عَنْ».

(٦) انظر: الموضح (ص ٩٣)، والإيضاح لابن الحاجب (٢/٥٠٧)، وسقط من قوله: «وقد

وأما الحروفُ المنفتحةُ فما عدا المنطبقة، وسُمِّيتْ منفتحةً لأنها لا يرتفعُ ظهرُ اللسانِ عندَ النطقِ بها إلى ما فوقه من المخرجِ فينطبقُ، بل يكونُ منفتحاً^(١).

وأما الحروفُ المستعليةُ فسبعةٌ: منها حروفُ الإطباقِ الأربعةُ، ومنها ثلاثةٌ لا إطباقَ فيها، وهي: الخاءُ المعجمةُ والغينُ المعجمةُ والقافُ.

والاستعلاءُ: تصعُّدُ الحرفِ إلى أعلى مخرجه عندَ النطقِ به لا إلى أيِّ مخرجٍ كان، وإلا فيلزمُ أن تكونَ الحروفُ كلها مستعليةً بالنسبةِ إلى الهمزة، فيلزمُ من الإطباقِ الاستعلاءُ، ولا ينعكسُ.

والحروفُ المنخفضةُ^(٢) ما عدا المستعليةُ.

وأما حروفُ القلقلِ - ويقالُ: اللَّقلقةُ^(٣) - فيجمعُها قولُك: قُطِبُ جَدٌّ، ويقالُ: قَدَ طَبِجٌ، وهي: القافُ والداألُ والطاءُ والباءُ والجيمُ، والطَّبِجُ: الضربُ على الشيءِ المجوِّفِ كالطبلِ وغيره^(٤).

وسُمِّيتْ بذلك لأنها عندَ الوقوفِ عليها يُحتاجُ فيها إلى صوتِ زائدٍ يشبهُ النَّبْرَةَ [والقافُ أبينها في ذلك وأقعدُها، لأنَّ المقلقلَ ضُغِطَ في موضعه وحُفِرَ بشدةٍ^(٥)، فلا يُقدِرُ على الإتيانِ به إلا بصوتِ زائدٍ، مثلُ: قَقْ، اخْلِطْ،

(١) انظر: شرح الشافية للأستراباذي (٣/ ٢٦٢).

(٢) تقدّم أنه يقالُ عنها أيضاً «المستفلة».

(٣) قال الخليلُ: القلقلَةُ شِدَّةُ الصِّيَاحِ، واللَّقْلَقَةُ شِدَّةُ الصَّوْتِ، انظر: التمهيد لابن الجزري (ص ١٠١).

(٤) القاموس المحيط (ط.ب.ج) (ص ١٩٧).

(٥) تحرّف في الأصلِ إلى: «بشدته» والتصويبُ من الموضح (ص ٩٣).

لم يُدغمَا لأنَّ المدَّ الذي فيهما قامَ مقامَ الحركةِ^(١).

أما ياءُ ﴿خَطِيئَةٌ﴾^(٢) و[واو] ^(٣) مَقْرُوءَةٌ إِذَا خُفِّتَا بِالْقَلْبِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الإِدْغَامُ، مَعَ أَنَّهُمَا حَرْفَا مَدٍّ وَلِينٍ، لَكِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ، فَإِنَّ ﴿شَيْءٌ﴾^(٤) إِذَا خُفِّتْ حُذِفَتْ^(٥)؛ لِأَنَّ يَاءَ ﴿شَيْءٌ﴾ أَصْلِيَّةٌ بِخِلَافِ يَاءِ ﴿خَطِيئَةٌ﴾، وَكَذَلِكَ ﴿الْشُّوَاءُ﴾^(٦) إِذَا خُفِّتْ حُذِفَتْ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ أَصْلِيَّةٌ بِخِلَافِ مَقْرُوءَةٍ، وَلِأَنَّهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ^(٧).

وَلَمَّا قَامَ الْمَدُّ مَقَامَ الْحَرَكَةِ لَمْ يُدْغَمَا، وَلَوْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا لِأُدْغَمَا، نَحْوُ: ﴿اتَّقُوا وَعَامِنُوا﴾^(٨) و﴿عَصُوا وَكَانُوا﴾^(٩) وَوَعَلَامِي يُوسُفَ، وَعَلَامِي وَاقِدٍ^(١٠)،

(١) انظر: المنح الفكرية لملا علي القاري (ص ١٧٢).

(٢) النساء ١١٢.

(٣) تكملة لازمة ليست في الأصل.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) كذا في الأصل، والكلام يرجع إلى همزة ﴿شَيْءٌ﴾، والتخفيف والحذف يكونان على قراءة حمزة، ويوافقهُ هِشَامٌ لِتَطْرُفِ الْهَمْزِ، انظر: التيسير (ص ١٦٠).

(٦) النساء ١٧ وغيرها.

(٧) انظر: الكشف لمكي (١/١٠٨)، والإيضاح لابن الحاجب (٢/٥٢٢).

(٨) المائدة ٩٣.

(٩) البقرة ٦١ وغيرها.

(١٠) لا يصح هذا المثال أو إطلاق الإدغام للواو والياء إذا انفتح ما قبلهما؛ فإن سبب إدغامهما في بعضهما هو إبدال أحدهما من الآخر للاستثقال، ولا يكون ذلك إلا إذا كانا في كلمة واحدة أو ما في حكم الكلمة، انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك

(٣/٢١٢٢)، والإيضاح لابن الحاجب (٢/٥٢٢)، الشبكة العنكبوتية

كَانَتْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا مِنْ جَنسِهَا: قَبْلَ الْيَاءِ كَسْرَةً، وَقَبْلَ الْوَاوِ ضَمَّةً، وَأَمَّا الْأَلْفُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَلَا^(١) يَكُونُ قَبْلَهَا إِلَّا فَتْحَةً، وَلِهَذَا كَانَتْ أَصْلًا فِي بَابِ الْمَدِّ، وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ مُشَبَّهَتَانِ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَكُونَانِ مُتَحَرِّكَتَيْنِ مِثْلُ: ﴿وَعَدَّ﴾^(٢) و﴿يَسِّرِ﴾^(٣)، وَقَدْ يَكُونُ قَبْلَهُمَا فَتْحَةً، مِثْلُ: ﴿بَيْتِ﴾^(٤) و﴿سَوْفَ﴾^(٥).

وإِنَّمَا سُمِّيَتْ [أ/٨] هَذِهِ الْحُرُوفُ حُرُوفَ مَدٍّ وَلِيْنٍ لِاتِّسَاعِ مَخَارِجِهَا، وَالْمَخْرُجُ إِذَا اتَّسَعَ انْتَشَرَ الصَّوْتُ وَلَا نَ، وَإِذَا^(٦) ضَاقَ انضَغَطَ وَصَلَبَ، وَلَسَعَةِ هَذِهِ الْمَخَارِجِ لَا يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ: فَلَا تُدْغَمُ الْيَاءُ وَلَا الْوَاوُ^(٧) فِي الْيَاءِ وَلَا الْوَاوِ، مِثْلُ: ﴿الَّذِي يَشْفَعُ﴾^(٨)، ﴿الَّذِي وَسِعَ﴾، ﴿ءَأْمَنُوا وَعَمِلُوا﴾^(٩)، ﴿قَالُوا يَتَوَلَّنَا﴾^(١٠)، ﴿وَنَادَوْا يَمْلِكُ﴾^(١١)؛ لِأَنَّ بُعْدَ مَخْرَجِهِمَا بَسَعَتِهِ أَوْجَبَ الْبُعْدَ بَيْنَهُمَا، حَتَّى كَأَنَّهُمَا لَمْ يَلْتَقِيَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، أَوْ أَنَّهُمَا

(١) تحرّف في النسختين إلى: «فلا».

(٢) النساء ٩٨ وغيرها.

(٣) الفجر ٤.

(٤) آل عمران ٩٦ وغيرها.

(٥) النساء ٥٦ وغيرها، انظر: الرعاية (ص ١٢٥).

(٦) في النسختين: «إذا».

(٧) هنا انتهى القدر الموجود من النسخة (ر).

(٨) البقرة ٢٥٥.

(٩) البقرة ٢٥ وغيرها.

(١٠) الأنبياء ١٤ وغيرها.

(١١) الزخرف ٧٧.

والدَّعْشُوقَةُ: دُوبِيَّةٌ^(١)، والعَسَطُوسُ: شَجَرٌ يَشْبَهُ الخَيْرَانَ^(٢)، والزَّهْرَقَةُ: الضَّرْحُكُ^(٣)، والدَّهْدَقَةُ: كَسْرُ الشَّيْءِ، وكذلك الدَّهْمَقَةُ^(٤).

وأما المصمَّتَةُ فهي ما عدا حروفَ الذَّلَاقَةِ، إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا صُمِّتَ عَنْهَا، فَلَمْ تُبْنَ مِنْهَا كَلِمَةٌ رِبَاعِيَّةٌ وَلَا خَمَاسِيَّةٌ، وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاعْتِيَاصِهَا عَلَى اللِّسَانِ^(٥).

وأما حروفُ اللَّيْنِ-ويقالُ لها: اللَّيْنَةُ-فهي^(٦) الألفُ والياءُ والواوُ^(٧)، وتُسمَّى حروفَ العِلَّةِ، فَتَشْرِكُهَا فِي هَذَا الْاسْمِ الْهَمْزَةُ^(٨)، وتُسمَّى الحروفُ الخَفِيَّةَ^(٩)، وَيَشْرِكُهَا فِي هَذَا الْاسْمِ الْهَاءُ؛ لِخَفَائِهَا، وتُسمَّى حروفَ المَدِّ واللينِ، فَلَا يَشْرِكُهَا فِي هَذَا الْاسْمِ غَيْرُهَا، وَإِنَّمَا تَكُونُ حُرُوفَ مَدٍّ وَلِينٍ إِذَا

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (د.ع.ش.ق) (٩٨/١٠): «الدَّعْشُوقَةُ دُوبِيَّةٌ كَالْخَنْفَسَاءِ» اهـ

(٢) انظر: اللسان (ع.س.ط.س) (١٤١/٦).

(٣) انظر: اللسان (ز.ه.ز.ق) (١٤٩/١٠).

(٤) انظر: تاج العروس (د.ه.م.ق) (٣١٦/٢٥).

وَأَمَّا الدَّهْقُ فَمَعْرَبٌ مِنْ أَشْكَجِهَ الْفَارْسِيَّةِ، وَهُمَا خَشْبَتَانِ يُغَمَزُ بِهِمَا السَّاقُ. انظر: القاموس (د.ه.ق) (ص ٨٨٤).

(٥) انظر: سر الصناعة (٦٥/١)، وشرح الشافية للأستراباذي (٢٦٢/٣).

(٦) تحرّف في النسختين إلى: «وهي».

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٨/٢)، ولم يعدّ سيويوه في الكتاب (٤٣٥/٤) الألف من

الحروفِ اللَّيْنَةِ، واقتصرَ على الواوِ والياءِ، وتبعه من جاء بعده كمكي في الرعاية (ص

١٢٦)، وابن الجزري في النشر (٢٠٤/١) وغيرهما.

(٨) الرعاية لمكي (ص ١٢٨).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٩) تحرّف في الأصل إلى: «الخفيفة»، والصواب ما أثبت من (ر)، وانظر كذلك الرعاية (ص ١٢٧).

ولولا انحرافه لم يجري فيه الصوت، ولما جرى فيه الصوت كان في حكم الرخوة، فجعل بين الرخو والشديد، فلا^(١) هو رخو يجري فيه الصوت لجره في الحروف الرخوة، ولا هو شديد لا يجري فيه الصوت البتة^(٢).

وأما المكرر فهو الراء، وهو منحرف إلى اللام، وسمي مكرراً لما تجده من تعثر اللسان عند النطق به وتردده في مخرجه، قال سيويه: «ومنها المكرر، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت؛ لتكريره وانحرافه إلى مخرج اللام، فتجافى الصوت به كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجري فيه الصوت»^(٣).

وأما حرف التفشي: فهو الشين المعجمة، فيتصل بذلك بالسين المهملة^(٤)، فيدغم كل واحد منهما في الآخر، وهو من مخرج الجيم فيدغم فيه في ﴿أَخْرَج شَطَطَهُ﴾^(٥)، وفي الثاء المثلثة تفش أيضاً^(٦)، وفي الفاء أيضاً تفش^(٧)، وقيل: في

(١) تحرف في الأصل إلى: «ولا»

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٩/٢).

(٣) الكتاب (٤٣٥/٤).

(٤) لم نقف على القول باتصال الشين بمخرج السين عند التفشي إلا ضمن عموم ما نقله السهوري في الجامع المفيد (ص ٣٩١) عن ابن الجندي أنه قال: «حتى تتصل بحروف الطرف، أه أي: طرف اللسان، فعليه يدخل فيها السين، وقد قيل: إن الشين تتصل بمخرج الفاء، وقيل: الطاء، وقيل: الظاء، وانظر هذه الأقوال في الجامع المفيد (ص ٣٩١-٣٩٢)، والله أعلم».

(٥) الفتح ٢٩، وذلك في قراءة أبي عمرو، وكذلك يعقوب في وجه الإدغام الكبير، انظر: النشر (٢٨٩/١).

(٦) الرعاية (ص ١٣٤).

وأما المنحرفُ فاللامُ، ولم يذكُر سيبويه إلى أيِّ شيءٍ انحرفَ^(١)، قال بعضهم^(٢): انحرفَ إلى ناحيةٍ طرفِ اللسانِ، وقال آخرُ: انحرفَ إلى مخرجِ النونِ^(٣)، وقال آخرُ: سُمِّيَ منحرفًا؛ لأنَّ مخرجَه بينَ مخرجين، ولم يعيِّن^(٤) المخرجَ الآخرَ أيضًا، وأراه مخرجَ النونِ والرأءِ^(٥)، وقال آخرُ^(٦): سُمِّيَ منحرفًا لأنَّه انحرفَ عن حكمِ الشديدِ وعن حكمِ الرَّخوِ.

وقال سيبويه: «ومنها المنحرفُ، وهو حرفٌ شديدٌ، جرى فيه الصوتُ لانحرافِ [اللسانِ معَ]^(٧) الصوتِ، ولم يعترضْ على الصوتِ كاعتراضِ الشديدةِ، وهو اللامُ إن شئتَ مددتَ فيها الصوتَ، وليس كالرَّخوةِ؛ لأنَّ طرفَ اللسانِ لا يتجافى عن موضِعِه، وليس يخرجُ الصوتُ من مخرجِ اللامِ، ولكنَّه [من]^(٨) ناحيتي مستدقِّ اللسانِ، فويقَ ذلكَ»^(٩).

(١) الكتاب (٤/٤٣٥).

(٢) هو ابنُ جنِّي في سرِّ الصناعة (١/٧٢).

(٣) نسبَه السيوطيُّ إلى البعضِ في همعِ الهوامعِ (٣/٤٩٥).

(٤) تکرَّرَ الكلامُ من هذا الموضعِ في الورقة (٨/أ) إلى ما يوازيه في الورقة (٩/أ) في الأصلِ، وهو سهوٌ من الناسخِ.

(٥) قال المهدويُّ في شرحِ الهدايةِ (ص ٧٩): «وأما المنحرفُ فهو اللامُ، سُمِّيَتْ بذلكَ لمشاركتِها أكثرَ الحروفِ في مخرجِها، اهـ».

(٦) هو مكِّيُّ في الرعايةِ (ص ١٣٢).

(٧) سقطَ ما بينَ المعقوفتين من الأصلِ، واستدركتُه من الكتابِ (٤/٤٣٥)، وفي هامشِ الورقةِ ما يُحتمَلُ أن يكونَ استدراكًا له، لكنه لم يظهرْ بسببِ التصويرِ.

(٨) سقطتْ من الأصلِ، واستدركتُها من الكتابِ.

(٩) الكتاب (٤/٤٣٥).

وكذلك: سَيْدٌ وَمَيْتٌ وَطَيًّا وَلَيًّا^(١).

وتُسمَّى هذه الحروفُ هَوَائِيَّةً؛ لأنها تبدأ من هواءِ^(٢) الفم^(٣).
والألفُ تُسمَّى الهاوية؛ لأنها تبدأ من الفم، ثم تهوي في الصدر^(٤)،
وينبغي أن تُحقَّق هذه الصفةُ.

ويُسمَّى^(٥) الجرسِيّ؛ لأنه صوتٌ لا مُعتمَدَ له في الفم ولا في الحلق، بل
تجدُ الفمَ والحلقَ منفتحَين غيرَ معترضَين على الصوتِ بحصرٍ ولا ضغطٍ
عندَ النطقِ به^(٦).

وأما المستطيلُ فالضادُّ المعجمَةُ، سُمِّيَ بذلك لاستطالةِ مخرجه، فإنه
يخرجُ من طرفِ اللسانِ ثم يمتدُّ إلى مُحدِّده، واللامُ مستطيلٌ أيضًا^(٧).

(١) لأنَّ أصلَ هذه الكلماتِ على الترتيبِ: (سيود) و(مَيوت) و(طَوِيًا) و(لَوِيًا).

(٢) تحرَّفَ في الأصلِ إلى: «هؤلاء».

(٣) انظر: الرعاية لمكيّ (ص ١٢٦).

(٤) انظر: الكتاب (٤/٤٣٦)، والتحديد (ص ١٠٨).

(٥) أي: «الألف» وتصحَّفَ في الأصلِ إلى: «وتسمى» والمثبتُ أولى؛ لقوله بعد ذلك: «لا
مُعتمَدَ له» والله أعلم.

(٦) انظر: الموضح (ص ٩٦)، والمشهورُ عندَ علماءِ التجويدِ أنَّ الجرسِيّ هو الهمزةُ وذلك
لعلُّو الصوتِ عندَ النطقِ بها، انظر: الرعاية (ص ١٣٣)، ولطائفَ الإشاراتِ (١/٤١٥)،
وسيصفُ المصنَّفُ الهمزةُ أيضًا بالجرسِ قريبًا.

(٧) انظر: الكتاب (٤/٤٥٧) والرعاية لمكيّ (ص ١٣٤)، والتحديد لللدانيّ (ص ٢٢٩) وغيرها،
ولم نقفْ على مصدرٍ يصفُ اللامَ بالاستطالةِ كما ذكرَ المصنَّفُ هنا، واللامُ تتصلُّ بمخرجِ
غيرِها لكن بالانحرافِ لا بالاستطالةِ، ولعلَّ المصنَّفَ قد التبسَ عليه قولُ سيويهِ عن الضادِ:
«استطالَتْ لرخاوتِها حتى اتَّصلَتْ بمخرجِ اللامِ» فظنَّ أنَّ اللامَ مستطيلةٌ أيضًا، وقد وصفَ
سيويهِ الشينَ أيضًا بالاستطالةِ، والجمهورُ على أنَّها في الضادِ فقط، والله أعلم.

الساكنة وقف هشام^(١) بتغييرها؛ لأنه^(٢) لازم، وإن سهلها^(٣) بين بين قرئت من الساكن فتُنقل^(٤) أو تُحذف؛ لسكون ما قبلها في الأصل وقربها من الساكن الآن، وإن حرّكناها عدنا إلى ما فرزنا منه^(٥)، ولأنها^(٦) قد توهنت بنقل حركتها فحذفت.

وبالجملة فلا ينبغي أن يُعتمدَ عليها اعتمادًا خارجًا، فقد سمعت من إذا لفظ بها سُمِعَ لها صوتٌ قويٌّ خارجٌ صلبٌ مزعجٌ، والقراءةُ الجيدةُ ليست كذلك، بل هي البريئةُ من التصنعِ والتكلفِ.

وأكثرُ ما يظهرُ فيه تقصيرُ القراءِ دَرْجُ القراءةِ وحذرها^(٧) والاسترسالُ فيها، فتارةً ينقصُ الحرفَ حقّه، وتارةً يزيدُه فوقَ حقّه، وربما حرّك الساكنَ أو لكزه بشيءٍ من الحركةِ، وربما سَكَّنَ المتحركَ، أو اختطفَ حركته بأن

(١) هو أبو الوليد هشامُ بنُ عمارِ بنِ نُصَيْرِ السُّلَمِيِّ الدمشقيّ، إمامُ أهلِ دمشقٍ ومقرئهم، قرأ على أيوبَ بنِ تميمٍ وعِراكَ بنِ خالدٍ وغيرهما، قرأ عليه الحلوانيُّ والقاسمُ بنُ سلامٍ وغيرهما، تُوفِّي سنة ٢٤٥ هـ. معرفة القراء (١/٢٢٧)، غاية النهاية (٢/٣٥٤)

(٢) أي: إسكان الهمزة لازم عند الوقف.

(٣) كذا في الأصل، وهو يؤهمُّ عودَ الضميرِ إلى هشامٍ؛ لأنه أقربُ مذكورٍ، ولا يصحُّ، والظاهرُ أنه محرفٌ من: «سهلناها» بدليلِ قوله بعده: «وإن حرّكناها.. إلخ» والله أعلم.

(٤) يعني: تُنقل حركتها.

(٥) وهو بقاء الهمزة؛ لأنَّ النقلَ المقصودُ به التخفيفُ؛ لصعوبةِ النطقِ بالهمزة، انظر: الكشف لمكي (١/٨٩).

(٦) قوله: «ولأنها قد توهنت.. إلخ» معطوفٌ على قوله: «لأنها إن بقيت ساكنة.. إلخ» لا على ما قبله مباشرة.

(٧) تصحّف في الأصل إلى: «وحذرها».

[اجتماع الصفات في كل حرف]

وأما اجتماع الصفات في كل حرف [٩ / ب] فأذكره حرفاً حرفاً، وكم اجتمع في كل حرف من الصفات إن شاء الله تعالى.

[الهمزة]

فأولها: الهمزة، وهي حرف مجهور، شديد، مستفل، منفتح، مهتوت، مهتوف، وهو أنزل الحروف في الصدر، له نبرة كالسعلة، ويلحق الناطق بها كالتهوع^(١)، والنبرة: هي الحس الذي يزول عند تليينها.

فينبغي للناطق بها أن يحافظ على نبرتها في غير موضع تليينها، ولا يعتمد عليها إذا حققها اعتماداً قوياً شديداً مفرطاً، زائداً على طبعها الذي لا يحصل إلا به، فيزيدها قوة وصلابة.

ومتى نقلت حركتها إلى ما قبلها فإنها تُحذف لسكونها الآن في اللفظ، وسكون الحرف الذي قبلها في الأصل؛ لأن حركته عارضة، نحو: ﴿يَسْمُونَ﴾^(٢) و﴿يَجْرُونَ﴾^(٣) وكان حذفها أولى من بقائها لأنها إن بقيت ساكنة كانت ثقيلة؛ لأن المتحركة^(٤) معها ما يمنعها من الرسوب والقرار في موضعها، والحركة توجب انتقال النطق من حرف إلى حرف آخر، ولثقل

(١) الرعاية (ص ١٣٤).

(٢) فصلت ٣٨، وأصلها: ﴿يَسْمُونَ﴾.

(٣) المؤمنون ٦٤، وأصلها: ﴿يَجْرُونَ﴾.

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «المتحرك» وتقدم هذا النص عند المصنف في (ص ٧٢).

الضادِ المعجَمَةِ^(١)، وقيلَ: في الألفِ أيضًا تَفَشُّ^(٢)، وهو بعيدٌ في الضادِ والألفِ، وفي الفاءِ والثاءِ نَفَخُ^(٣).

وأما المهتوتُ: فهو التاءُ المثنأةُ من فوقُ، سُمِّيَ بذلك لضعفه وخفائه^(٤)، وقيلَ^(٥): المهتوتُ الهمزةُ؛ لأنها تكونُ همزةً وألفًا وياءً وواوًا، وتُحذَفُ وتُلَيَّنُ بينَ بينَ.

ويقالُ للهمزةِ المهتوفُ أيضًا؛ لأنَّ الهتفَ شدةُ الصوتِ^(٦)، ويقالُ للهمزةِ: الجَرَسِيُّ؛ لأنَّ الجَرَسَ شدةُ الصوتِ^(٧).
فهذا اجتماعُ الحروفِ في الصِّفَاتِ.

(١) الموضوع (ص ٩٦)، والنشر (١/ ٢٠٥).

(٢) لم نقف مع طولِ البحثِ على قولٍ بتفشي الألفِ، إلا أن يقصدَ المصنِّفُ رَحْمَةَ اللَّهِ امتدادَ الصوتِ بها وانتشاره، والله تعالى أعلم.

(٣) لأنهما من الحروفِ المهموسة، انظر: الكتاب (٤/ ١٧٥).

(٤) التهوعُ: هو التقيُّؤُ من غيرِ تكلفٍ، كما في القاموسِ (هـ.و.ع) (ص ٧٧٧)، وانظر: الإيضاح في شرحِ المفصلِ (٢/ ٥١٠).

(٥) نقل ذلك مكِّي عن بعضِ العلماءِ، وهو في الرعاية (ص ١٣٨) بمعناه.

(٦) الرعاية (ص ١٣٧).

(٧) الرعاية (ص ١٣٧) لعالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

﴿ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ ﴾ [١٦] و﴿ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُزِيلَ ﴾ [١٧] بهمزة واحدة، وذلك خطأ، ولم يقرأ أحدٌ من القراءِ بذلك، ولا تُسبِغُه العربية؛ فإنَّ الهمزتين مختلفتان، فإما أن تُحَقِّقا أو تُقَلِّبَ الثانيةُ ياءً على قاعدة التصريف^(١).

وأحكام الهمزتين تُذَكَّرُ في كتبِ القراءات، وإن اتَّسعَ العمرُ ذكَّرتُ ذلك إن شاء الله تعالى، فإنني اعتبرتُ^(٢) كلامَ القراءِ في ذلك فوجدتهم قد اضطربتْ عباراتهم فيه اضطراباً كثيراً.

وينبغي أن يتنبَّهَ لقوله تعالى في الأعرافِ [١٢٣]: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ يَا مَنَئِمُّمُ ﴾ في قراءة قُنبِل^(٣)؛ فإنه يُبدَلُ همزة الاستفهامِ واوًا؛ لضمِّه نونَ ﴿ فِرْعَوْنُ ﴾، ويأتي بعد الواوِ بهمزة مِلْيَنَةٍ على قاعدته في الهمزتين، ويجعلُ بعدَ المِلْيَنَةِ ألفًا، ولا يُدخِلُ بينَ الواوِ والهمزة ألفًا.

وكذلك قوله في سورة تَبَارَكَ الْمَلِكِ [١٥، ١٦]: ﴿ وَالْيَهُ النُّشُورُ ﴾ في قراءة قُنبِل^(٣)، يُبدَلُ الهمزة الأولى - وهي همزة الاستفهامِ - واوًا؛ لضمِّه راءَ ﴿ النُّشُورُ ﴾، ويأتي بعدَ الواوِ بهمزة مِلْيَنَةٍ، ولا يجعلُ بعدَ الهمزة المِلْيَنَةِ ألفًا ولا قبلها أيضًا، وحقُّ هذا أن يُذَكَّرَ في كتبِ القراءات^(٤).

(١) انظر: الرعاية (ص ١٤٨)، والنشر (١/٣٨٧).

(٢) يقال: عبَّرتُ الكتابَ واعتبَّرتُه، أي: تدبَّرتُه، انظر: القاموس (ع.ب.ر) (ص ٤٣٥).

(٣) هو أبو عمرَ محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ المخزوميِّ المكيِّ، الملقَّبُ بقُنبِل، شيخُ القراءِ بالحجاز، قرأ على النَّبَالِ والبزِّيِّ، قرأ عليه أبو ربيعةَ وابنُ مجاهدٍ وغيرُهما، تُوفِّي سنة

٢٩١ هـ، معرفة القراء (١/٢٧٣)، وغاية النهاية (٢/١٦٥)

(٤) انظر: التيسير (ص ٢٩٢)، والنشر (١/٣٦٩).
الملكبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ويتنبه لقوله في الصافات [١٢٣]: «وَإِنَّ أَلْيَاسَ» في قراءة ابن ذكوان^(١) بوصلِ الهمزة، فإنه إذا ابتداءً فَتَحَ الهمزة^(٢)؛ لأنها ألفُ الوصلِ التي تصحبُ لامَ التعريفِ، كالألفِ في الرَّجُلِ والغلامِ وأشباهِ ذلك، والاسمُ عنده يأسُ، وهذا يُشكِلُ على كثيرٍ من المُتقنين، فضلاً عن غيرهم^(٣).

ويتنبه لقوله: «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ»^(٤)، فيقطع الهمزة ويفتحها وصلًا وابتداءً.

وكذلك: «مَالًا وَوَلَدًا»^(٥) «أَطَّلَعَ الْغَيْبِ»^(٥)، يقطع همزة «أَطَّلَعَ» ويفتحها.

وهذه قاعدةٌ لا بدَّ من ذكرها في فصلٍ مستقِلٍّ بعد الفراغ من ذكر الحروفِ، إن شاء اللهُ تعالى^(٦).

وسمعتُ من لا له علمٌ بالعربية ولا بالقرآنِ يقرأ قوله في تَبَارَكَ الْمَلِكِ:

(١) هو أبو عمرو عبدُ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ بشرِ بنِ ذكوان، شيخُ الإقراءِ بالشامِ وإمامُ جامعِ دمشق، قرأ على أيوبَ بنِ تميمٍ والكسائيِّ، قرأ عليه هارونُ بنُ موسى الأَخْفَشُ والصُّورِيُّ وغيرُهما، تُوفِّي سنة ٢٤٢ هـ. معرفة القراء (٢/٢٣٢)، وغاية النهاية (٤٠٤/١).

(٢) قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النشرِ (٢/٣٦٠): «ولا نعلمُ من أئمةِ القراءَةِ مَنْ أجازَ الابتداءَ بكسرِ الهمزة على هذه القراءة» اهـ، والله أعلمُ.

(٣) انظر: الإيضاحُ للأندرابيِّ (١٩٠/أ)، والنشر (٢/٣٦٠).

(٤) الصافات ١٥٣.

(٥) مريم ٧٧، ٧٨.

(٦) أفرد المصنّفُ الكلامَ على الهمزات في (ص ١٩٠) وما بعدها. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

يأتي بها أقل من نصف ألفٍ إن كانت فتحةً، أو نصف ياءٍ إن كانت كسرةً، أو نصف واوٍ إن كانت ضمةً، وربما مدَّ المقصورَ أو قصرَ الممدودَ، أو أظهر المدغمَ أو أدغمَ المظهرَ، أو حذفَ المُثَبَّتَ أو أثبتَ المحذوفَ، وكلُّ هذه عيوبٌ لا يدركها ويحترزُ منها إلا الضابطُ المُتَقِنُ^(١).

وينبغي للمقري أن يعطيَ الهمزة حقَّها من الحركة، فلا يجعلَ حركتها بينها وبين حركةٍ أخرى، فقد سمعتُ من يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٢) فيجعلُ كسرةَ الهمزة بينها وبين الفتحة، وكذلك همزة ﴿أَهْدِنَا﴾^(٣).

وينبغي ألا يتساهلَ في شدِّ وسطِ لسانه بما فوقه من الحنك عندَ النطقِ بياءٍ ﴿إِيَّاكَ﴾؛ فإنَّ الهمزة قويةٌ صعبةٌ، فلذلك لم تُدغمَ ولم يُدغمَ فيها؛ فإنَّ المثلين إذا اجتمعا -والأوَّل ساكنٌ- وجبَ إدغامه، إلا الهمزة فإنَّها لا تُدغمُ لئلا تزدادَ ثِقَلًا^(٤)، وثقلها يُحتملُ أن يكونَ لنبرتها، ويُحتملُ أن يكونَ لبعدها مخرجها [أ / ١٠].

وينبغي أن يتنبهَ لقوله: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾^(٥) فيعلمَ أنَّ ﴿السَّحَرَةُ﴾ بألفٍ ولامٍ، ولا يتوهمَ أنها: جَاءَتْ، وسَحَرَةُ بلا ألفٍ ولامٍ، وأنَّ التاءَ أدغمَتْ في السينِ^(٦).

(١) انظر: جمال القراء (ص ٦٤٣).

(٢) الفاتحة ٥.

(٣) الفاتحة ٦.

(٤) راجع (ص ٧٢) من الدرِّ النضيد.

(٥) الأعراف ١١٣.

(٦) أي: على قراءةٍ من يُدغمُ تاءَ التانيثِ في السينِ وغيرها، انظر: النشر (٢ / ٥).

ويعلم أن قوله في آل عمران [٢٨]: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ يُوقَفُ عليها هاء، بخلاف ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾^(١) فإن الوقف عليها بالتاء، وبعد التاء ألف عَوْضٍ من التنوين، والفرات: الماء العذب^(٢).

وفي قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴿٢٨﴾ هَلَاكَ﴾^(٣) وجهان: الإدغام للاتصال لفظًا، والإظهار لأنها هاء السكت، فهي موقوفٌ عليها في النية، والوصل فيها بنية الوقف^(٤)، وهذا يقتضي أن ورشًا^(٥) لا يلقي حركة الهمزة على الميم في قوله: ﴿الْم ﴿١﴾ أَحْسِبَ النَّاسُ﴾^(٦) أو يكون فيه وجهان؛ لأن الميم موقوفٌ عليها في النية، لكن ورشًا يلقي الحركة قولًا واحدًا^(٧).

ويعلم أن قوله: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^(٨) بنون مكسورة بعدها

ذكرنا كلام المصنف هنا عن تخليص العين من الهمزة، مع أن حقه أن يُذكر في الكلام على حرف العين أو الهمزة، والله تعالى أعلم، وانظر الرعاية (ص ١٦٣).

(١) المرسلات ٢٧.

(٢) المفردات للراغب الأصفهاني (ص ٦٢٨).

(٣) الحاقة ٢٨، ٢٩.

(٤) انظر: الرعاية (ص ١٥٨)، والتحديد (ص ١٢٤).

(٥) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش، شيخ القراء بالديار المصرية في زمانه،

قرأ على نافع وروى الحروف عن إسماعيل القسطنطيني وغيره، قرأ عليه الأزرق وداود بن أبي

طيبة وغيرهما، توفي سنة ١٩٧ هـ. معرفة القراء (١/١٧١)، وغاية النهاية (١/٥٠٢)

(٦) العنكبوت ١، ٢.

(٧) انظر: جامع البيان (٢/٦١١)، والنشر (١/٤٠٨).

(٨) المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٨) الكهف ٦٣.

فَيُبَدِّلُونَ [ب / ١٠] الهاءَ حاءً وَيُدْغِمُونَ حاءَ اذْبَحْ فِي الحاءِ المبدلةِ مِنَ الهاءِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّكَ اُدْغَمْتَ الهاءَ فِي حاءِ اذْبَحْ؛ فَإِنَّ الإِدْغَامَ إِنَّمَا ^(١) هُوَ الأَوَّلُ ^(٢) فِي الثَّانِي ^(٣)، وَأَيْضًا فَإِنَّ الحاءَ أَقْرَبُ إِلَى الفمِّ مِنَ الهاءِ، وَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الفمِّ كَانَ الإِدْغَامُ فِيهِ أَقْوَى مِنَ العَكْسِ ^(٤).

وَيَقُولُونَ: اجْبَحَاتِمَا، يَرِيدُونَ: اجْبَهَ حَاتِمًا، ثُمَّ يُدْغِمُونَ هاءَ اجْبَهَ-بَعْدَ قَلْبِهَا حاءً- فِي حاءِ حَاتِمٍ ^(٥).

وَيَجْتَهِدُ فِي بَيَانِ العَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الهاءِ وَالعَيْنِ سَاكِنَةً، وَيَبِينُ الهاءَ أَيْضًا وَلَا يُشْمَمُهَا شَيْئًا مِنَ الحاءِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ ^(٦)، وَيَحْتَرِزُ مِنَ لِكْرِ العَيْنِ بِشَيْءٍ مِنَ الحِرْكَةِ، وَيَلْفِظُ بِالهاءِ مَخْلَصَةً مِنَ الحاءِ غَيْرَ مُشَوِّبَةٍ بِشَيْءٍ مِنْ بُحَّةِ الحاءِ ^(٧)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ﴾ ^(٨) يَخْلَصُ العَيْنَ مِنَ الهمزةِ، وَلَا يَلِكُرُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الحِرْكَةِ، وَيَخْلَصُ الهاءَ مِنَ العَيْنِ ^(٩).

(١) تحرف في الأصل إلى: «فإنما».

(٢) كذا في الأصل، ولعلَّ صوابه: «للأول» والله أعلم.

(٣) انظر: شرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ١٢٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٥١٩/٢).

(٤) الكتاب (٤٤٩/٤).

(٥) انظر: شرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ١٢٨)، والأصول لابن السراج (٤١٤/٣)

والموضح (ص ١٦٣).

(٦) يس ٦٠.

(٧) انظر: الرعاية (ص ١٦٣).

(٨) الأنعام ١٥٠، والجاثية ١٨.

(٩) كذا في الأصل، ولم تلتقِ الهاءُ والعَيْنُ فِي هَذَا المِثَالِ لِيُخْلَصَا مِنْ بَعْضِهِمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَوَابَ المِثَالِ: ﴿فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ﴾ وَسَقَطَ مِنْهُ ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾، وَيَشْهَدُ لِمَا

[الهاء]

والهاء: مهموسة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مَهْتوتة، مخرجها فوق مخرج الألف أو تحته على ما سبق^(١)، وهي خفية، ولولا الهية^(٢) التي فيها لصارت حاء مهملة^(٣)، وجسها يشبه حس البوم^(٤).

وهي أقرب الحروف إلى الحاء^(٥) بالهمس والمخرج، فإذا اجتمعت الهاء والحاء- والأول منهما ساكن- فينبغي أن يجتهد في تخلص الهاء من الحاء، ويتوقى إدغام الهاء في الحاء؛ فإن الهاء ضعيفة بما فيها من الخفاء، والحاء قوية بما فيها من البحة^(٦)، فيسبق اللسان على النطق بالحاء وتُدغم فيها الهاء، وذلك لا يجوز، كقوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ﴾^(٧) بل يبين الحاء ساكنة، ويبين الهاء بيانا جيدا خالصة من حس الهاء^(٨).

وقد أدغمت العرب الهاء في الحاء في غير القرآن، فيقولون: اذْبَحَاذِه^(٩)،

(١) انظر: (ص ٨٠).

(٢) ويقال أيضا: الهئة.

(٣) انظر: العين للخليل (١/٥٧)، والتمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الهمداني (ص ٢٨٣).

(٤) هو الطائر المعروف، ويقال له أيضا: البومة، وكلاهما يُطلق على الذكر والأنثى، انظر:

القاموس (ب.و.م) (ص ١٠٨١).

(٥) تحرفت في الأصل إلى: الهاء.

(٦) انظر: العين (١/٥٧)، والتمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الهمداني (ص ٢٨٣).

(٧) ق ٤٠، والطور ٤٩.

(٨) انظر: الرعاية (ص ١٥٨)، والموضح (ص ١٦٣).

(٩) أصل العبارة قبل الإدغام: اذْبَحْ هذه.

جاوَزَتْ^(١) الهمزةُ أو لا^(٢)، كابنِ كثيرٍ والسُّوسِيّ^(٣)، فلا فرقَ عندهما بينَ ﴿يَأْتِيهَا﴾^(٤) و﴿يَدَاوُدُ﴾^(٥).

ولا بُدَّ [أ/١١] من ذِكْرِ المَدِّ وعلَّتِه في فصلٍ مستقلٍّ^(٦).

وينبغي أن يتنبهَ للألفِ في مثلِ: ﴿ضَلَّالًا﴾^(٧)، ﴿فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾^(٨) فلا يزيدُها- إذا وقفَ- على طبعِها؛ فإنه لا مُوجِبَ لمدِّها، وقد سمعتُ من يمدُّها مقدارَ ألفينَ وأكثرَ، وذلك لا يجوزُ.

في الحرفين- بل إن المدَّ قد اجتلبَ لتمكينِ الإدغامِ، فيقومُ مقامَ الحركةِ بينَ حرفِ المدِّ والحرفِ المدعَمِ، والظاهرُ أن النصَّ قد وقعَ به تحريفٌ أحالَ معناه، وعلى كُلِّ فليس هذا تعريفًا جامعًا للمدِّ، بل هو توجيةٌ له إذا وقعَ بعده ساكنٌ مشدَّدٌ، والله أعلمُ، انظر: الكشفَ لمكيِّ (١/٦٠)، والخصائصَ لابنِ جنِّي (٣/١٢٦).

(١) تصحَّفَ أيضًا في الأصلِ إلى: «جاوزت».

(٢) الإطلاَقُ هنا أيضًا فيه نظرٌ، انظر التعليق على الموضوعِ المتقدمِ قريبًا.

(٣) هو أبو شعيبٍ صالحُ بنُ زيادِ بنِ عبدِ الله السوسِيّ الرَّقِّيّ، مقرئٌ ضابطٌ، قرأ على اليزيديِّ وهو من أجلِّ أصحابِه، قرأ عليه أبو الحارثِ محمدُ بنُ أحمدَ الرَّقِّيّ وموسى بنُ جريرٍ وغيرُهما، تُوَفِّي سنةَ ٢٦١ هـ. معرفة القراء (١/٢٢٢)، غاية النهاية (١/٣٣٢).

(٤) البقرة ٢١ وغيرها.

(٥) انظر: (ص ٢٤٣)، وقد وردَ المدُّ في المنفصلِ عن أبي عمرو من طريقِ النشرِ، وممن لا يمدُّ المنفصلَ أيضًا بلا خلافٍ أبو جعفرٍ، انظر: التيسيرَ (ص ١٤٦)، والنشرَ (١/٣٢١).

(٦) سيخصُّصُ المصنِّفُ فصلًا للمدِّ في (ص ٢٤٢) وما بعدها.

(٧) النساء ١١٦ وغيرها.

(٨) نوح ٢٥.

[الألف]

والألفُ اللينةُ^(١): مجهورةٌ، رخوةٌ، مستقلةٌ، منفتحةٌ، مُصمّتةٌ، هاويةٌ، قال سيبويه: فيها طولٌ^(٢)، فيلِفِظُ بها من غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ؛ فإنَّها بقدرِ فتحَتين، متَّسعةٌ المخرجِ، تقبلُ الزيادةَ لاتساعِ مخرجِها^(٣).

هذا إذا لم تُجاوِرِ الهمزةَ ولا ساكنًا، فإن جاورتِ الهمزةَ أو ساكنًا فمن القراءِ من يمدُّها، ومنهم من لا يمدُّها^(٤)، والمدُّ: نفسٌ مَمَطُوعٌ، أو هو: مَطْلُ الحرفِ وتطويلُه^(٥)، فهو زيادةٌ تحصلُ تمنعُ آلةَ النطقِ أن تعملَ عملاً واحداً في الحرفينِ أو تصيبَهما إصابةً واحدةً^(٦)، ومن القراءِ من لا يمدُّ أصلاً

(١) تحرَّفت في الأصلِ إلى: «الملينة»، والتصويبُ من: العينِ للخليل (٥٧ / ١)، والجنى الداني للمرادي (ص ١٧٩) وغيرهما.

(٢) لم نجدُه في الكتابِ، والذي فيه (٤ / ٤٣٥) في وصفِ الألفِ أنه «حرفٌ اتسعَ لهواءُ الصوتِ مخرجُه أشدَّ من اتساعِ مخرجِ الياءِ والواوِ» اهـ.

(٣) انظر: الرعاية (ص ١٦٠)، والتحديد (ص ١٢٠).

(٤) إطلاقُ المصنّفِ هنا يحتاجُ إلى تقييدهِ بما إذا جاورتِ الهمزةُ الألفَ في كلمةٍ أخرى وهو المدُّ المنفصلُ، ويكونُ السكونِ عارضاً للوقفِ أو الإدغامِ؛ فإنَّ القراءَ قد أجمَعوا على المدِّ إذا جاورتِ الهمزةُ الألفَ في كلمةٍ واحدةٍ، كُلتُ على حسبِ مرتبتهِ، وهو ما يُسمَّى المدَّ المتصلَ، وأجمَعوا أيضًا على المدِّ إذا جاورَ الألفَ سكونٌ لازمٌ في نفسِ الكلمةِ.

قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النشرِ (١ / ٣١٤): «وقد أجمعَ الأئمةُ على مدِّ نوعي: المتصلِ وذو الساكنِ اللازمِ، وإن اختلفتِ آراءُ أهلِ الأداءِ، أو آراءُ بعضهم في قدرِ ذلك المدِّ على ما سنبينه، مع إجماعهم على أنه لا يجوزُ فيهما ولا في واحدٍ منهما القصرُ» اهـ.

(٥) انظر: الخصائص (٣ / ١٢٤)، والنشر (١ / ٣١٣).

(٦) كذا في الأصلِ، وهو غريبٌ؛ إذ لا يمنعُ المدُّ من الإدغامِ- وهو عملُ آلةِ النطقِ عملاً واحداً
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ياءٌ ساكنةٌ بعدها هاءٌ مضمومةٌ أو مكسورةٌ^(١)، ولا يبلغُ بكسرتها الياءُ إلا ابنُ كثيرٍ^(٢) ولا يبلغُ بضمِّتها الواوُ أحدٌ^(٣).

ويخلصُ الهاءُ من الهاءِ إذا اجتمعتا، مثلُ: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٤)، ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٥)، وكذلك: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾^(٦)، و﴿وَجُوهُهُمْ﴾^(٧)، و﴿وَجْهَهَا﴾^(٨)، ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ﴾^(٩)، ﴿سِرَاجًا وَهَاجًا﴾^(١٠).

(١) أي: مضمومةٌ على رواية حفصٍ، ومكسورةٌ على قراءة الباقيين.

(٢) هو أبو مَعْبِدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ كَثِيرِ الدَّارِيِّ المَكِّيِّ، إمامٌ أهلِ مَكَّةَ في القراءةِ، قرأ علي عبد الله بن السائبِ ومجاهدٍ وغيرهما، قرأ عليه معروفُ بنُ مُشْكَانَ وشبْلُ بنُ عَبَّادٍ وغيرهما، توفِّي سنة ١٢٠ هـ. معرفة القراءة (١/٦٩)، وغاية النهاية (١/٤٤٣).

(٣) انظر: التيسير (ص ١٤٤)، والنشر (١/٣٠٥).

(٤) الأنفال ٦١ وغيرها.

(٥) البقرة ٢.

(٦) التوبة ٣٥.

(٧) آل عمران ١٠٦ وغيرها.

(٨) المائدة ١٠٨، وكذلك ﴿وَجْهَهَا﴾ بالذاريات ٢٩.

(٩) الطارق ١٧.

(١٠) النبأ ١٣، وليس المقصودُ بتخليصِ الهاءين في هذا المثالِ والذي قبله إظهارَ الهاءِ الأولى؛ فإنه مستحيلٌ بدونِ سكتٍ، إنما المقصودُ -والله أعلم- هو بيانُ أنَّ الهاءَ المشدَّدةَ هي هاءٌ في الحقيقةِ وليست هاءٌ واحدةً، فيجبُ إظهارُ التشديدِ كما ذكرَ مكِّي في الرعاية (ص ١٥٧)، والله أعلم.



مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ^(١)، وما أراها طابَتْ له إلا وقد مَدَّ وَطَيْبَ، وزاد الحروفَ مَدًّا وتحسينًا، وقد سمعتُ الناسَ يفعلون هذا في جميع البلادِ^(٢).

ويتنبَّه للفتحة التي قبل الألفِ، مثل: ﴿يَتَأْتِيهَا﴾^(٣)، ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾^(٤) فلا يميلُها، بل يأتي بها مستقيمةً، فقد سمعتُ من يميلُها، وأكثرُ من يفعلُ ذلك أهلُ الشامِ والمغاربة^(٥)، أمَّا العراقيُّون فما سمعتُ أحدًا منهم يميلُها، إنما سمعتُ العراقيين يزدون لفظَ يَا ولفظَ ﴿إِيَّاكَ﴾^(٦) حسًا من حُلُوقهم فيه غلاظة^(٧)، وجميعُ ذلك لحنٌ.

ويتنبَّه لقوله: ﴿إِلَى الْهُدَى آيَاتِنَا﴾^(٨) إذا أبدلَ الهمزة ألفًا لمن مذهبُه الإمالةُ، فلا يميلُ هذه الألفُ؛ لأنها همزةٌ في الأصلِ^(٩).

(١) تقدم تخريج هذا الحديث في (ص ٦٢).

(٢) تقدّم قريبٌ من هذا الكلام عند المصنّف (ص ٦٢) فليُراجع.

(٣) البقرة ٢١ وغيرُها.

(٤) البقرة ٤ وغيرُها.

(٥) وهذا ما زال موجودًا إلى عصرنا الحاضر، انظر: الإمالة في اللّهجات والقراءات للدكتور

عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ص ٣٨٥).

(٦) الفاتحة ٥.

(٧) هذا - والله أعلم - ناتجٌ عن الفتح الشديد للألفِ، قال الإمامُ الداني: «والفتحُ الشديدُ هو

نهايةُ فتحِ القارئِ لفيه بلفظِ الحرفِ الذي يأتي بعده ألفٌ... وأكثرُ ما يُوجدُ في ألفاظِ أهلِ

خراسانَ ومن قُربَ منهم؛ لأنَّ طباعهم في العجمة جرّت عليه، اه، الموضح في الفتح

والإمالة للداني (ص ١٣).

(٨) الأنعام ٧١.

(٩) انظر: جامع البيان (الطبعة الثانية) للإمامين والفقهاء الأعليين الشافعية (مصر ١٧٤٨).

نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾^(١)، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٢)، ﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾^(٣).
وينبغي أن يمدَّ ألف ﴿ص﴾^(٤)، و﴿ق﴾^(٥)؛ ليفصل بالمدِّ بين الساكنين^(٦)، وقد نُهي عن الترعيد، وهو: أن يمدَّ حرف المدِّ زيادةً على حقه، ويُشير إلى المدِّ بصدريه، فيسمع له صوتٌ فيه اضطرابٌ وهزيرٌ^(٧) كالمحموم^(٨)، ولم يذكرُوا علَّةَ التَّهْيِ، وأرى ذلك لأنَّه تحريكُ الساكن، وزيادةُ الحرفِ على طبعه، وما أرى ذلك بعيداً من الجواز؛ فإنَّ فيه تحسیناً للقرآن، وتطبيياً للقراءة، وقد قال عليه السلام لَمَّا سَمِعَ قِرَاءَةَ أَبِي مُوسَى: «لَقَدْ أُوتِيَتْ

التقدير؛ لوقوعها حشواً في الصلوة، أمَّا في اللفظِ فهي متطرِّفة، كما أنَّ المصنِّفَ خصَّ الموصولة ولم يذكُرِ الشرطيَّةَ أيضاً، وهي مثلها.
وربما يكونُ قد حصلَ للمصنِّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ خَلَطٌ بَيْنَ مَا الْمَوْصُولَةُ وَمَا الْمَتَّصِلَةُ بِ: ذَا فِي مَاذَا وَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَتَوَسِّطَةُ لَفْظًا الْمَتَحَصِّنَةُ بِمَا اتَّصَلَتْ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
انظر: الكشف لمكي (١/ ١٢٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٩) وقواعد الإعراب (ص ٩٨) كلاهما لابن هشام، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى (٢/ ٦٣٤).

(١) النازعات ٤٣.

(٢) النبأ ١.

(٣) الصف ٢.

(٤) ص ١.

(٥) ق ١.

(٦) أي بين الألف والداد في صاد، والألف والفاء في قاف.

(٧) الهزيرُ يُطلقُ على الصوتِ عامَّةً، ويُطلقُ على تردُّدِ صوتِ الرعدِ، وهو المناسبُ هنا، واللهُ

أعلمُ. القاموس (٥. ز. ز.) (ص ٥٢٩).

(٨) تقدَّم ذكرُ الترعيدِ في (ص ٦١).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وكذا إذا وقف على: ﴿الْكَوْثَرُ﴾^(١)، ﴿وَالْحَمْرُ﴾^(٢)، ﴿فَمَا تُغْنِ السُّدْرُ﴾^(٣) و﴿شَقِ وَتُكْفِرُ﴾^(٤)، ﴿مُدَّكِرُ﴾^(٥) فلا يَمُدُّ أصلاً، فقد سمعتُ من يجعلُ الفتحة التي قبل الحرفِ الأخيرِ الفاءِ، والكسرةَ باءً، والضمةَ واوًا، وربما زاد على هذا المقدارِ، ولا يجوزُ ذلك أصلاً.

ويجبُ حذفُ^(٦) الألفِ من ما الاستفهاميةِ إذا دخلَ عليها الجرُّ^(٧) وصلًا ووقفًا- نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ﴾^(٨)، ﴿بِمَ خُلِقَ﴾^(٩)- فرقًا بينها وبينَ ما الموصولةِ، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾^(١٠)، وَخُصَّتِ الاستفهاميةُ بالحذفِ لكونها طرفًا، والأطرافُ محلُّ التغييرِ، والموصولةُ تَوَسَّطَتْ فَتَحَصَّنَتْ^(١١) بالصلة^(١٢).

(١) الكوثر ١.

(٢) الكوثر ٢.

(٣) القمر ٥.

(٤) القمر ٦.

(٥) القمر ١٥ وغيرها.

(٦) كُتِبَ على الهامشِ أنها «حرف» في نسخة، وهو تحريفٌ.

(٧) أطلق المصنّفُ هنا الجرَّ ليدخلَ الجرُّ بالحرفِ والجرُّ بالإضافة؛ فإنَّ الألفَ تُحذفُ معهما.

(٨) النازعات ٤٣.

(٩) الطارق ٥.

(١٠) البقرة ٤ وغيرها.

(١١) في الأصلِ: «تحصنت» والأولى إثباتُ الفاءِ ليستقيمَ الكلامُ.

(١٢) علةُ حذفِ الألفِ في ما الاستفهاميةِ هو التفريقُ بينها وبينَ الخبريةِ، أي: الموصولةِ والشرطيةِ، وقولُ المصنّفِ: «والموصولةُ تَوَسَّطَتْ» فيه نظرٌ؛ إذ تَوَسَّطَتْ إنما هو في المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ليبان حركة النون^(١)؛ لثلا يلتبس أن الضمير ب: أن الناصبة للفعل؛ ولهذا ثبتت الألف في الوقف إجماعاً، كما ثبتت الهاء في ﴿كِتَابِيَّة﴾^(٢)، و﴿سُلْطَانِيَّة﴾^(٣)، أمّا في الوصل فإن لم يقع بعدها^(٤) همزة فتُحذفُ، وإن وقع بعدها همزة فمن القراء من يحذفها، ومنهم من يثبتها^(٥).

ويُبدلُ من التنوين -إذا كان قبلها^(٦) فتحةً- ألفاً في الوقف، مثل: ﴿عَفُورًا رَجِيمًا﴾^(٧)، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٨)، وكذلك: ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(٩) و﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(١٠) تُبدلُ النونُ فيهما في الوقف ألفاً، وكذلك نونُ إذا مثل: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا﴾^(١١) و﴿إِنِّي إِذَا﴾^(١٢) تُبدلُ نونها في الوقف ألفاً^(١٣).

(١) هذا هو مذهبُ البصريين، ومذهبُ الكوفيّين أن أنا كلّه هو الضمير، انظر: ارتشاف الضرب (٢/٩٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٩٤)، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١/٩٨).

(٢) الحاقة ١٩، ٢٥.

(٣) الحاقة ٢٩، انظر: الحجة لأبي عليّ الفارسيّ (٥/١٤٥)، والكشف لمكيّ (٢/٦١).

(٤) الضمير يعودُ على أنا.

(٥) انظر: التيسير (ص ٢٤١)، والنشر (٢/٢٣١).

(٦) كذا في الأصل، والوجه أن يكون: «قبله»؛ لعود الضمير على التنوين، والله أعلم.

(٧) النساء ٢٣ وغيرها.

(٨) النساء ٥٨ وغيرها.

(٩) يوسف ٣٢.

(١٠) العلق ١٥.

(١١) الأنعام ٥٦.

(١٢) هود ٣١، ويس ٢٤.

(١٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأباري (١/٢٥٧)، وشرح الكافية الشافية لابن

و﴿الْقَيْنَتَيْنِ﴾^(١) فيكسرُه، فقد سمعتُ من يُسَكِّنُ اللامَ من ﴿الظَّالِمِينَ﴾،
والنونَ من ﴿الْقَيْنَتَيْنِ﴾، وذلك خطأ، وفيه جمعٌ بين الساكنين [١١/ب].

والكلامُ في ﴿هَأَنْتُمْ﴾^(٢) يأتي فيما بعدُ في فصلٍ مستقلٍّ^(٣).

وقوله في الفرقانِ [١٧]: ﴿هَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا
السَّبِيلَ﴾ يقفُ على اللامِ من غيرِ ألفٍ، بخلافِ التي في الأحزابِ [٦٧]:
﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ فمن القراءِ من يحذفُ ألفها، ومنهم من يثبتها^(٤)،
وكذلك ألفُ ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ في الكهفِ [٣٨] في حالة الوصل، أما في
الوقفِ فالكلُّ وقفَ عليها بالألفِ^(٥)، وأصلها: لكنْ أَنَا، والدليلُ على ذلك:
أنَّها ليستِ التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ؛ بدليلِ أَنَّ الواوَ في ﴿لَكِنَّا هُوَ
اللَّهُ﴾ محرَّكةٌ بالفتحِ، والضميرُ في لكنَّ الشديدة لا تكونُ ضمَّته واواً محرَّكةً؛
فإنَّكَ تقولُ: ما سافرَ زيدٌ لكنَّهُ مقيمٌ، فتكونُ واوُ الصلةِ ساكنةً، ثم لَمَّا اتصلَ
أنا بـ: لكنْ ألقوا حركةَ الهمزةِ على نونِ لكنْ وحذفوها، فاجتمعَ نونانِ،
فأسكنوا النونَ الأولى وأدغموها في الثانية.

وأنا ضميرٌ مركَّبٌ من همزةٍ مفتوحةٍ بعدها نونٌ مفتوحةٌ أيضاً، والألفُ

(١) التحريم ١٢.

(٢) آلِ عِمْرَانَ ٦٦ وغيرها.

(٣) لم نجدُ في النسخةِ الخطيَّةِ فصلاً مستقلاً لـ ﴿هَأَنْتُمْ﴾، ولم يتبيَّنْ لنا إن كانَ ذلك من
المصنِّفِ أو من الناسخِ، واللهُ أعلمُ.

(٤) انظر: التيسيرَ (ص ٤١٧)، والنشرَ (٢/٣٤٧).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٥) انظر: التيسيرَ (ص ٣٤٩).

ويتنبه لقراءة السوسيّ بإمالة الراءِ قبل الساكنِ المحذوفِ، نحو: ﴿الْقَرَى﴾^(١)، ﴿وَيَرَى الَّذِينَ﴾^(٢) فلا يميلُ قوله: ﴿أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)؛ لأن ألفَ ﴿يَرَى﴾ قد حذفتها الجازمُ، فما بقيت تظهَرُ في وصلٍ ولا وقفٍ، ولا يبلغُ إمالة فتحه الراءِ في ﴿الْقَرَى﴾ و﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(٤) الكسرة، بل يجعلها بين الكسرة والفتحة؛ ولهذا جاء في قوله: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ وجهان: تغليظُ اللام وتفخيمُها، وترقيقها^(٥).

وإذا أمالَ ﴿الْدَارِ﴾^(٦) و﴿النَّارِ﴾^(٧) و﴿الْكَافِرِينَ﴾^(٨) وشبه ذلك إمالةً قويَّةً فلا يزَعُ زَعَقَةً مُنكَرَةً متكلِّفةً، فقد سمعتُ من يفعلُ ذلك؛ فإن إمالة الألفِ على قدرِ إمالة الفتحة قبلها، إن قرَّبَتْها من الكسرة كثيرًا كانت إمالةً قويَّةً، وإن قرَّبَتْها قليلًا كانت إمالةً قليلةً، ولو أخلصت الفتحة كسرةً لصارتِ الألفُ ياءً^(٩).

ويتنبه للحرفِ المكسورِ إذا وقعَ قبله ألفٌ، مثل: ﴿الظَّالِمِينَ﴾^(١٠)

(١) سبأ ١٨.

(٢) سبأ ٦.

(٣) الأنبياء ٣٠.

(٤) البقرة ٥٥.

(٥) انظر: الموضع في الفتح والإمالة للداني (ص ١٤)، والنشر (٢/٣٠).

(٦) الأنعام ١٣٥ وغيرها.

(٧) البقرة ٣٩ وغيرها.

(٨) البقرة ٣٤ وغيرها.

(٩) انظر: التيسير (ص ١٨٨)، والنشر (٢/١١٦).

(١٠) البقرة ٣٥ وغيرها المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

[العين]

والعينُ المهملةُ: مجهورةٌ، مستفلةٌ، منفتحةٌ، بينَ الرَّخوةِ والشديدةِ.

ولولا نعومتُها لصارتُ حاءَ مهملةً، وإذا سكنتِ الحاءُ قبلَ العينِ، مثلُ: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾^(١)، فتُخَلَّصُ العينُ من الحاءِ، وتُخَلَّصُ الحاءُ من العينِ أيضًا.

ويتعمدُ^(٢) تخليصُها إذا جاءَ بعدها هاءٌ، مثلُ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾^(٣)، ولا يُشَمُّ العينَ شيئًا من الحاءِ، ولا شيئًا من الحركةِ.

ويُخَلَّصُ^(٤) العينَ من الغينِ، مثلُ: ﴿وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾^(٥).

وكذلك يُخَلَّصُ العينَ من العينِ إذا تكررَت، مثلُ: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَيَّ الْأَرْضُ﴾^(٦)، و﴿فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾^(٧) [أ/١٢] و﴿نَطْبَعُ عَلَيَّ﴾^(٨).

ولقربِ^(٩) مخرجِ العينِ من مخرجِ الحاءِ لم تجتمعَ في كلمةٍ واحدةٍ عينٌ وحاءٌ^(١٠).

(١) الزخرف ٨٩.

(٢) تصحَّفَ في الأصلِ إلى: «وتعمد».

(٣) يس ٦٠.

(٤) تصحَّفَ في الأصلِ إلى: «وتخلص» والمثبتُ هو المناسبُ للسياقِ.

(٥) النساء ٤٦.

(٦) الحج ٦٥.

(٧) سبأ ٢٣.

(٨) يونس ٧٤، انظر: الرعاية (ص ١٦٣)، والموضح (ص ١٦٣).

(٩) تحرَّفَ في الأصلِ إلى: «واقرب».

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(١٠) الرعاية (ص ١٦٤).

بَابٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١).

ويقفُ على ألفِ لا في قوله: ﴿لَا أَنْفِصَامَ لَهَا﴾^(٢)؛ لأنهما كلمتان،
بخلاف: ﴿لَا نَقْضُوا﴾^(٣) و﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾^(٤)، فإنها كلمةٌ واحدةٌ، فلا يُوقَفُ على
بعضها دون البعض.

(١) تحدّث المصنّف عن الياءاتِ والواوَاتِ الساقطةِ في الوصلِ لملاقاة الساكنِ في
(ص ٢٠٠) فما بعدها، ولم يتعرّض للألفاتِ التي من هذا النوع، أو لعله سقطَ من
النسخةِ الخطيّةِ.

(٢) البقرة ٢٥٦.

(٣) آل عمران ١٥٩.

(٤) النمل ٢١.

ويتنبه لقوله: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمًا اتَّخَذُوا﴾ في الكهف [١٥] فيقف بالألف على ﴿قَوْمًا﴾.

ويشددُ الفاء من: ﴿صَوَافٍ﴾^(١) و﴿حَافِينَ﴾^(٢)، والدَّال من ﴿الْعَادِينَ﴾^(٣) بخلاف قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾^(٤)؛ فإنَّ الدالَّ منها مخففةٌ، وقوله في الأعراف [٦٤]: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾، فإنه [لا ألف] بين العين والميم^(٦)، فهو كجمع عمي^(٧) وشجي^(٨): عميين وشجيين^(٩).

ويُعيدُ في الوقفِ الألفَ المحذوفةَ لالتقاء الساكنين في الوصل، مثل: ﴿كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾^(١٠) ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١١)، ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾^(١٢)، ولهذا

مالك (٣/١٩٧٩).

(١) الحج ٣٦.

(٢) الزمر ٧٥.

(٣) المؤمنون ١١٣.

(٤) الشعراء ١٦٦.

(٥) تحرّف في الأصل إلى: «الالف».

(٦) لأنَّ أصله: «عم»، انظر: الدرر المصون للسمين الحلبي (٥/٣٥٧).

(٧) يقال: هذا رجلٌ عمي القلب إذا كان جاهلاً، لسان العرب (ع.م.ي) (١٥/٩٦).

(٨) الشجي هو الحزين، وتخفيفُ الياء هو الأشهر، لسان العرب (ش.ج.ي) (١٤/٤٢٣).

(٩) في الأصل: «عمين وشجين» بياء واحدة، والسياق يقتضي أن يُرسم بياءين كما أثبت، والله

أعلم.

(١٠) النساء ١٧٦.

(١١) النمل ١٥.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(١٢) يوسف ٢٥.

فإذا سكنت وبعدها سين أو شين أو بعض حروف الهمس، فيعتمد
تخليص الغين من الخاء المعجمة، مثل: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(١)،
﴿مُغْتَسِلٌ بَارِدٌ﴾^(٢)، ﴿مَنْ أَعْتَرَفَ﴾^(٣)، ﴿مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾^(٤).
وكذا إذا وقع بعدها مثلها، مثل: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾^(٥).

(١) المائدة ٦.

(٢) ص ٤٢.

(٣) البقرة ٢٤٩.

(٤) الكهف ٢٨.

(٥) آل عمران ٨٥، انظر: الرعاية (ص ١٦٩)، والتحديد (ص ١٢٧).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

[الغين]

والغينُ المعجَمةُ: مجهورةٌ، شديدةٌ^(١)، مستعليةٌ، مفتحةٌ، قريبةٌ من الخاءِ المعجَمةِ بالهمسِ^(٢) والاستعلاءِ، فيحترزُ من إشمامِها شيئاً من الخاءِ المعجَمةِ في: ﴿يَغْشَى﴾^(٣)، و﴿يَغْشَاكُمْ﴾^(٤).

ويَعْتَمِدُ بيانها إذا سَكَنْتْ وبعدها قافٌ أو عينٌ، مثلُ: ﴿لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا﴾^(٥)، ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾^(٦)، ﴿أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٧)، ولا يَلْكَزُها بشيءٍ من الحركةِ في هذه المواضعِ.

ويَحْتَرِزُ من إدغامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ فيها؛ فإنه ممكنٌ، لكنَّ القراءَ لم يقرؤوا به في المشهورِ، بخلافه عندَ الهمزةِ والهاءِ والعينِ والحاءِ المهملتين؛ فإنه غيرُ ممكنٍ^(٨).

(١) كذا في الأصلِ، وهو سهوٌ من المصنِّفِ أو من الناسخِ؛ إذ إنَّ المصنِّفَ نفسَه قد جعلَ الغينَ من الحروفِ الرَّخوةِ؛ إذ لم يذكُرْها في الشديدةِ أو البينيةِ في (ص ٩٠-٩١).

(٢) كذا في الأصلِ، ولا يصحُّ معنَى؛ فلا همسَ في الغينِ، وربما حصلَ سقطٌ في النصِّ فتغيَّرَ به المعنى، والله أعلمُ.

(٣) آلِ عِمْرَانَ ١٥٤ وغيرُها.

(٤) الأنفال ١١.

(٥) آلِ عِمْرَانَ ٨.

(٦) البقرة ٢٥٠، والأعراف ١٢٦.

(٧) الكهف ٩٦.

(٨) جاءتِ الروايةُ عن أبي جعفرٍ وغيره بإخفاءِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عندَ الغينِ والحاءِ، قالَ الإمامُ الدانيُّ: «والرواةُ يُعَبِّرونَ عن إخفاءِ النونِ والتنوينِ عندهما بالإدغامِ اتساعاً ومجازاً،

كما يُعَبِّرونَ عن الإدغامِ بالإخفاءِ، هذا جامعُ البيانِ (١١٧/٢).

[الحاء]

والحاء المهملة: مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، قريبة الشبه بالعين المهملة، ولولا بحة الحاء لصارت عيناً^(١).

فيَعْتَمِدُ بيانها عند العين على ما مضى^(٢)، مثل: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾^(٣) و﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) و﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٥) و﴿زُحْرِيحَ عَنِ النَّارِ﴾^(٦)، وكذا إذا تكرر مثل: ﴿الْتِكَا حَ حَتَّى﴾^(٧)، ﴿أَبْرُ حَ حَتَّى﴾^(٨).

(١) انظر: العين للخليل (١/٥٧).

(٢) أي: في الكلام على حرف العين.

(٣) الزخرف ٨٩.

(٤) البقرة ٢٣٣ وغيرها.

(٥) آل عمران ٤٥ وغيرها.

(٦) آل عمران ١٨٥.

(٧) البقرة ٢٣٥.

(٨) الكهف ٦٠.

يتعاطى إخراج الحروف من مخارجها يصيح في القاف صيحة قوية مُزعجة، لها حسٌ صلبٌ عالٍ، وربما شدَّدها إذا جاورت حرفاً شديداً؛ حرصاً على إظهار قلقلتها، فيقول: ﴿الصِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١) فيزيدها على حقها، وربما حملَه ذلك على جعل كسرة قاف ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ بين الفتحة والكسرة، وذلك كلُّه لحنٌ، وإذا وقف^(٢) على ﴿الصِّدْقِ﴾^(٣) يُسمع له صوتٌ صلبٌ، وربما شابها شيئاً من الحركة، ولا يتركها قارةً في مخرجها حرصاً منه على قلقلتها. وينبغي أن تدغم: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾^(٤) ولا يُشار إلى ما فيها من القلقلة ولا غيرها فإنها تظهر؛ لأنَّ مخرج القلقلة في^(٥) مخرج القاف^(٦) [١٢/ب].

(١) الفاتحة ٦، الصفات ١١٨.

(٢) الضمير يعود على قوله: «فكثير ممن يتعاطى إخراج الحروف.. إلخ».

(٣) الأحقاف ١٦.

(٤) المرسلات ٢٠.

(٥) غير ظاهرة في الأصل.

(٦) من قال بالإدغام الناقص في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ لم يقل ببقاء صفة القلقلة، بل ذكر مكِّي وغيره أن الباقية هي صفة الاستعلاء، وزاد بعضهم صفة الجهر، انظر: الرعاية (ص ١٧١)، والتحديد (ص ١٢٨)، والنشر (١/ ٢٢١)، والجامع المفيد للسَّنهوري (ص ٢٤٥).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

[القاف]

القاف: مجهورة، شديدة، منفتحة، مستعلية، مقلقة.

فِيحْتَرِزُ مِنْ إِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ الْجِيمِ أَوْ الْكَافِ، مِثْلُ: ﴿خَلَقَكُمْ﴾^(١)،
و﴿رَزَقَكُمْ﴾^(٢)؛ لقرب المخرج.

ولا يُخْرِجُهَا مِنْ فَوْقِ مَخْرَجِهَا فَيَصِيرُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، بَلْ
يُصَنِّفُهَا مِنَ الْكَافِ وَمِنَ الْغَيْنِ، وَمِنْ زِيَادَةِ شِدَّةِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا، وَزِيَادَةِ
التصويتِ بِهَا.

وَيَحْتَرِزُ مِنْ بَخْسِهَا شَيْئًا مِنْ حَقِّهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا تَكَرَّرَتْ، مِثْلُ: ﴿وَمَنْ
يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾^(٣)، ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾^(٤)، ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ﴾^(٥)،
﴿طَرَابِقٌ قِدْدًا﴾^(٦).

وَيَحْتَرِزُ مِنْ زِيَادَتِهَا إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً، وَبَعْدَهَا كَافٌ، مِثْلُ: ﴿الْحَقُّ كَمَنْ
هُوَ أَعْمَى﴾^(٧)، بَلْ يَتَعَمَدُ^(٨) إِظْهَارَهَا بِرَفِيقٍ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ؛ فَكَثِيرٌ مِمَّنْ

(١) البقرة ٢١ وغيرها.

(٢) المائدة ٨٨ وغيرها.

(٣) النساء ١١٥.

(٤) الأعراف ١٤٣.

(٥) الفرقان ٢٥.

(٦) الجن ١١.

(٧) الرعد ١٩.

(٨) كذا في الأصل، وهو غريب، فيما تحرف من «يعتمد» والمصنف يستعمله كثيرا.
الملكة العالمية لكتاب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

[الخاء]

الهاء المعجمة: مهموسة، رخوة، مستعلية، منفتحة.

فإذا سكنت وبعدها الغين المعجمة أو التاء المثناة من فوق أو الجيم، فتبين ولا تُشَمُّ شيئاً من الغين المعجمة، مثل: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾^(١).

ويحترز من تشديدها في: ﴿بَنَاتُ الْأَخِ﴾^(٢).

ويحترز من إدغام النون الساكنة أو التنوين فيها؛ فإنه غير مستحيل، مثل: ﴿وَالْمُنْحَنِقَةَ﴾^(٣)، ﴿قِرْدَةَ حَسِينٍ﴾^(٤) على المشهور أيضاً^(٥).

(١) البقرة ١٥٠، وكذا جاء النص في الأصل، فلم تُذكر الشين ضمن الحروف المحترزِ عندها، بينما اقتصر عليها في التمثيل.

(٢) النساء ٢٣.

(٣) المائدة ٣.

(٤) البقرة ٦٥.

(٥) انظر: الرعاية (ص ١٦٨)، والتحديد (ص ١٢٨)، وتقدّم الكلام قريباً عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ومن الناس من يُشَمُّها شيئاً من الشين، فيقولُ في رَجُلٍ: رَشُلٌ، لا يجعلُها
جيمًا خالصةً ولا شينًا خالصةً، وذلك كثيرٌ في نواحي بعلبك ومنبج^(١)، وهذا
كلُّه إنما يظهرُ بالمشافهة؛ فإنَّ العبارةَ تضيقُ عن ذلك بالحدِّ.

وكذلك يُخلِّصُها - من الشين - عندَ الدالِّ، مثلُ: ﴿الْأَجْدَاثِ﴾^(٢)، ﴿مِنْ
وَجِدِكُمْ﴾^(٣).

(١) بلدٌ قديمٌ بالشام، وهو معروفٌ إلى الآن بسوريًا، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي
(٢٠٧/٥).

(٢) يس ٥١ وغيرها.

(٣) الطلاق ٦، انظر المبكِّلة العالمية (كتب النجوى) وولف جاك حالي في بعلبك والمنبج (ص ٢٥٢).

[الجيم]

الجيمُ: مجهورةٌ، شديدةٌ، مُقلقلةٌ، مستفلةٌ، منفتحةٌ.

فِيحْتَرِزُ من إشمائِها شيئاً من الشينِ إذا جاورَتْها التاءُ أو السينُ أو الحاءُ أو الزايُّ أو الهاءُ، مثلُ: ﴿أَجْتَرِحُوا﴾^(١) و﴿الْمَسْجِدِ﴾^(٢) و﴿يَجْحَدُونَ﴾^(٣) و﴿تَجْرِي﴾^(٤) و﴿وَجْهَهُ﴾^(٥)؛ فإنَّ هذه الحروفَ موافقةٌ للشينِ في الصفةِ، والشينُ موافقةٌ للجيمِ في المخرجِ، فتميلُ آلةُ النطقِ بالجيمِ إلى الشينِ؛ فرازاً من صعوبةِ الجيمِ وسهولةِ^(٦) الشينِ، وموافقتها لهذه الحروفِ في الهمسِ، وموافقةِ الجيمِ للزايِّ في الجهرِ^(٧)، وكذا عندَ العينِ ك: ﴿الْعِجَلِ﴾^(٨) و﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا﴾^(٩).

(١) الجاثية ٢١.

(٢) البقرة ١٤٤ وغيرها.

(٣) الأنعام ٣٣ وغيرها.

(٤) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٥) البقرة ١١٢ وغيرها.

(٦) كذا في الأصل، ولعلَّ صوابها: «لسهولة»، يدلُّ عليه قوله بعدها: «وموافقتها لهذه الحروفِ.. إلخ»، والله أعلم.

(٧) فرَّقَ العلماءُ بينَ مجاورةِ الجيمِ للزايِّ ومجاورتِها لسائرِ الحروفِ المذكورةِ هنا: فجعلوا التحفُّظَ ببيانها عندَ الزايِّ لثلاثِ تدعُّمِ الجيمِ فيها، أما عندَ باقي الأحرُفِ فلعدمِ مخالفتِها للشينِ كما ذكرَ المصنِّفُ هنا، والله أعلم، انظر: الرعاية (ص ١٧٦)، والتحديد (ص ١٣٠)، والموضح (ص ١٨٥).

(٨) البقرة ٥١ وغيرها المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٩) طه ٥٨.

[الكاف]

والكافُ: مهموسةٌ، رِخوةٌ، مستفلةٌ، منفتحةٌ، مقلقلةٌ في قولٍ^(١).
 فيحترزُ من إشمائها شيئاً من الجيمِ أو الشينِ، ومن العربِ من يجعلُها
 شيئاً خالصةً، فيقولُ في كَرَمٍ: شَرَمٌ^(٢)، ومنهم من يخرجُها من فوقِ مخرجِها
 قريبةً من قافِ العربِ اليومِ^(٣) فتكونُ بينَ الكافِ والجيمِ، وبينَ الكافِ
 والقافِ، وينبغي أن يُضيقَ مخرجُها حتى تخرجَ من مخرجِها الملاصقِ
 لمخرجِ القافِ، وهذا إنما يظهرُ بالمشافهةِ^(٤).

(١) قال بذلك المبردُ في المقتضبِ (١/١٩٦).

(٢) كذا في الأصلِ، والذي في المصادرِ المختلفةِ أنْ يُبدلَ الكافِ شيئاً خاصّاً بكافِ الخطابِ
 للمؤنثِ، وجعله سيبويه خاصّاً بالوقفِ دونَ الوصلِ، وتُسمى هذه اللغةُ الكَشْكَشَةُ، وهي
 لغةُ لبني تميمٍ وبعضِ بني أسدٍ، ولم نقفْ على لغةٍ بإطلاقِ إبدالِ الكافِ شيئاً كما ذكرَ
 المصنّفُ هنا، والله أعلمُ، انظر: الكتابُ (٤/١٩٩)، والأبدالُ لأبي الطيّبِ الحلبيِّ
 (٢/٢٣٠)، وسرُّ الصناعةِ (١/٢٠٦)، والجمهرةُ لابنِ دُرَيْدٍ (١/٤٢).

(٣) أي: في اللهجةِ العاميةِ لا القافِ الفُضحى.

(٤) انظر: الرعايةَ (ص ١٧٣)، والتحديدَ (ص ١٢٩).
 المكتبة العالمية للمكتبة التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

[الياء]

الياءُ المثنأةُ من تحتُ: مجهورةٌ، رخوةٌ، مستفلةٌ، منفتحةٌ، لينَّةٌ، متسعةٌ

المخرج.

فِيحْتَرِزُ إذا كانتُ مشددةً من إشمائها شيئاً من الجيم؛ فإنها من مخرجها، والجيمُ أقوى منها بما فيها من الشدَّةِ والقلقلةِ، فتجذبُ الياءُ إليها بقوتها، وقد أبدلتِ العربُ الياءَ المشددةَ جيمًا، قالوا: عَلِجٌ، يريدون: عَلِيًّا، وأبدلوا الياءَ المخففةَ أيضًا جيمًا، قال: حتَّى إذا ما أمسجتُ وأمسجتُ، يريدُ: أمستُ وأمسي^(١).

وسمعتُ كثيرًا من عوامِّ القراءِ يقول: إجَّاك نعبد وإجَّاك نستعين يُشْمُّها شيئاً من الجيم^(٢) لقربِ المخرج، فينبغي أن يلفظَ بالياءِ مخلصَةً صافيةً من هذه الشوائبِ.

ويَحْتَرِزُ من فكِّ الإدغامِ في ﴿إِيَّاكَ﴾^(٣) وشبهه^(٤)، ويَحْتَرِزُ من تشديدِ الياءِ [١٣/أ] في قوله: ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾^(٥)، وكذلك قوله: ﴿فَدِيَّةٌ﴾

(١) انظر: الأبدال لأبي الطيب (١/٢٥٧)، وسرِّ الصناعة (١/١٧٥-١٧٧).

(٢) تحرَّفَ في الأصلِ إلى: «الشين» وقد شرعَ الناسخُ بكتابةِ الجيمِ قبله ثم ضربَ عليه بخطٍ، وهو الصوابُ؛ لتمثيله به، وقد ذكره السخاويُّ في النونيةِ (البيت ٢٢) وقال المراديُّ في المفيدِ (ص ١٠٢): «وكثيراً ما يتلفظُ بعضُ القراءِ بالياءِ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ كالجيمِ، وذلك لحنٌ» اه، وانظرِ الإيضاحَ للأندرابيِّ (الورقة ٧٠/ب).

(٣) الفاتحة ٥.

(٤) انظر: الإيضاحَ للأندرابيِّ (٧١/أ).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٥) البقرة ٧١.

استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين»، وقال: «إذا أُجريت فيها الصوت وجدت ذلك بين طرف اللسان وأعلى الثنيتين»^(١)، وهذا نص من سيويه بأنها مستطيلة، ويحتمل أنه أراد بالاستطالة التفشي.

[الشين]

الشينُ المعجَمَةُ: مهموسةٌ، رِخوةٌ، مستفلةٌ، منفتحةٌ، متفشيّةٌ تتصلُّ-
 بالتفشي-بمخرجِ السينِ المهملةِ^(١)، فتُدغَمُ فيها في: ﴿ذِي الْعَرْشِ سَيِّلاً﴾^(٢)،
 وتتصلُّ بالضادِ والتاءِ المثناةِ والداالِ، نحوُ: ﴿لِبَعْضِ شَانِهِمْ﴾^(٣)، ﴿جِبْتِ
 شَيْئًا﴾^(٤)، ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾^(٥)، وفي^(٦) التاءِ المثلثةِ: ﴿حَيْثُ شَبِثْتُمْ﴾^(٧)، وتتصلُّ
 بالجيمِ، نحوُ: ﴿أَخْرَجَ شَطَقَهُ﴾^(٨) فيُدغَمُ بعضهنَّ^(٩) في بعضٍ؛ لتفشيها.

فيحترزُ من إشمامِها شيئاً من الجيمِ إذا جاورتِ الدالَ، مثلُ: ﴿أَشْدُّ بِهِ
 أَزْرِي﴾^(١٠)، وكذا ﴿أَشْتَرِي﴾^(١١) و﴿أَشْتَرُوا﴾^(١٢)؛ للتقاربِ.

قال سيبويه: «وأما الحرفُ الذي ليس من موضعه فالشِينُ؛ لأنها

(١) تقدّم الكلامُ على اتصالِ الشينِ بالسينِ المهملةِ لتفشيها والتعليقُ عليه في (ص ١٠٥).

(٢) الإسراء ٤٢.

(٣) النور ٦٢.

(٤) مريم ٢٧.

(٥) يوسف ٣٠.

(٦) أي: وتُدغَمُ في التاءِ.. إلخ.

(٧) البقرة ٥٨، والأعراف ١٦١.

(٨) الفتح ٢٩.

(٩) أي: الشينُ وما تتصلُّ به من الحروفِ.

(١٠) طه ٣١.

(١١) التوبة ١١١. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(١٢) البقرة ١٦ وغيرُها.

يُفَجِّبُ ﴿١﴾.

فإن انفتح ما قبل الياء - وما أعرفه جاء في القرآن - مثل: غلامِي يُوسُفُ، صاحبِي يَعْقُوبُ فإنَّ الأولى ^(٢) تُدَعَّمُ في الثانية؛ لأنَّها حرفُ لين، فليس فيها من المدِّ ما يقومُ مقامَ الحركةِ ^(٣).

وإذا كانتِ الياءُ المفتوحُ ما قبلها مشدَّدةً مكسورةً فتُبَيَّنُ كسرتها، مثل: ﴿فَبِأَيِّ آءِآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ^(٤)، وكذلك إذا سكنتِ وانكسرت ما قبلها، فتُبَيَّنُ إذا لقيها ياءٌ أُخرى، مثل: ﴿الْبَغْيِ يَعِظُكُمُ﴾ ^(٥).

ويَحْتَرِزُ من لُكْزِ الساكنِ الذي قبلها بشيءٍ من الحركةِ، سواءً قرأ بالإدغامِ الكبيرِ أو بغيره ^(٦)، وكذا إذا كانَ قبلَ الياءِ ياءٌ متحرِّكةٌ، وقبلَ المتحرِّكةِ ساكنٌ، مثل: ﴿يُحْيِي﴾ ^(٧) و﴿يَسْتَحْيِي﴾ ^(٨) يحافظُ على سكونِ ما قبلَ الياءِ الأولى ^(٩).

ولا يَمُدُّ الياءُ في الوصلِ ولا في الوقفِ في مثل: ﴿تَفْجِيرًا﴾ ^(١٠)،

(١) الفتح ٢٩.

(٢) تحرَّفَ في الأصلِ إلى: «النون».

(٣) انظر: الكتاب (٤/٤٤٢)، وشرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ١٠٠).

(٤) الرحمن ١٣ وغيرها.

(٥) النحل ٩٠.

(٦) انظر: النشر (١/٢٩٨).

(٧) البقرة ٧٣ وغيرها.

(٨) البقرة ٢٦، والأحزاب ٥٣.

(٩) انظر: الرعاية (ص ١٨٠).

يَشْفَعُ^(١)، ﴿فِي يُوسُفَ﴾^(٢)؛ لأنها حرفٌ مدٌّ فمدُّها قائمٌ مقامَ الحركةِ، أو لبعْدِ مخرجِهما كأنَّهما لم يلتقيا، أو حملاً له^(٣) على الألفِ^(٤).

أما ياءُ ﴿خَطِيئَةٌ﴾^(٥) فإنها تُدغمُ في الياءِ المبدلةِ من الهمزةِ مع أنَّها حرفٌ مدٌّ؛ ليحصلَ الفرقُ بينَ الأصليِّ -مثل: ﴿شَيْءٍ﴾^(٦) و﴿سَيِّئَةٌ﴾^(٧) و﴿السُّوْأَى﴾^(٨) - وبينَ الزائدِ في ﴿خَطِيئَةٌ﴾؛ فإنَّ الأصليِّ تُلقِي عليه حركةُ الهمزةِ ويُحذفُ^(٩)، والزائدُ يُدغمُ في بدلِ الهمزةِ؛ لأنَّ الأصليِّ يقبلُ نقلَ الحركةِ إليه لقوَّته، والزائدُ لا يقبلُ لضعفه؛ فإنَّه زيدٌ ساكنٌ، فهو ميِّتٌ لا يُحرِّكُ^(١٠) كالفِ خالدٍ^(١١)، وياءُ الصلَّةِ كذلك، مثل: ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾.

(١) البقرة ٢٥٥.

(٢) يوسف ٧، ٨٠.

(٣) أي: الياء.

(٤) انظر: الكتاب (٤/٤٤٢)، وشرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ٩٨)، والمفيد (ص ١٠٣)، والنشر (١/٢٢٤).

(٥) النساء ١١٢.

(٦) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٧) الملك ٢٧.

(٨) الروم ١٠.

(٩) وفي الأصليِّ وجهٌ آخرٌ، وهو الإدغامُ كالزائدِ. انظر: الكشف لمكي (١/١٠٩).

(١٠) يُسمَّى السكونُ ميِّتاً في حالةِ حروفِ المدِّ واللينِ إذا جانسها حركةٌ ما قبلها؛ لأنها ليس لها حيزٌ تقعُ فيه حينئذٍ، انظر: الإنباء في تجويد القرآن لابن الطحان (ص ٥٩ ضمن العدد

الرابع من مجلة الأحمديّة).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(١١) انظر: الكشف (١/١٠٩)، والموضح لابن أبي مریم (١/١٨٩).

مُسَلَّمَةٌ»^(١).

وَتُسَكَّنُ الْيَاءُ فِي: «الْمُغِيرَاتِ»^(٢) وَتُكْسَرُ الْغَيْنُ، وَتُسَكَّنُ الْيَاءُ فِي: «لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ»^(٣) فَإِنَّهُ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ، بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، بَعْدَهَا لَامٌ، بَعْدَهَا أَلْفٌ، بَعْدَهَا فَاءٌ، لَا يَاءَ بَعْدَهَا؛ مِنَ الْأَلْفَةِ وَالْمَحَبَّةِ، وَكَذَا «إِلَافِهِمْ»^(٤).

وَإِذَا كَانَتِ الْيَاءُ مَكْسُورَةً وَقَبْلَهَا حَرْفٌ مَفْتُوحٌ فَيَحْتَرِزُ مِنْ إِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَفْتُوحِ وَالْيَاءِ، مِثْلُ: «يَصْجِي السَّجْنِ»^(٥)، وَ«ظَرْفِي الثَّهَارِ»^(٦).

وَإِذَا كَانَتِ الْيَاءُ الْمَشْدُدَةُ فِي آخِرِ كَلِمَةٍ وَلَقِيَهَا يَاءٌ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى - فَيَبِينُ الْأُولَى بَيَانًا حَسَنًا مَشْدُدَةً، وَيَلْفِظُ بِالْيَاءِ الْأُخْرَى بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِ: «بِالْعَدْوَةِ وَالْعَيْشِي يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»^(٧)، «عَلَى النَّبِيِّ يَتَأْتِيهَا»^(٨)، «إِلَى يَدِكَ لِتَقْتُلَنِي»^(٩).

وَإِذَا كَانَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً فِي آخِرِ كَلِمَةٍ وَلَقِيَهَا يَاءٌ أُخْرَى، فَإِنْ كَانَ قَبْلُ الْأُولَى كَسْرَةً فَلَا تُدْعَمُ فِي الْيَاءِ الْأُخْرَى، بَلْ تُخَلَّصُ مِنْهَا، مِثْلُ: «الَّذِي

(١) النساء ٩٢، انظر: الرعاية (ص ١٨١)، والإيضاح للأندرابي (٧١/ب).

(٢) العاديات ٣.

(٣) قريش ١.

(٤) قريش ٢.

(٥) يوسف ٤٢، ٣٩.

(٦) هود ١١٤، انظر: الرعاية (ص ١٨٢)، والتحدبد (ص ١٣٢).

(٧) الأنعام ٥٢، والكهف ٢٨.

(٨) الأحزاب ٥٦.

(٩) المائدة ٢٨.

فإنه بياء، جمعُ يَدٍ^(١).

وقوله في سورة طه [٤٢]: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ بياءٍ مفتوحة، بعدها نونٌ مكسورة، بعدها ياءٌ، بعدها ألفٌ، من وَنَى يَنِي إِذَا أَبْطَأَ وَتَكَاسَلَ^(٢).

ولا يَمُدُّ الكسرة إذا وقفَ على ﴿مُقْتَدِرٍ﴾^(٣)، ﴿مُنْهَمِرٍ﴾^(٤)، ﴿قَدْ قُدِرَ﴾^(٥) بل يلفظُ بالكسرة كسائر الحركات.

وأردتُ أن أذكر الياءاتِ الثوابتَ وغيرها فرأيتُ ذلك يطولُ، فأخترته إلى آخرِ هذا الكتابِ، وكذلك الألفاتُ والواواتُ^(٦).

(١) انظر: المفردات (ص ٨٩٠)، ومعنى ﴿أُولَى الْأَيْدِي﴾ أُولَى الْقُوَّةِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ، انظر: تفسير الطبري (٢١/٢١٥)، وتفسير ابن كثير (٧/٧٦).

(٢) انظر: القاموس (و.ن.ي) (ص ١٣٤٤).

(٣) القمر ٤٢، ٥٥.

(٤) القمر ١١.

(٥) القمر ١٢.

(٦) انظر: (ص ٢٠٠) فيما بعدها
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ولا يَهْمِزُ الياءَ في ﴿مَعْيَشَ﴾^(١)؛ فَإِنَّ أصلَها الحركة^(٢)، بخلاف: ﴿كَبَّأَيَّرَ﴾^(٣)، و﴿حَدَّأَيَّقَ﴾^(٤).

ويعلمُ أَنَّ قولَه في حم المؤمنِ [٥٠]: ﴿أَوْ لَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمُ﴾ بياءٍ مكسورةٍ في: ﴿تَأْتِيكُمُ﴾ بعدَ التاءِ الثانيةِ؛ فَإِنَّه لا وجهَ لحذفِها؛ لأنَّ الجازمَ قد عملَ في ﴿تَكُ﴾.

قولُه: ﴿وَمَا أَنَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^(٥) بعدَ النونِ المكسورةِ ياءً ساكنةً، بعدها هاءٌ مكسورةٌ موصولةٌ الكسرةِ لابنِ كثيرٍ، وغيرُه لا يصلُّها، وأما حفصٌ^(٦) فإنه يضمُّ الهاءَ ولا يصلُّها^(٧).

وقولُه في سورةِ ص [١٧] ﴿دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ بلاءٍ بعدَ دالِ ﴿الْأَيْدِ﴾، والأيدُ: القُوَّةُ، وأما قولُه في آخرِ سورةِ ص [٤٥] ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَرِ﴾

(١) الأعراف ١٠، والحجر ٢٠.

(٢) لأنَّ ﴿مَعْيَشَ﴾ مفردُها مَعْيِشَةٌ على وزنِ مَفْعَلَةٍ فالياءُ فيها عينٌ للكلمةِ، وهي مكسورةٌ في الأصلِ، بخلافِ ﴿كَبَّأَيَّرَ﴾ ونحوها، فإنَّ مفردَها كَبَّيْرَةٌ بوزنِ فَعِيلَةٍ فياؤها زائدةٌ ساكنةٌ، انظر: شرح الشافية (١٠٢/٣)، وأوضح المسالك لابن هشام (٣٧٤/٤).

(٣) النساء ٣١ وغيرها.

(٤) النمل ٦٠ وغيرها.

(٥) الكهف ٦٣.

(٦) هو أبو عمر حفصُ بنُ سليمانَ بنِ المغيرةِ الأَسَدِيُّ الكوفيُّ، قرأ على عاصمٍ، قرأ عليه عمرو بنُ الصَّبَّاحِ وعُبَيْدُ بنُ الصَّبَّاحِ وغيرُهما، توفي سنة ١٨٠ هـ. معرفة القراء

(١/١٤١)، غاية النهاية (١/٢٥٤)

(٧) انظر: التيسير (ص ٢٥١)، والنشر (١/٣٠٥). المكتبة العالمية لمكتبة التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

﴿تَكْبِيرًا﴾^(١)، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٢) بل يلفظ بها ساكنة، من هير مد^(٣) ولا ترعيد في مثل: ﴿الْقَنِينِ﴾^(٤)، ﴿الْعَبِيدِينَ﴾^(٥) وإن كان في ذلك جمع بين الساكنين؛ فإن ذلك جائز في الوقف، وأمّا الترعيد؛ فإنه تحريك الساكن، وذلك لا يجوز، وينبغي أن يتنبه للحرف المكسور بعد الألف في مثل: ﴿الْعَبِيدِينَ﴾، و﴿الْكَافِرِينَ﴾^(٦) فيكسره، فقد سمعت من يسكنه، وذلك لا يجوز، وقد ذكّر^(٧).

وإذا وقف على ﴿بَصِيرًا﴾^(٨)، ﴿خَبِيرًا﴾^(٩) بالرّوم فلا يمدّ، وإن وقف بالسكون فوجهان: المد^(١٠)، والقصر.

ويعلم أن قوله تعالى: ﴿قَطْمِيرٍ﴾^(١١) بياء ساكنة بعد الميم، وقبل الراء. وليفتح الياء في قوله: ﴿وَلَا يَسْئَلُ [ب/١٣] حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾^(١٢).

(١) الإسراء ١١١.

(٢) النساء ٥٨ وغيرها.

(٣) أي: مدّ زائد على المدّ الطبيعي، انظر: الموضح (ص ١٢١).

(٤) التحريم ١٢.

(٥) الزخرف ٨١.

(٦) البقرة ٣٤ وغيرها.

(٧) يعني في (ص ١٢٢) عند الكلام على الألف.

(٨) البقرة ٩٦ وغيرها.

(٩) البقرة ٢٣٤ وغيرها.

(١٠) ويدخل فيه التوسط والطول، انظر: النشر (١/٣٤٩).

(١١) فاطر ١٣.

(١٢) المعارج ١٠، والمكتبة العلمية بحمص واللجوي في القراءات على الشبكة العنكبوتية: النشر (٢/٣٩٠).

وَيَحْتَرِزُ مِنْ تَحْرِيكِهَا فِي نَحْوِ: ﴿فَرَضْنَا﴾^(١)، وَمِنْ إِدْغَامِهَا فِي النَّاءِ فِي: ﴿مَرِضْتُ﴾^(٢)؛ فَإِنَّ النَّاءَ ضَعِيفَةٌ، فَيَسْتَرِيحُ اللِّسَانُ إِلَيْهَا. وَيَعْتَمِدُ بَيَانُهَا إِذَا جَاوَزَتِ الظَّاءَ، نَحْوُ: ﴿بَعْضُ الظَّالِمِ﴾^(٣) وَ﴿لِيَغْفِرَ ظَهِيرًا﴾^(٤).

وَيَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَتَضَرَّعُونَ﴾ فِي قَدْ أَفْلَحَ^(٥) بِالضَّادِ، أَيُّ: يَتَدَلَّلُونَ^(٦) فَلَا يُشَمُّهَا شَيْئًا مِنَ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ.

وَلَا يُحْرِكُ^(٧) الضَّادَ فِي ﴿أَعْرَضْتُمْ﴾^(٨) وَلَا يَخْطِفُهَا، وَلَا يُدْغِمُهَا فِي تَاءِ ﴿أَعْرَضْتُمْ﴾ وَكَذَلِكَ: ﴿فَرَضْتُمْ﴾^(٩) وَ﴿أَفْضْتُمْ﴾^(١٠)، وَ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾^(١١) [١٤/أ].

وَيَبِينُهَا مِنَ الْجِيمِ فِي ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾^(١٢) وَلَا يُدْغِمُهَا فِيهَا، وَلَا يَلْكَزُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْحَرَكَةِ.

(١) الأحزاب ٥٠، وجاء في الأصل: «فرضن»، والظاهر أنه محرف مما أثبت.

(٢) الشعراء ٨٠.

(٣) الفرقان ٢٧.

(٤) الإسراء ٨٨.

(٥) أي: سورة المؤمنون الآية ٧٦.

(٦) انظر: المفردات للراغب (ص ٥٠٦).

(٧) تصحَّف في الأصل إلى: «تحرك»، والمثبت هو المناسب للسياق.

(٨) الإسراء ٦٧.

(٩) البقرة ٢٣٧.

(١٠) البقرة ١٩٨، النور ١٤.

(١١) طه ٩٦.

(١٢) الحجر ٨٨، والكلب العامة للكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وسمعتُ من يشمُّها شيئاً من اللام^(١)، وذلك بعيداً عن الصواب؛ ولو كانَ كذلك لصنَّفوا الفرقَ بينَ الضادِ واللامِ، لكنْ بفعلِ ذلك من يصعبُ عليه إخراجُ الضادِ، فيستريحُ إلى سهولةِ اللامِ.

وقوله ﷺ: «أنا أفصحُ مَنْ نطقَ بالضادِ»^(٢) يدلُّ على صعوبتها^(٣)، ولم تُوجدْ إلا في لغةِ العربِ^(٤).

فإذا سكنَ ما قبلها فيحترزُ من لكَزِ الساكنِ بشيءٍ من الحركةِ، نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾^(٥) وإذا جاءَ بعدها حرفٌ قويٌّ وهي ساكنةٌ فيحترزُ من لكَزِها بشيءٍ من الحركةِ، نحو: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾^(٦)، ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرِزْتُمْ﴾^(٧)، ويحترزُ من إدغامِها في الظاءِ؛ لأنها أقوى من الظاءِ^(٨)، نحو: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾^(٩).

(١) قال ابنُ الجزريِّ في التمهيدِ (ص ١٤١): «وهم الزبالُ ومن ضاهاهم، اهـ والزبالُ نسبةٌ إلى زَبَالٍ، وهي أرضٌ في طرفِ الحبشةِ، انظر: معجمَ البلدان (٣/١٦٤).

(٢) هذا الحديثُ معناه صحيحٌ لكنَّه لا يصحُّ عنه ﷺ، قال الإمامُ ابنُ كثيرٍ في تفسيره (١/١٤٣): «لا أصلٌ له، اهـ وقال العجلونيُّ في كشفِ الخفاءِ (١/٢٢٨): «وأوردته أصحابُ الغريبِ ولا يُعرفُ له إسنادٌ، اهـ

(٣) انظر: الدقائقُ المحكمةُ (ص ٣٨).

(٤) انظر: سرُّ صناعةِ الإعرابِ (١/٢١٤)، وقال ابنُ جنِّي: «ولا توجدُ في كلامِ العجمِ إلا في القليلِ، اهـ

(٥) البقرة ١١ وغيرها.

(٦) البقرة ١٧٣ وغيرها.

(٧) الأنعام ١١٩.

(٨) انظر: الرعاية لمكيِّ (ص ١١٩)، وجهد المقلِّ (ص ١٦٥)، ونهاية القولِ المفيدِ لمحمد

مكيِّ نصرٍ (ص ٩٣).

[الضاد]

والضاد المعجمة: مجهورة، رخوة، مستعلية، مطبقة، مستطيلة، تخرج من جانب الشّدق الأيسر ومن حافة اللسان اليمنى ثم ينسحب اللسان بها إلى مُستدّقه^(١)، وتخرج من جانب الشّدق الأيمن من حافة اللسان اليسرى ثم ينسحب اللسان إلى مُستدّقه ومنتهاه، كما كان في الأيسر^(٢)، وجرسها يشبه جرس الظاء المعجمة^(٣)، ولهذا صنّف الناس الفرق بين الضاد والظاء^(٤).

(١) تصحّف في الأصل إلى: «مشتدقه» ومستدق الشيء ما دق منه، والمقصود به هنا هو طرف اللسان، انظر: الرعاية (ص ١٣٤)، ولسان العرب (١٠/١٠٢).

(٢) لم يظهر لنا وجه مخالفة المصنّف بين محلّ الشّدق وحافة اللسان، وجعله الحافة اليمنى محاذية للشّدق الأيسر، والحافة اليسرى محاذية للشّدق الأيمن، مع أنّ الشّدق هو جانب الفم، والأصل اتفاق محلّه ومحلّ حافة اللسان؛ لأنّ ترتيب المخارج يكون بحسب خروج الصوت، والله أعلم. انظر: لسان العرب (ش.د.ق) (١٠/١٧٢)، والدقائق المحكمة لشيخ الإسلام زكريّا الأنصاري (تحقيق غياث صباغ ص ٣٤).

(٣) الرعاية (ص ١٨٤).

(٤) وهذه المصنّفات قسمان: قسم لغويّ عني مؤلّفه بحصر الكلمات الظائنية والضادية في القرآن الكريم أو في اللغة، وقسم أدائيّ عني مؤلّفه بكيفية أداء الحرفين، فمن القسم الأوّل: أصول الظاء في القرآن والكلام وذكر مواضعها في القرآن لمكي، وأصول ظاءات القرآن للمهدوي، والظاءات في القرآن الكريم للداني، ومن القسم الثاني: كيفية أداء الضاد للمرعشي، وردّ الإلحاد في النطق بالضاد، وبُغية الفساد بالابتداع بالضاد، كلاهما للشيخ عليّ المنصوري، انظر: مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء للدكتور/ رمضان عبد التواب، وهو بحث منشور ضمن المجلد الحادي والعشرين من مجلة المجمع

وإذا أمال أبو عمرو^(١) الراء في: «نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً»^(٢)، «فَسَيَّرَى اللَّهَ
عَمَلَكُمْ»^(٣) ففي اللام وجهان: الترقيق، رواه أبو الحسن عبد الباقي بن
فارس^(٤) وجماعة غيره، والثاني التخليط، وهو مذهب ابن نفيس^(٥)، مأخذ
الوجهين أن الفتحة ليست فتحة محضة ولا كسرة محضة^(٦).

(١) هو أبو عمرو زَبَّانُ بنُ العلاء بنِ عمَّارِ البصريِّ، إمامُ أهلِ البصرة، وأكثرُ القراءِ السبعةِ
شيوخًا، قرأ على سعيدِ بنِ جبَّيرٍ والحسنِ البصريِّ وغيرهما، قرأ عليه كثيرون منهم
اليزيديُّ وشجاعُ بنُ أبي نصرٍ والعباسُ بنُ الفضلِ، توفِّي سنة ١٥٤ هـ. معرفة القراء
(٩١ / ١)، غاية النهاية (٢٨٨ / ١)

(٢) البقرة ٥٥.

(٣) التوبة ١٠٥.

(٤) هو أبو الحسنِ عبدُ الباقي بنُ فارسِ بنِ أحمدَ الحمصيِّ ثم المصريِّ، مقرئٌ مصدرٌ، قرأ
على والده وعلى عمرَ بنِ عراقٍ وغيرهما، قرأ عليه ابنُ الفحامِ وابنُ بليمةَ وغيرهما، توفِّي
سنة ٤٥٠ هـ تقريبًا. معرفة القراء (٦٤٣ / ٢)، وغاية النهاية (٣٧٥ / ١)

(٥) هو أبو العباسِ أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أحمدَ بنِ نفيسِ المصريِّ، إمامٌ ثقةٌ، قرأ على أبي
بكرِ بنِ سيفٍ وعبدِ المنعمِ ابنِ غلبونٍ وغيرهما، قرأ عليه الهذليُّ وأبو معشرٍ وغيرهما،
توفِّي سنة ٤٥٣ هـ. معرفة القراء (٩٠٨ / ٢)، وغاية النهاية (٥٦ / ١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٦) انظر: النشر (١١٦ / ٢).

وَيُبَيِّنُ اللَّامَ السَّاكِنَةَ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا نُونٌ مِثْلُ: ﴿أَنْزَلْنَا﴾^(١) و﴿قُلْنَا﴾^(٢)،
 ﴿وَوَضَّلْنَا﴾^(٣) و﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾^(٤) و﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾^(٥)، بخلاف ﴿زَيْنًا
 لَهُمْ أَغْمَلَهُمْ﴾^(٦) فإنها نونٌ في نونٍ، يجبُ إدغامُه.

ويدغمُ لامَ ﴿بَلْ﴾ من قوله: ﴿بَلْ رَانَ﴾^(٧) في راءِ ﴿رَانَ﴾^(٨).
 ولا يُغْلَظُ لامَ الجلالةِ بعدَ كسرةٍ مثلُ: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٩)، ويغْلَظُها بعدَ
 الضمَّةِ مثلُ: (يقول الله)^(١٠)، وبعدَ الفتحةِ في مثلِ: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾^(١١).
 ويغْلَظُها في قوله: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾^(١٢) في قراءةٍ من ضمِّ الميمِ، ويرقِّقُها
 لمن كسرَ الميمِ^(١٣).

(١) البقرة ٩٩ وغيرها.

(٢) البقرة ٣٤ وغيرها.

(٣) البقرة ٥٧، والأعراف ١٦٠.

(٤) سبأ ٧.

(٥) الأنبياء ١٨.

(٦) النمل ٤.

(٧) المطففين ١٤.

(٨) وعن حفصٍ روايةٌ بالسكتِ على اللامِ، وعليها لا يُدغمُ اللامَ في الراءِ، انظر: التيسير
 (ص ٣٤٧).

(٩) البقرة ١٥٤ وغيرها.

(١٠) كذا في الأصلِ، ولم يقع في القرآنِ، وربما تحرفَ من ﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾ أو نحوه، والله أعلم.

(١١) آل عمران ٥٥ وغيرها.

(١٢) البقرة ١٦٧.

(١٣) انظر: التيسير (ص ١٢٧)، والنشر (١/٢٧٤).

[اللام]

واللام: مجهورة، مستفلة، منفتحة، ذلّية، مستطيلة، بين الرّخوة والشديدة.

فِيحْتَرِزُ من تغليظها إذا وقع بعدها لامٌ أخرى مغلظةً مثل ﴿أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١) ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ﴾^(٢) و﴿يُضِلُّ اللَّهُ﴾^(٣).

وورث إذا غلظ اللام الأولى من قوله ﴿وَوَلَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾^(٤) فإنه لا يغلظ الثانية، وغير ورث لا يغلظ الأولى ولا الثانية^(٥).

وَيَحْتَرِزُ من تغليظ لام ﴿وَلَا﴾ في قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ في الفاتحة [٧] وشبهه، فإنه ربّما اشتغل بإطباق الضاد واستعلائها فغلظ اللام^(٦).

وكذلك لام ﴿خَلَطُوا﴾^(٧) لا يغلظها ورث ولا غيره؛ لتقدمها على الطاء، وكذلك ﴿فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾^(٨).

(١) المائدة ٨٧.

(٢) النساء ٣٢.

(٣) غافر ٣٤ وغيرها.

(٤) الأعراف ١٦٠.

(٥) انظر: التيسير (ص ١٩٧)، والنشر (١١/٢).

(٦) انظر: الطرازات المغلّمة لعبد الدائم الأزهرّي (ط دار عمار ص ١٤٤)، والمنح الفكرية لملا علي القاري (ص ١٣٩).

(٧) التوبة ١٠٢.

[١٤/ب] إن شاء الله تعالى^(١).

وينبغي أن ينون قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ في طه [٥٨]، وكذلك ﴿وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسَ ضُحًى﴾ في طه [٥٩] أيضًا، وأما قوله في طه [٥٣]: ﴿مِنْ نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ فلا يجوز تنوينه؛ لأنه لا ينصرف، وهو جمع شتيت ك: قَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى^(٢).

ولا ينون ﴿مُنذِرٌ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥] لأنه مضاف إلى لفظ ﴿مَنْ﴾^(٣).

ويعلم أن قوله في سورة يوسف [١١]: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾ فيه إشكال، وقد ترجم عنه المشايخ تراجم فيها غمغمة^(٤) ولم يفصحوا عنها كل الإفصاح، وقد ذكروا فيها وجهين: الإخفاء والإدغام، فالإخفاء أرادوا به اختطاف حركة النون الأولى فيكون بنونين ظاهرتين، حركة الأولى مختطفة، الوجه الثاني: الإدغام، وهو اللفظ بهما جميعًا كسائر المدغمات، وتضم الشفتين عند النطق بها بالأولى المدغمة، وهذا الوجه هو الذي يعرفه أكثر الناس، وهو الضعيف، والأول هو الوجه القوي^(٥).

(١) انظر: (ص ٢٣٨).

(٢) انظر: الدر المصون (٥١/٨).

(٣) وذلك على غير قراءة أبي جعفر، وقد قرأه أبو جعفر بالتنوين، انظر: النشر (٣٩٨/٢).

(٤) تحرف في الأصل إلى: «غمغمة»، والغمغمة هي الكلام الذي لا يبين، انظر: اللسان

(غ.م.غ.م) (٤٤٤/١٢).

(٥) انظر: النشر (٣٠٤/١) وقد ذهب الأكثرون إلى الإخفاء، والبعض إلى الإشمام، وفي

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية
تضعيف المصنف لوجه الإشمام نظر؛ فقد قال عنه الإمام ابن الجزري بعد ما ذكر وجه

وأما عند الخاء والغين المعجمتين فيمكن إدغامها^(١) فيهما وإظهارها عندهما، لكن لا يجوز إدغامها فيهما على المذهب الصحيح^(٢).

والألف لا تأتي بعد النون الساكنة؛ لاستحالة الجمع بين الساكنين^(٣).

وتنقلب عند الباء ميمًا مثل: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾^(٤)، شَبَاءُ^(٥).

وتخفى عند باقي الحروف الستة عشر^(٦)، ولا بد من فصل في آخر هذا

الكتاب أذكر فيه حكم النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم^(٧)

اعتبار أن التنوين إنما هو نون ساكنة خاصة بأواخر الأسماء، والله أعلم.

(١) المراد بالإدغام هنا هو الإخفاء، قال الإمام الداني في جامع البيان (٢/٦٦٨): «والرواة يعبرون عن إخفاء النون والتنوين عندهما [أي الغين والحاء] بالإدغام اتساعًا ومجازًا، كما يعبرون عن الإدغام بالإخفاء» اهـ.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٥٢٧)، وقد حكى سيويه في الكتاب (٤/٤٥٤) أن بعض العرب يُجري الغين والحاء مُجرى القاف، وقد صحّت بذلك القراءة عن أبي جعفر ونافع من طريق المسيبي، انظر: المستنير لابن سوار (١/٤٦٩)، والنشر (٢/٢٢).

(٣) هذه العلة من المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ مَنْقُوضَةٌ بجواز اجتماع الساكنين في الوقف والإدغام، والعلة الصحيحة هي أن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا، والله أعلم.

(٤) البقرة ٢٧ وغيرها.

(٥) يقال: هي شَبَاءٌ بَيْنَةُ الشَّنْبِ، وعن سيويه: شَمْبَاءٌ، والشَّنْبُ بالفتح هو ماء ورقة تجري على الثَّغْرِ أو الفم أو الأسنان، انظر: القاموس (ش.ن.ب) (ص ١٠٢)، والكتاب (٤/٤٥٥)، والرعاية (ص ٢٦٥).

(٦) كذا في الأصل، وهو سهو؛ إذ حروف الإخفاء عند المصنّف -كغيره من الأئمة- خمسة

عشر لا ستة عشر كما يفيدُه كلامُه هنا وفي (ص ٢٣٩)، وانظر: النشر (٢/٢٦).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٧) وتكون كذلك في حالة الإخفاء فحسب، انظر: الكتاب (٤/٤٥٤)، والرعاية (ص ٢٦٧).

[النون]

النون: مجهورة، منفتحة، مستفلة، ذليقة، بين الرخوة والشديدة، فيها غنة تشبه بها حروف المدّ بامتداد الصوت.

فإذا سكنت وأتى بعدها نونٌ أو ميمٌ فتدغمُ بغنة، مثل: ﴿إِنْ نَسِينَا﴾^(١)، ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا﴾^(٢).

واختلَفَ في هذه الغنة هل هي للأول^(٣) أو للثاني؟ أما عند الميم فإنها للثاني؛ لأنَّ النونَ قد صارت ميمًا بالإدغام، وأما عند النونِ فالظاهر أنَّها لهما^(٤)، وعند^(٥) اللامِ الغنة للام؛ لأنَّ النونَ قد صارت لأمًا^(٦).

وتُظهِرُ النونُ الساكنةُ والتنوينُ عند: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، أمَّا في الأربعة الأولى فلا يمكنُ إدغامها^(٧) في شيءٍ منها،

(١) البقرة ٢٨٦، وتحرف ﴿نَسِينَا﴾ في الأصل إلى: شا.

(٢) مريم ٧١.

(٣) تحرف في الأصل إلى: «الأول» والمثبت هو المناسب للسياق.

(٤) انظر: التحديد (ص ١١٤)، والموضح (ص ١٤٦).

(٥) تحرف في الأصل إلى: «بعد» والمثبت هو الصواب؛ إذ النون لا تكون بعد اللام، بل قبلها، والله أعلم.

(٦) قول المصنّف: «الغنة للام» فيه نظر؛ إذ لا غنة في اللام أصلاً، فإذا أدغمت النون الساكنة أو التنوين في اللام - وكذا الراء - مع بقاء الغنة فإنَّ هذه الغنة هي غنة النون وصوتها كما إذا أدغمت في الياء والواو، فالإدغام في هذه الحالة يكون غير مستكمل التشديد، ويسمى حينئذ إدغامًا ناقصًا. انظر: جامع البيان للداني (٢/ ٦٧٠)، والموضح (ص ١٤٥)، والمفيد للمُرادي (ص ١٣١).

(٧) كذا في الأصل بإفراد الضمير مع عوده على النون الساكنة والتنوين، ولذلك وجه، وهو = المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

كتب النحو^(١).

وينبغي أن يحترز من تغليظ نون «أهدنا» في الفاتحة [٦] فإنه ربما اشتغل بإطباق الصاد واستعلائها فغلظ النون، وذلك لا يجوز.

واعلم أن النون تُقلب عند الباء ميمًا مثل «من بعد»^(٢)، وعُبر ومُبر، وإنما انقلبت ميمًا لأن الباء لازمة موضعها لا تفارقه، ويُراد^(٣) أن لا يُلغظ بالنون من اللسان لبعده مخرجها من مخرج الباء؛ لِمَا فيه من الكلفة، ومخرج الميم والباء واحد وهو الشفتان، والميم فيها غنة لا تفارقها [١٥/أ] وليس بين الباء والميم فرق إلا الغنة، فإذا لفظنا بالنون من مخرج الميم، والنون حرف أغنٍ وكذلك الميم، فقد لفظنا بحرف أغنٍ من مخرج الباء وذلك حقيقة الميم؛ لأن الميم حرف أغنٍ يخرج من مخرج الباء، فالغنة في سُنباء وعُبر إنما هي غنة الميم لا غنة النون المدغمة؛ لأن النون قد صارت ميمًا، وقالوا: انقلب النون عند الباء ميمًا، وجميع المدغمات تُقلب من جنس الثاني، فتخصيص هذه بهذا القلب^(٤) دون غيرها من المدغمات إنما كان لأن المدغم يكون من جنس الثاني، وههنا ما صارت النون باءً، إنما صارت ميمًا^(٥).

(١) انظر التعليق على مثل هذا النص عند المصنف (ص ١١٦).

(٢) البقرة ٢٧ وغيرها.

(٣) جاءت في الأصل هكذا: «ويربده» وكأنه تصحيح أو إشارة لنسختين، والمثبت هو الصواب بإذن الله.

(٤) تحرف في الأصل إلى: «اللقب».

(٥) انظر: الكتاب (٤/٤٥٣)، والرعاية (ص ٢٦٦)، والتحديد (ص ١١٥)، والموضح (ص ١٧٤).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

والإخفاء قسمان: إخفاء الحركة أو الحرف^(١)، وهو الاختطاف، وإخفاء النون أو التنوين^(٢)، وسيذكر^(٣).

وينبغي أن يحترز من إمالة النون إذا أمال ﴿النَّهَارِ﴾^(٤)، وفيه وجهٌ ضعيفٌ.

ويحترز من مدّ النون والتنوين إذا أدغمهما أو أخفاهما بغنة، مثل: ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾^(٥)، ﴿مَنْ كَانَ﴾^(٦)، ﴿وَمَنْ قَالَ﴾^(٧) وشبه ذلك؛ فإنها غنة، والغنة لا تتمدُّ.

ولا تُدغم نون ﴿أَنَا﴾ في نون ﴿نَذِيرٌ﴾ في قوله: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾^(٨)؛ فإن الاسم^(٩) أن، والألف لبيان الحركة، كالهاء في ﴿كِتَابِيَّةٍ﴾^(١٠)، لكن إنما أتينا بالألف حرصاً على إبقاء الحركة، والإدغام يُذهبها، فيتناقض الغرض^(١١)، ودليل أن الاسم أن وحدها مذكورٌ في

(١) في التحديد: «إخفاء الحركات».

(٢) التحديد لأبي عمرو الداني (ص ١٠٠) بتصرف.

(٣) سيذكره المصنّف في (ص ٢٣٨).

(٤) آل عمران ٢٧ وغيرها.

(٥) البقرة ١٩.

(٦) البقرة ٩٧ وغيرها.

(٧) الأنعام ٩٣.

(٨) العنكبوت ٥٠ وغيرها.

(٩) تحرّف في الأصل إلى: «اسم»، والمثبت هو الصواب.

(١٠) الحاقة ١٩، ٢٥.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(١١) كذا في الأصل، أي: فيتناقض الغرض والإدغام، والله أعلم.

ولم تجتمع النون الساكنة والواو إلا في ﴿صِنْوَانٌ﴾^(١)، و﴿قِنْوَانٌ﴾^(٢) وشبهه، ولا هي والياء إلا في: ﴿الذَّنْيَا﴾^(٣) وشبهه، ولا يُدغمُ فيهما خوفاً من الالتباس بالمضاعف إذ هما في كلمة واحدة^(٤).

ولم يقرأ أحدٌ من القراء السبعة بالإظهار الكامل، ولا بالإدغام الكامل في: ﴿تَأْمَنَّا﴾^(٥).

قال أبو عمرو الداني^(٦): مخرج الحرف المدغم من مخرج الحرف المدغم فيه، لا من مخرجه، وذلك من حيث انقلب إلى لفظه، واعتمد اللسان عليه دونه، والإدغام: إدخال الشيء في الشيء، وقيل: التغطية،

الإخفاء: «وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وحكاه أيضاً الشاطبي رحمه الله تعالى، وهو اختياري؛ لأنني لم أجد نصاً يقتضي خلافه، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نص الأصبهاني، اهـ»

(١) الرعد ٤.

(٢) الأنعام ٩٩.

(٣) البقرة ٨٥ وغيرها.

(٤) انظر: الرعاية (ص ٢٥٦)، والنشر (٢/ ٢٥).

(٥) يوسف ١١، وقد قرأه أبو جعفر بالإدغام الكامل، وهو من العشر المتواترة، وقري شاذاً بالإظهار الكامل، انظر: النشر (١/ ٣٠٣)، والكامل للهذلي (الورقة ٢٠٥/ ب).

(٦) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، الإمام العلامة الحافظ، صاحب التصانيف النافعة في القراءات والتجويد، قرأ على فارس بن أحمد وأبي طاهر ابن غلبون وغيرهما، قرأ عليه أبو داود سليمان بن نجاح ومحمد بن عيسى المغامي وغيرهما، توفي سنة ٤٤٤ هـ.

ولهذا حَسُنَ إِسْكَانُ ﴿يَنْضُرُكُمْ﴾^(١)، ولم يحسُنْ إِسْكَانُ ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾^(٢)،
وأَمِيلَ ﴿ظَارِدٍ﴾^(٣) ولم يُمَلِّ طَالِبٍ، وأَمِيلٌ نَاشِدٌ ولم يُمَلِّ رَاشِدٌ؛ لقوَّةِ فتحةِ
الراءِ^(٤)، كلُّ ذلك لتنزِيلِهَا منزلةَ حرفين، وتنزِيلِ حركتها منزلةَ حركتين.

ولا ينبغي للناطقِ بها أن يضعَ لسانه عليها ثم يرفعه ثم يضعه في محله
مرةً أخرى؛ فإنَّ ذلك يجعلها حرفين مستقلّين، ويمكنُ جعلها أكثرَ من
حرفين إذا شُدَّتْ^(٥).

وينبغي أن يضبطَ لسانه عليها كضبطه عندَ النطقِ بسائرِ الحروفِ
المشدّدة، فتكونُ المشدّدةُ كالمشدّدِ، والمخفّفةُ كالمخفّفِ.

ولما كانتِ الراءُ كحرفين وحركتها [١٥ / ب] كحركتين أنكرَ النُّحاةُ
على أبي عمرو إدغامَ الراءِ في اللامِ، فمنهم من غلّطه، ومنهم من احترامه
فنسبَ الغلطَ إلى اليزيديِّ^(٦)، ومنهم من قال: لم يدغمها وإنما أخفاها، فظنَّ
الناقلُ أنَّه أدغمها^(٧)، وهذه الاعتذاراتُ بعيدةٌ؛ فإنه قد صحَّتِ الروايةُ عنه أنه

(١) آل عمران ١٦٠ وغيرها.

(٢) الجاثية ٢٦ وغيرها.

(٣) هود ٢٩.

(٤) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (ص ٧٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٩٦).

(٥) انظر: جهد المقل (ص ١٥٦).

(٦) هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة البصري المعروف باليزيدي، مقرئ كبير، قرأ
على أبي عمرو بن العلاء وحمزة، قرأ عليه الدوري والسوسي وأوقية وغيرهم، توفي سنة

٢٠٢ هـ. معرفة القراء (١/١٦٨)، غاية النهاية (٢/٢٧٥)

(٧) انظر: هذه الأقوال الموكّلة للأهلوية للكاتب التجويد والقرائين لأبي الشيباني (عكبرويه ٧٥).

تُمَالُ كإِمَالَةِ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ تَقَرُّبُهَا مِنَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهَا مُحَالٌ، وَلِتَرْقِيقِهَا وَتَفْخِيمِهَا بَابٌ فِي النُّحُوِّ وَكُتِبَ الْقِرَاءَاتِ^(١).

فَإِذَا شُدَّتْ أَزْدَادَتْ ثِقَلًا، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُشَمِّهَا شَيْئًا مِنَ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ فَيَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٢) بَيْنَ الرَّاءِ وَالطَّاءِ^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بَيْنَ الرَّاءِ وَالذَّالِ^(٤) وَيُخَلُّ بِتَكَرِيرِهَا، فَيَحْتَرِزُ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضْبُطُ لِسَانَهُ عَلَى مَخْرَجِهَا، وَلَا يَتْرُكُ تَكَرِيرَهَا يَجْرِي فِيهَا فَيُخَلُّ بِهِ^(٥).

وَإِنَّمَا عُدَّتْ بِحَرْفَيْنِ لِأَجْلِ التَّكَرِيرِ، وَلِذَلِكَ^(٦) غَلَبَتْ حَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ فَأَمِيلٌ: ﴿قِنْطَارٍ﴾^(٧) الْمَخْفُوضُ، وَغَلَبَتْ الْمَفْتُوحَةَ^(٨) فَأَمِيلٌ ﴿الْقَرَارِ﴾^(٩)؛

(١) المعروف في تصانيف النحاة أفراد باب الإمالة عامة والراء خاصة، كما في الكتاب (١١٧/٤)، والمقتضب للمبرد (٤٢/٢)، والمفصل للزمخشري (ص ٤٧١) وغيرها، ولا يُعرف أفراد النحاة بابًا لترقيق الراء وتفخيمها، بل هو خاص بالقراء، انظر: التبصرة لمكي (ص ١٠٧)، والتيسير (ص ١٩٢)، والنشر (٢/٩٠).

(٢) الفاتحة ١ وغيرها.

(٣) وهو ما يسمّى الحَضْرَمَةَ، انظر: النشر (١/٢١٩).

(٤) كذا في الأصل، وعادة المصنّف عند إرادة الدالّ تقييدها بالمهملة، وقد ذكر الجاحظ في البيان والتبيين (١/٥٢) أنّ من اللّغ في الراء جعلها ذالًا، فلعلّه الدال في الأصل تصحيف من الدال، والله أعلم.

(٥) انظر: المنح الفكرية (ص ١٠٩)، وجهد المقل (ص ١٥٦).

(٦) تحرّف في الأصل إلى: «وكذلك»، والتصويب من الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٩٦) وغيره.

(٧) آل عمران ٧٥.

(٨) يعني: الراء المفتوحة، وذلك إذا كانت الراء مكسورة فحسب، انظر: الإيضاح في شرح

المفصل (٢/٢٩٦)، والنشر (٢/٥٨).

[الراء]

الراء: مجهورة، منفتحة، مستفلة، متكررة، متفشية^(١) - قال سيبويه: «الراء تدغم في اللام ولا في النون؛ لأن الراء مكررة فهي تنفسي»^(٢) - ذوقية، بين رخوة والشديدة، يصعب اللفظ بها لتكريرها، وهو تردُّد اللسان بها^(٣).
ولصعوبتها يغلط الناس فيها: فقوم يجعلونها ياء^(٤)، وقوم يجعلونها يينا، وهو كثير في بغداد والموصل وحلب وغيرها، وقوم يجعلونها لامًا^(٥)، قوم يرققونها مطلقًا، وقوم يفخّمونها مطلقًا^(٦).
وسيبويه يسمي ترقيقها إمالة^(٧) كأنها تُمال عن مخرج المفخمة، لا أنها

(١) نقله ابن الجزري عن البعض في النشر (١/٢٠٥).

(٢) الكتاب (٤/٤٢٨) وفيه: «وهي تنفسي إذا كان معها غيرها» اهـ، وانظر شرح كتاب الإدغام للسيرافي (ص ١٥١).

(٣) تقدّم الكلام على التكرير في (ص ١٠٥).

(٤) تصحّف في الأصل إلى: «باء» والتصويب من الكتاب (٤/٤٥٣) وسبب ذلك هو اللثغة، وانظر البيان والتبيين للجاحظ (١/٥٢).

(٥) انظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا (ص ٨٩-٩٠)، والموضح (ص ١١٢)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٤/١٥٧٩)، وعُرر الخصائص الواضحة للوطواط (ط دار الكتب العلمية ص ٢١٧).

(٦) تكرر قوله: «وقوم يجعلونها لامًا» إلى هنا في الأصل بسبب انتقال نظر الناسخ.

(٧) لم نقف - مع طول بحث - على تسمية سيبويه ترقيق الراء بالإمالة، أمّا ما ذكره سيبويه من إمالة الراء في الكتاب (٤/١٣٦) فإنه يعني به الإمالة الحقيقية التي هي ضدّ الفتح، وقد أطلق بعض المصنّفين على ترقيق الراء إمالة كمكي في الكشف (١/١٠٩) والداني في الموضح في الفتح والإمالة (ص ٣١٨).

المنطبقة مع إبقاء الإطباق، فقيل: الإطباق صفة في الحرف ولا يكون إلا بها، فيجب حصوله عند حصولها فيتنافى مع الإدغام؛ لأنه يجب بالإدغام إبدال حروف الإطباق إلى الحرف المدغم فيه، فيؤدي إلى أن تكون موجودة غير^(١) موجودة وهذا تناقض، ومن^(٢) أجاب بأن الإطباق في المنطبقة كالغنة في النون-وكما أمكن مجيء الغنة عند حروف الإخفاء من غير نون، فلا يبعد حصول الإطباق بعد إدغام حروفه-فليس على بصيرة؛ لأن الغنة لا يتوقف حصولها على حصول النون بل تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون، وسببه أنها تخرج من الخيشوم والنون من الفم، فأمكن انفراد الغنة عنها، نعم لا تتبين النون إلا بالغنة، ولا يلزم من التلازم من [١٦ / أ] أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر، وذلك بخلاف الإطباق؛ لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك الأعلى عند التصويت بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلا بنفس الحرف؛ إذ ليس هو أمراً آخر، ولذلك عدّها المحققون حرفاً مستقلاً وإن كانت الغنة تلازمها.

وأشبه ما يُجاب به أنه ليس إدغاماً، إلا أنه لما اشتد التقاربُ وأمكن الإتيان بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان-كان كالنطق بالمثل بعد المثل، فأطلق عليه الإدغام، ولذلك يُحسُّ الإنسان من نفسه بالضرورة عند قوله: ﴿أَحَطْتُ﴾^(٣) [النُّطْقُ]^(٤) بالطاء حقيقةً وبالتاء بعدها، فلا يجوز أن يُقال:

(١) تحرّف في الأصل إلى: «عند» والتصويب من الإيضاح لابن الحاجب.

(٢) لعله سقطت الواو من الأصل، واستدركتها من الإيضاح.

(٣) النمل ٢٢.

(٤) تكملة من الإيضاح. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية.

[الطاء]

الطاء المهملة: مجهورة، شديدة، مطبقة، مستعلية، مقلقة.

فينبغي أن يُشير إلى إطباقها في مثل ﴿بَسَطَتْ﴾^(١) و﴿فَرَطْتُمْ﴾^(٢)،
﴿فَرَطْتُ﴾^(٣)، ولا يُدغمها من غير إطباق؛ بل يُطبِقُ لسانه على ما يحاذيه من
الحنك الأعلى، ثم يلفظُ بالتاء مُشدَّدةً مبيَّنةً^(٤).

قال سيبويه في أفحص سألماً: «فتصيرُ سينا»^(٥)، ويدعُ الإطباق على حاله،
وإن شئت أذهبته، وتقول: أفحص زرده، وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه
مع السين أمثل قليلاً؛ لأنها مهموسةٌ مثلها، وكلُّه عربيٌّ»^(٦)، وقال أيضاً في
أحفظ ذلك: «فتدغمُ وتدعُ الإطباق، وإن شئت أذهبته، وتقول: أحفظ ثابِتًا،
وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع التاء كإذبابه [من الطاء مع التاء]»^(٧)
هذا نصُّ سيبويه^(٨).

وقد اعتُرِضَ على النحاة والقراء في إطلاقهم الإدغام على الحروف

(١) المائة ٢٨.

(٢) يوسف ٨٠.

(٣) الزمر ٥٦.

(٤) انظر: الرعاية (ص ٢٠٠)، والتحديد (ص ١٤٠).

(٥) ولذا كُتِبَتْ على اللفظ في الكتاب: «أفحصاًلماً».

(٦) الكتاب (٤/٤٦١).

(٧) تحرّف ما بين المعقوفتين في الأصل إلى: «مع الطاء والتاء» والتصويب من الكتاب

(٤/٤٦٢).

كَانَ يُدْعِمُهَا، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو ثِقَةً، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ، وَالثَّقَةُ لَا يُرَدُّ نَقْلُهُ، وَالْقِرَاءَةُ
سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ وَنَقْلٌ، وَمَا قَالُوهُ قِيَاسٌ، وَالنَّقْلُ رَاجِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ بِإِجْمَاعٍ مِنْ
الْقِرَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالنَحَاةِ وَالْأَطْبَاءِ: فَالْفُقَهَاءُ سَمَّوْا مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ تَعْبُدًا
وَأَخَذُوا بِهِ، وَالنَحَاةُ سَمَّوْهُ شَاذًا وَأَخَذُوا بِهِ، وَالْأَطْبَاءُ سَمَّوْهُ خَاصِيَّةً وَأَخَذُوا
بِهِ، وَمَا مِنْ عِلْمٍ إِلَّا وَفِيهِ مِثْلٌ هَذَا، وَلَوْ اعْتَرَضَ بِمِثْلِ هَذَا عَلَى الْمُطَرِّدِ لِبَطْلٍ
أَكْثَرُ الْعُلُومِ وَالصَّنَاعَاتِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرَزَ مِنْ إِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ الْحَرَكَةِ إِذَا سَكَنْتَ وَوَقَعَ بَعْدَهَا
حَرْفٌ قَوِيٌّ، أَوْ بَعِيدٌ الْمَخْرَجِ مِنْ مَخْرَجِهَا ك: ﴿الْأَرْضِ﴾^(١)، ﴿وَالزَّوَادَا﴾^(٢)؛
فَإِنَّهُ رُبَّمَا اشْتَغَلَ بِقُوَّةِ الضَّادِ وَالصَّادِ فَحَرَّكَ الرَّاءَ^(٣).

(١) البقرة ١١ وغيرها.

(٢) التوبة ١٠٧.

(٣) انظر: التحديد (ص ١٥٢).

[الدال]

الدال المهملة: مجهورة، شديدة، منفتحة، مقلقلة، مستقلة.

فإذا جاورت^(١) الخاء المعجمة أو الجيم أو القاف أو الفاء- فيحترز من إشمائها شيئاً من التاء المثناة؛ لاتفاق التاء والحاء والحاء والفاء في الهمس السهل^(٢)؛ فتجذب^(٣) الدال القويّة بالجرير إلى التاء المهموسة، كقوله: ﴿أَدْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾^(٤)، ﴿وَأَدْخِلِي جَنَّتِي﴾^(٥)، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾^(٦)، ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى﴾^(٧)، ﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٨)، ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾^(٩).

وكذلك عند الهمزة مثل: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُودَ﴾^(١٠)، ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ﴾^(١١) بل يلفظ بها ساكنة صافية من التاء مبيّنة بيانا حسنا، وكذلك عند

(١) تصحّف في الأصل إلى: «جاوزت».

(٢) يعني: السهل على اللسان.

(٣) أي: هذه الحروف.

(٤) التحريم ١٠.

(٥) الفجر ٣٠.

(٦) التوبة ١٢٨.

(٧) الأنعام ٩٤.

(٨) الزمر ٥٠.

(٩) ص ٣٤، انظر: التحديد (ص ١٣٩).

(١٠) النمل ١٥ وغيرها.

هو أمرٌ آخرٌ مغايرٌ للطاء؛ لأنَّ الإطباقَ رَفَعَ ظَهْرَ اللِّسَانِ إِلَى مَا يَحَادِقُهُ مِنَ الحَنْكِ، ومَخْرَجَ الطَّاءِ طَرَفَ اللِّسَانِ وَأَصُولَ الشَّاهِبِ، فَالْمَخْرَجُ مُخْتَلِفٌ، فَيُمْكِنُ التَّلْفِظُ بِالنَّاءِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ؛ لِأَنَّ "مَخْرَجَهَا مَخْرَجَ الطَّاءِ، فَتَلْفِظُ بِالنَّاءِ بَعْدَ أَنْ تُطْبِقَ ظَهْرَ اللِّسَانِ الَّذِي هُوَ أَدْخَلَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ فَتَأْتِي بِالْإِطْبَاقِ، ثُمَّ تَلْفِظُ بِالنَّاءِ مَدْعَمَةً فِي النَّاءِ الأُخْرَى، فَإِنَّ الإِطْبَاقَ يَنْفَكُ عَنِ الطَّاءِ وَإِنْ كَانَتِ الطَّاءُ لَا تَنْفَكُ عَنِ الإِطْبَاقِ، وَلِهَذَا أَمْكِنَ انْفِكَائَ الغَنَّةِ عَنِ النُّونِ وَإِنْ كَانَتِ النُّونُ لَا [١٦/ب] تَنْفَكُ عَنِ الغَنَّةِ؛ لِأَنَّ التَّلَازُمَ لَيْسَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

وَالكَلَامُ عَلَى النُّونِ وَالغَنَّةِ لَهُ فَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ بِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ".

وَلَوْ لَا إِطْبَاقُ الطَّاءِ لَصَارَتْ دَالًّا مَهْمَلَةً^(١)، وَيَسْبَغِي أَنْ يُعْتَمَدَ بَيَانُهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ، نَحْوُ «شَطَطًا»^(٢)، وَ«أَنْ يَنْظُوفَ بِهِمَا»^(٣).

وَيَحْتَرِزُ مِنْ إِخْرَاجِ الطَّاءِ مِنْ ظَهْرِ اللِّسَانِ فَتَشْبَهُ الدَّالَّ أَوْ الطَّاءَ، فَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: «الْبَصْرَطُ»^(٤) فَيَجْعَلُ الطَّاءَ بَيْنَ الطَّاءِ وَالدَّالِّ.

(١) نَحَرَفَ فِي الأَصْلِ إِلَى: «لَا».

(٢) انظُرْ: (ص ٢٣٨).

(٣) الكِتَابُ (٤/٤٣٦).

(٤) الكَهْفُ ١٤ وَغَيْرُهَا.

(٥) البَقْرَةُ ١٥٨، انظُرْ: الرَّعَايَةَ (ص ١٩٨).

(٦) الفَاتِحَةُ ٦ وَغَيْرُهَا. المَكْتَبَةُ العَالِمِيَّةُ لِكُتُبِ التَّجْوِيدِ والقَرَاءَاتِ عَلَي الشَّبَكَةِ العَنكَبُوتِيَّةِ

الطاء مدغمة؛ لأن إدغامها يُوجب قلبها إلى التاء بعدها^(١)، وقد عَلِمَ أنها لم تُقلَّب تاءً، ولا يصحُّ أن يقال: ثمَّ حرفٌ آخِرٌ أدغَمَ في التاء مع بقاء الطاءِ الأولى؛ لِما يُؤدِّي إليه من إدغامِ الحرفِ وإظهاره في حالةٍ واحدةٍ، ولِما يُؤدِّي إليه من اجتماعِ الساكنين، وذلك فاسدٌ؛ فثبتَ أنَّ الأمرَ على ما ذُكِرَ من أنَّ الطاءَ مبيَّنةٌ، وإنما اشتدَّ التقاربُ حتى نُطِقَ بالتاءِ بعدها من غيرِ فصلٍ، فأطلقَ عليه لفظُ الإدغامِ.

هذا آخِرُ كلامِ المعترضِ والمجيبِ^(٢).

لكنني أقول: إنَّ الطاءَ مدغمةٌ في التاءِ، والإطباقُ باقٍ؛ لأنني أحسُّ إذا قلتُ: ﴿أَحَطْتُ﴾ بتشديدِ حرفٍ، فإمَّا أن تكونَ التاءُ أو الطاءُ، وليس هو الطاءُ فتعيَّن أن تكونَ التاءُ، وإنما قلتُ: إنه ليس هو الطاءُ؛ لأنَّ التاءَ ضميرُ الفاعلِ، فيلزمُ أن يكونَ الحرفُ الذي قبلها ساكنًا، والساكنُ لا يُدغَمُ فيه، وقولُه^(٣): «يُحسُّ الإنسانُ من نفسه بالضرورة عندَ قولِه: ﴿أَحَطْتُ﴾ بالطاءِ، ممنوعٌ، وإنما يُحسُّ بالإطباقِ فقط، وأما الطاءُ فإنها قد صارت تاءً وأدغمت في التاءِ التي بعدها، وكذلك قولُه: «وقد عَلِمَ أنها لم تنقلَّب تاءً» ممنوعٌ أيضًا فإننا نسمعُ التاءَ مشدَّدةً، وهذه حقيقةُ الإدغامِ، وقولُه: «لأنَّ الإطباقَ رفعُ اللسانِ إلى ما يحاذيه من الحنكِ عندَ التصويِّتِ بصوتِ الحرفِ المُخَرَّجِ غيرُ^(٤) مسلمٍ، وقولُه: «فلا يستقيمُ إلَّا بنفسِ الحرفِ إذ ليس هو أمرًا آخِرًا» ممنوعٌ، بل

(١) في الإيضاح: «إلى ما بعدها».

(٢) الاعتراضُ والإجابة كلاهما في الإيضاح لابنِ الحاجبِ (٥٢٨/٢).

(٣) يعني المعترضُ في كلامِ ابنِ الحاجبِ المتقدمِ.

(٤) تحرَّفَ في الأصلِ إلى: «عند» المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

﴿ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾^(١)، ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظَلَّمُونَ ﴾^(٢)، ﴿ حَتَّى تَضَعَ
الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾^(٣)، ﴿ أَوْعَظْتَ ﴾^(٤)، ﴿ أَعْرَضْتُمْ ﴾^(٥)، ﴿ وَخُضْتُمْ ﴾^(٦)؛ لقربِ
المخرج وامتيازِ الطاءِ بالإطباقِ والجهرِ، فتجذبُ التاءُ لضعفِها^(٧).

وينبغي أن يتنبه القارئُ لقوله: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾^(٨) فإنها تاءٌ أُدْغِمَتْ
في تاءٍ مثلها، وكذلك: ﴿ مَنِ الْأَمْرِ لَعِنْتُمْ ﴾^(٩) من العنتِ، وهو الهلاكُ^(١٠)،
وربَّما توهمَ أنها دالٌّ أُدْغِمَتْ في تاءٍ مأخوذٌ من العنادِ، وليس كذلك.

ويعلمُ أن قولَه: ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾^(١١) فعلٌ ماضٍ
مبني على الفتحِ مأخوذٌ من البياتِ، وإنما سكنتِ التاءُ للإدغامِ في قراءةِ أبي
عمروٍ وحمزةَ، وباقي القراءِ يفتحونها^(١٢) [١٧ / أ].

(١) القلم ١٠.

(٢) البقرة ٢٧٩.

(٣) محمد ٤.

(٤) الشعراء ١٣٦.

(٥) الإسراء ٦٧.

(٦) التوبة ٦٩.

(٧) أي: تجذبُ حروفُ الإطباقِ التاءَ إلى الطاءِ، انظر: الرعاية (ص ٢٠٦)، والتحديدُ
(ص ١٣٩).

(٨) التوبة ١٢٨.

(٩) الحجرات ٧.

(١٠) انظر: المفردات (ص ٥٨٩).

(١١) النساء ٨١.

(١٢) انظر: التيسير (مكتبة دارالعلوم) مكتبة التجويد (القراءات) علي الشبكة العنكبوتية

[التاء]

التاء المثناة من فوقها: مهموسة، شديدة، منفتحة، مستفلة، مهتوتة.

فإذا جاورتها الطاء ساكنة فتبينُ بيانًا حسنًا، ولا تُشَابُ بشيءٍ من الطاء المهملة، بل يُلفظُ بها في: ﴿فَرَطْتُ﴾^(١) مشددة مدغمة فيها الطاء مع بقاء إطباقها على ما ذُكِرَ في فصلِ الطاء^(٢).

وتبينُ أيضًا بعدَ الصادِ الساكنة، ولا تُشَابُ بشيءٍ من الطاءِ في مثل: ﴿حَرَصْتُ﴾^(٣) فإنها ضعيفةٌ والصادُ قويةٌ فيصعبُ بيانه، ولا يُقَرَّبُ الصادُ أيضًا من السينِ، بل يُلفظُ بكلِّ واحدةٍ منهما خالصةً؛ لأنَّ الصادَ حرفٌ قويٌّ بالإطباقِ والاستعلاءِ فيشبهُ الطاءَ فيهما، والتاءُ حرفٌ ضعيفٌ فيجذبُه الصادُ إلى الطاءِ، أو يجذبُ الصادُ التاءَ إلى السينِ؛ لموافقتهما^(٤) في الصغيرِ، وموافقةِ التاءِ في الهمسِ^(٥).

وكذلك إذا جاورتْ حرفَ إطباقٍ^(٦) مثل: ﴿فَأَخْتَلَطُ﴾^(٧)، ﴿مَنْ أَسْتَطَعَتْ﴾^(٨)،

(١) يوسف ١٠٣.

(٢) تقدّم قريبًا في (ص ١٦١).

(٣) الزمر ٥٦.

(٤) أي: الصاد.

(٥) انظر: الرعاية (ص ٢١٩).

(٦) أي: لا تُشَابُ بشيءٍ من الطاءِ أيضًا.

(٧) يونس ٢٤ وغيرها.

(٨) الإسراء ٦٤. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

النون لقرب المخرج، مثل: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(١)، ﴿قَدْ تَرَى تَغْلِبَ
وَجْهَكَ﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ﴾^(٣) يخلصها في ذلك كله من حس التاء^(٤).

(١) التوبة ٢٥.

(٢) البقرة ١٤٤.

(٣) النين ٥.

(٤) ذكر الفرطيني في الموضح أن الدال يجب أن تبيّن عند النون لئلا تنقلب نوّماً وتُدغم فيها.

[الظاء]

الظاء المعجمة: مجهورة، رخوة، مستعلية، مطبقة، ولولا إطباقها لصارت ذالاً معجمة^(١)، وهي تشبه الضاد في حسنها وجزسها^(٢).

ولمقاربتها الذال المعجمة في المخرج والجهر والرخاوة اشتبه على المبتدئين في قوله في سبحان [٢٠]: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ فظنوه بالذال، وإنما هو بالظاء من الحظر الذي هو المنع، بخلاف قوله تعالى في سبحان أيضاً [٥٧]: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ فظنوه بالظاء، وإنما هو بالذال من الحذر والتيقظ ضد الاسترسال^(٣).

وقوله: ﴿مِنْ ضَرِيْعٍ ۖ لَا يُسْمِنُ﴾^(٤) بالضاد أي ضعيف^(٥).

وربما ظهر لبعض المبتدئين أنه يجوز إدغام الظاء في التاء في قوله: ﴿أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ﴾^(٦)، وقد روي عن الكسائي إدغامها شاذاً^(٧).

(١) الكتاب (٤/٤٣٦).

(٢) انظر: الرعاية (ص ٢٢٠).

(٣) انظر: الرعاية (ص ٢٢١)، والطرازات المعلمة (ص ١٥٥)، والمنح الفكرية (ص ١٦٦).

(٤) الغاشية ٦، ٧.

(٥) انظر: المفردات (ص ٥٠٦).

(٦) الشعراء ١٣٦. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

(٧) انظر: الرعاية (ص ٢٢٢)، والتحديد (ص ١٤١)، وجامع البيان (٢/٦٦٤).

ولا تُشَمُّ شَيْئًا مِنَ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ فِي ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) بَلْ تُبَيِّنُ
صَافِيَةً خَالِصَةً مِنَ الدَّالِ.

وإذا كانت التاء مُشَدَّدةً مثل ﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقَرِّضُهُمْ﴾^(١) فينبغي أن تخلص من الدال؛ لاتِّحادِ المخرج وقوة الدال، فتشأبُ التاء شيئاً من الدالِ.
وكذلك تُخلصُ من الدالِ في مثل ﴿أَسْتَكْبِرَ﴾^(٢)؛ لوقوعها بين مهموسين، وهي مهموسةٌ أيضاً، وكذا تبيِّنُ عندَ القافِ، مثل ﴿الْأَثْقَى﴾^(٣)، ﴿أَعْطَى وَاتَّقَى﴾^(٤).

وكذا تُخلصُ من السينِ المهملة، فإنَّ بعضَ المغاربةِ يُشَمُّها شيئاً من السينِ.

ويخلصُها من الدالِ في افتعلَ واستفعلَ، مثل: ﴿أَعْتَدَى﴾^(٥) و﴿أَسْتَغْنَى﴾^(٦) و﴿أَسْتَوَى﴾^(٧) و﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٨) و﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾^(٩).

وتبيِّنُ التاءُ أيضاً في سورة ص [٢٩] في قوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾
وليس في القرآنِ مثلُها، بخلافِ التي في آخرِ سورةِ إبراهيمَ [٥٢]: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ فإنها مُدغمةٌ في إبراهيمَ.

(١) الكهف ١٧.

(٢) ص ٧٤.

(٣) الليل ١٧.

(٤) الليل ٥، انظر: التحديد (ص ١٤٠)، والموضح (ص ١٨٥).

(٥) البقرة ١٧٨ وغيرها.

(٦) عبس ٥ وغيرها.

(٧) البقرة ٢٩ وغيرها.

(٨) المائدة ٨٢ وغيرها.

(٩) النساء ١٧٦.

[الصاد]

الصادُ المهملةُ: مهموسةٌ، رخوةٌ، مستعليةٌ، مطبقةٌ، ذاتُ صغيرٍ، وهو الحسُّ الذي يُسمعُ عندَ النطقِ بها^(١)، فيَعتمدُ بيانها إذا سكنتُ [ب/١٧] قبلَ التاءِ المثناةِ، مثلُ: ﴿حَرَضْتُ﴾^(٢)، ومن إسمائها عندها^(٣) شيئاً من السينِ المهملةِ^(٤).

ويخلصُ صغيرها في مثلِ: ﴿الْصِرَاطُ﴾^(٥)، ويعتمدُ بيانها إذا تكررَتْ، مثلُ: ﴿بُنَيْنٌ مَرُوضٌ﴾^(٦).

ويعلمُ أنَّ قوله في سورةِ نوحٍ [٧]: ﴿وَأَصْرُوا﴾ إنما هو بالصادِ من الإصرارِ، خلافُ قوله في سورةِ المائدةِ [٥٢]: ﴿عَلَى مَا أَسْرُوا﴾ فإنه بالسينِ ضدَّ الجهرِ^(٧).

ويخلصُها من الزايِ في مثلِ: ﴿فَأَصْدَعُ﴾^(٨)، و﴿يُصْدِرُ﴾^(٩)، وفي كلِّ ما

(١) تقدّم الكلامُ على الصغيرِ في (ص ٩٩).

(٢) يوسف ١٠٣.

(٣) تحرّف في الأصلِ إلى: «عندنا».

(٤) انظر الموضح (ص ١٧٩).

(٥) الفاتحة ٦.

(٦) الصف ٤، انظر: الرعاية (ص ٢١٦).

(٧) انظر: الرعاية (ص ٢١٤)، والتحديد (ص ١٤٥)، وقد ذكِرَ فيهما جملةٌ مما قد يتفقُ لفظُهُ ويختلفُ معناه.

(٨) الحجر ٩٤.

(٩) القصص ٢٣.

[الناء]

الناء المثلثة: مهموسة، رِخوة، منفتحة، مستفلة، فيها نفخ يُشبهُ نفخ الفاء^(١)؛ ولهذا أُبدلت منها في: جَدَفَ وَجَدَثَ، وَفُومَ وَثُومَ في لغة قوم من العرب يُحفظُ ولا يُقاسُ عليها، وليس هذا مما نحن فيه^(٢).

فينبغي أن يجتهد في تخليصها من الذال المعجمة في مثل: ﴿الْتَفَّتِ﴾^(٣)، ويعتمد بيانها إذا تكررَتْ، مثل: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٤)، ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾^(٥).

(١) لأنها من الحروف المهموسة، انظر: الكتاب (٤/ ١٧٥).

(٢) انظر: سر الصناعة (١/ ٢٤٨)، والأبدال لأبي الطيب (١/ ١٨٧).

(٣) الفلق ٤.

(٤) المائة ٧٣.

(٥) البقرة ١٩١ وغيرها، انظر: الرعاية (ص ٢٢٣).

[الذال]

الذال المعجمة: مجهورة، رخوة، مستفلة، منفتحة.

فِيحْتَرِزُ مِنْ إِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ الشَّاءِ الْمَثْلَثَةِ؛ لِقَرَبِ مَخْرَجِهَا^(١)، نَحْوُ:
﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾^(٢).

وَيَحْتَرِزُ مِنْ إِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ الضَّادِ وَالظَّاءِ الْمَعْجَمَتَيْنِ فِي مِثْلِ:
﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾^(٣)؛ لِأَنَّهُمَا يَجْذِبَانِهَا إِلَيْهِمَا؛ لِقَوَّتَيْهِمَا وَقَرَبِ الْمَخْرَجِ،
وَكَذَلِكَ إِذَا جَاوَرَتِ الرَّاءَ، مِثْلُ: ﴿الْتُدْرُ﴾^(٤)، ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ﴾^(٥)، و﴿نَذَرْتُ
لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(٦).

وَكَذَلِكَ يَحْتَرِزُ مِنْ إِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ الظَّاءِ إِذَا جَاوَرَتِ اللَّامَ الْمَغْلَظَةَ،
مِثْلُ: ﴿أَخَذَ اللَّهُ﴾^(٧)، وَكَذَا عِنْدَ الْعَيْنِ مِثْلُ: ﴿مُدْعَيْنِ﴾^(٨).

(١) كذا في الأصل، ولعل صوابه: «مخرجهما».

(٢) البقرة ١٥٢.

(٣) الطلاق ٩.

(٤) الأحقاف ٢١ وغيرها.

(٥) الليل ١٤.

(٦) مريم ٢٦، انظر: التحديد (ص ١٤٢-١٤٣)، والموضح (ص ١٨١).

(٧) آل عمران ٨١ وغيرها.

(٨) النور ٤٩، انظر: الموضح (ص ١٨٢).

وينبغي أن يبينها بياناً حسناً إذا تكررَتْ، مثلُ: ﴿أَسَسَ﴾^(١)، و﴿لَمْ
يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾^(٢)، و﴿لَا مِسَاسَ﴾^(٣).

(١) التوبة ١٠٨، ١٠٩.

(٢) آل عمران ١٧٤.

(٣) طه ٩٧.

[السين]

السينُ المهملةُ: مهموسةٌ، رخوةٌ، منفتحةٌ، مستفلةٌ، ذاتُ صفييرٍ.

فإذا جاورتِ الطاءَ المهملةَ فلا يُشْمُها شيئاً من الصادِ المهملةِ، مثلُ:

﴿بَسَطْتَ﴾^(١) و﴿بَسَطَةٌ﴾^(٢)، ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا﴾^(٣)؛ لأنَّ الطاءَ مطبقةٌ مستعليةٌ

مقلقلةٌ، فتجذبُ السينَ إلى الصادِ؛ لِما بينَ الصادِ والطاءِ من المناسبةِ^(٤).

ويتنبهُ لقوله: ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ﴾^(٥) فإنه بالسينِ،

وكذلك ﴿وَالأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾^(٦) ويحترزُ من إشمائها شيئاً

من الزايِ في هذا لِما بينَ الجيمِ والزايِ من المناسبةِ.

وكذلك يحترزُ من إشمائها شيئاً من الزايِ عندَ مجاورةِ السينِ الجيمِ

مثلُ: ﴿المَسْجِدِ﴾^(٧)، ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٨)، ويحترزُ من إبدالِها ثاءً^(٩) في

مثلُ: ﴿المَسْجِدِ﴾ أيضاً.

(١) المائدة ٢٨.

(٢) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٣) الكهف ٩٧.

(٤) انظر: الرعاية (ص ٢١٢)، والتحديد (ص ١٤٧).

(٥) الأعراف ٧١.

(٦) المائدة ٩٠.

(٧) البقرة ١٤٤ وغيرها.

(٨) العلق ١٩.

(٩) تصحَّفَ في الأصلِ إلى: «ياء»، واللُّغَةُ في السينِ تكونُ بإبدالِها ثاءً كما في المثال المذكور،

انظر: البيان والتبيين (١/٥١).

سكنت فيه وبعدها دالٌّ؛ لأنَّ الزايَ مجهورٌ، والدالُّ^(١) مجهورٌ أيضًا،
والصادُ مهموسٌ، فتجذبُ الدالُّ الصادَ إلى الزايِ؛ لِمَا بينهما من التوافقِ،
وقد قرأ حمزةٌ والكسائيُّ بالإشمام^(٢).

أما ﴿مُصَيِّطِرٍ﴾^(٣) و﴿مُصَيِّطِرُونَ﴾^(٤) فإنه بالصادِ وبالسينِ^(٥).
وأما ﴿إِصْرِي﴾^(٦)، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾^(٧) فإنه بالصادِ بلا خلافٍ.

(١) في الأصل: «وبعدها ذال.. والذال» وهو تصحيفٌ؛ إذ لم تأتِ الصادُ ساكنةً وبعدها زايٌّ في القرآن، والله أعلم.

(٢) ومعهما خلفُ العاشرِ، ورُويسٌ في أحدِ الوجهين، انظر: الكتاب (٤/٤٧٧)، والتحديدُ (ص ١٤٦)، والنشر (٢/٢٥٠).

(٣) الغاشية ٢٢.

(٤) الطور ٣٧.

(٥) انظر: النشر (٢/٣٧٠).

(٦) آل عمران ٨١.

(٧) البقرة ٢٨٦.

[الواو]

الواو: مجهورة، رخوة، منفتحة، مستفلة، لينّة، تقبل الامتدادَ ليينها وسعة مخرجها وضعف الاعتماد [١٨ / أ] عليها؛ فإنَّ الشفتين لا تنطبقان عند النطق بها بخلاف الباء والميم.

فإذا سكنت وانضمَّ ما قبلها صارت حرفَ مدٍّ ولينٍ؛ لشبهها بالألف، فإذا جاء بعدها واوٌ من كلمةٍ أخرى فتخلَّص مما بعدها من غير إدغام، مثل: ﴿ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(١)، وذلك يُسمَّى تمكيناً^(٢)، وواو الصلة كذلك أيضاً مثل: ﴿ يُخْلِفُهُ وَهُوَ ﴾^(٣)، ﴿ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلُهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾^(٤)، لأنَّ المدَّ يمنع الإدغام: إمَّا لكونه صفةً زائدة كالإطباق، أو لأنَّه قائم مقام الحركة، أو لأنَّ المدَّ باعدَ بين المخرجين فلم يُدغم كسائر المتباعدات^(٥).

ولكون المدَّ قائم مقام الحركة لم تُنقل إليه الحركة، كما لا تُنقل إلى المتحرِّك، ولذلك أُدغم ثوبٌ بكسرٍ؛ للمدِّ الذي في الواو، فما كانه جُمع بين الساكنين.

وهذا التعليل منتقضٌ بياءِ ﴿ خَطِيئَةٌ ﴾^(٦)، وواوٍ مقرَّوةٍ فإنها تُدغمُ في

(١) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٢) كما في الأصل، وفي الموضح (ص ١٥٣) أنه يسمَّى تلييناً، فلعلَّ أحدهما تحرّف من الآخر.

(٣) ميسا ٣٩.

(٤) هود ٣.

(٥) تقدّم مثل هذا النصّ عند الكلام على الباء في (ص ١٤٠) فليراجع.

(٦) النساء ١١٢.

[الفاء]

الفاء: مهموسة، رخوة، مستقلة، منفتحة، فيها نفتح.

ولذلك ضُعِفَ إدغامُها في الباءِ في: «خَسِيفَ بِهِمْ»^(١)، ولم يَضْعُفْ إدغامُ الباءِ فيها في: «أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ»^(٢)، «وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ فَأَوْلِيكَ»^(٣).
 فيعتَمِدُ بيانها إذا تَكَرَّرَتْ، مثل: «فَلَيْسْتَغْفِرُ»^(٤)، «أَلَسَنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ»^(٥)، «وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلِ»^(٦)، «وَأَنْ يَسْتَغْفِرْنَ»^(٧).
 وكذلك في كلمتين، مثل: «خَلَّتِيفَ فِي الْأَرْضِ»^(٨)، «تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ [نُضْرَةَ النَّعِيمِ]»^(٩)، «تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(١٠) «الْمُنْكَرَ»^(١١)، «صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ»^(١٢).

(١) سبأ ٩.

(٢) الإسراء ٦٣.

(٣) الحجرات ١١، انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٥٣٠) وقد صحَّتِ القراءةُ عن الكسائيِّ بإدغامِ الفاءِ في الباءِ، فلا يُلْتَفَتُ إلى تَضْعِيفِ النحويين له أو وصفه بالقبح، قال ابنُ الحاجبِ في الإيضاح (٥/ ٥٢٥): «ولا تصلحُ نسبةُ القبحِ إلى قراءةٍ منقولةٍ عن أحدٍ من القراءِ السبعةِ بلا خلافٍ عنه فيها» اهـ وانظر: التيسير (ص ١٧١)، والنشر (٢/ ١٢).

(٤) النساء ٦.

(٥) الأنفال ٦٦.

(٦) الكهف ٣٢.

(٧) النور ٦٠.

(٨) فاطر ٣٩.

(٩) المطففين ٢٤.

(١٠) سقط ما بين المعقوفتين من الأصلِ بسببِ انتقالِ النظرِ فيما يظهرُ.

(١١) الحج ٧٢.

(١٢) الحج ٣٦.

[الزاي]

الزايُّ: مجهورةٌ، رخوةٌ، منفتحةٌ، مستفلةٌ، ذاتُ صغيرٍ.

فِيحْتَرِزُ مِنْ إِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ السِّينِ إِذَا جَاوَرَتِ الْجِيمَ، مَثَلُ: ﴿عَلَيْهِمْ
الرَّجْزُ﴾^(١)، و﴿عَذَابٌ مِّن رَّجْزِ أَلِيمٍ﴾^(٢)، وكذا إذا جاء بعدها الدالُّ المهملةُ،
مَثَلُ: ﴿تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾^(٣)، و﴿وَأَزْدَجَرَ﴾^(٤)، ويبيِّنُهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ، مَثَلُ:
﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾^(٥)، وكذا إذا وقع بعدها الجيمُ، مَثَلُ: ﴿يُزْجِي سَحَابًا﴾^(٦)،
وكذا قبلَ التاءِ، مَثَلُ: ﴿كَتَزَّتُمْ﴾^(٧).

(١) الأعراف ١٣٤.

(٢) سبأ ٥ وغيرها.

(٣) هود ٣١.

(٤) القمر ٩.

(٥) يس ١٤.

(٦) النور ٤٣.

(٧) التوبة ٣٥، انظر: الرعاية (ص ٢٠٩)، والتحديد (ص ١٤٩)، والموضح (ص ١٨٣).

وإذا اجتمع واوان متحركان مثل: «اللَّهُوُ وَمِنَ الْجَنَّةِ»^(١)، «لَحْدُ الْعَفْوِ
وَأَمْرٍ»^(٢)، «كَأَوَى ۝ وَوَجَدَكَ ضَالًّا»^(٣) فيلغظ بهما ميتين، وكذا إذا كانا في كلمة
واحدة وإحدهما ساكنة مثل: «يَلْبُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ»^(٤)، «مَا وَرَى غَنَّتُمَا»^(٥).

ولا يهمز - للرواية^(٦) - واو «وَرَى»^(٧)، ولا واو «وَأَكَلِ بِكُمْ»^(٨)، ولا
واو «وَعَدَ الْمُتَّقُونَ»^(٩)، ولا «لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ»^(١٠).

ويتنبه لقوله في حم المؤمن [٧٤] «بَلْ لَمْ نَكُنْ لَدَعْوًا» فيثبت واو
«لَدَعْوًا»؛ لأنه لا سبيل للجازم عليها، لأنه قد جزم «نَكُنْ».

ولا يمدُّ الواو^(١١) في «تَحْدُورًا»^(١٢)، و«مَنْصُورًا»^(١٣) وشبهه، بل يلغظ

(١) الجمعة ١١.

(٢) الأعراف ١٩٩.

(٣) الضحى ٦-٧.

(٤) آل عمران ٧٨.

(٥) الأعراف ٢٠، انظر: الرعاية (ص ٢٣٧).

(٦) قوله: «للرواية» فيه إشارة إلى صحة الهمز في هذه الكلمات لغة، انظر: الإيضاح لابن
الحاجب (٢/٣٩٩) فما بعدها.

(٧) الأعراف ٢٠، انظر: الرعاية (ص ٢٣٧).

(٨) السجدة ١١.

(٩) الرعد ٣٥ وغيرها.

(١٠) التكاثر ٦.

(١١) أي: مدًا زائدًا على المد الطبيعي كما سيبينه المصنف.

(١٢) الإسراء ٥٧.

(١٣) الإسراء ٣٣.

على الأصلي لقوته، وحذفوا الهمزة ك: ﴿شَيْءٍ﴾^(١) و﴿سَوْءَةً﴾^(٢)، وأدغموا الزائد لضعفه عن تحمُّل الحركة، وقد أُشِرْتُ إلى شيءٍ من هذا في الياء إذا التَّقَّتْ الياء^(٣).

فإن انفتح ما قبل الواو الساكنة، مثل: ﴿أَتَقُوا وَءَامَنُوا﴾^(٤) و﴿عَصَا وَكَانُوا﴾^(٥) فإنها تُدْغَمُ في الواو التي بعدها؛ لأنها صارت حرفاً صحيحاً يقبل نقل الحركة إليه^(٦)، مثل: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾^(٧) فزال أثر المد الذي كان فيه. وينبغي أن يتنبه [ب / ١٨] للحرف المضموم قبل الواو، مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾^(٨) فيضمُّ الدال ولا يبلغ بضمِّتها الواو.

ويجتهد أيضاً في ضمِّة الحرف المضموم قبل الواو ولا يسكنه، ولا يمطله حتى يصير واواً مثل: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ﴾^(٩)، وتخليص الواو من الضمِّة والضمِّة من الواو أصعب من تخليص الواو من الواو.

(١) البقرة ٢٠.

(٢) المائدة ٣١.

(٣) انظر: (ص ١٤٠).

(٤) المائدة ٩٣.

(٥) البقرة ٦١ وغيرها.

(٦) يعني على قراءة ورش، انظر: التيسير (ص ١٥٦)، والنشر (١/ ٤٠٨).

(٧) البقرة ١٤.

(٨) الفاتحة ٥.

(٩) المائدة ٩٠.

بدلِ الهمزة، وفيه جمعٌ بين إعلالين في حرفين: تغييرُ الهمزة والإدغام، وإنما احتملوا هذين التغيرين لأنهم إن ألقوا حركة الهمزة على ياءٍ ﴿خَطِيئَةٌ﴾، وواوٍ مقروءةٍ حرَّكوا ساكنًا ميتًا لا أصلَ له في الحركة، زائدًا^(١) على بنية الكلمة، فهو كالفِ خالدٍ إذا قلتَ: خَوَالِدُ، بخلافِ إدغامِهما فإنه يبقى عليهما سكونُهما، وإن لِينُوا الهمزة قُرِبَتْ^(٢) من الساكنِ وقبلها ساكنٌ، فيقربُ من اجتماع الساكنين، ولقربها من الساكنِ لم يُبدَأْ بالمليئة، وأيضًا فإنَّ هذه الهمزة قبلها ياءٌ أو واوٌ، فلو لِينَاها لَزِمَ

قلبها ياءً في ﴿خَطِيئَةٌ﴾ وواوًا في مقروءةٍ؛ لأنها مفتوحةٌ، وتلينُ المفتوحة إذا انكسر ما قبلها جعلها ياءً مثل مِيَّةٍ، وإن انضمَّ ما قبلها جُعِلَتْ واوًا ك: فَوَادٍ، وَسُوَالٍ فُقُلِبَتْ بعدَ الياءِ ياءً، وبعدَ الواوِ واوًا على القياس؛ لكونِ الواوِ بضمَّتَيْنِ، والياءِ بكسرتَيْنِ؛ أو لأنَّ ضمةَ راءٍ مقروءةٍ، وكسرَ طاءٍ ﴿خَطِيئَةٌ﴾ كأنها قد وَلِيَتْ الهمزة المَلِيئَةَ-لأنَّ الحاجزَ غيرَ حصينٍ-فُقُلِبَتْ واوًا أو ياءً، ثُمَّ إنَّ واوَ مَقْرُوءَةٍ، وياءَ ﴿خَطِيئَةٌ﴾^(٣) في كلمةٍ واحدةٍ فنقلها^(٤) لازمٌ، بخلافِ ﴿الَّذِي يَشْفَعُ﴾^(٥) وشبهه؛ فإنه في كلمتين فيمكنُ تقديرُ الأوَّلِ منفصلًا من الثاني؛ فلهذا أُدْغِمَ المتصلُ دونَ المنفصلِ، وأيضًا فإنهم أرادوا أن يفرِّقوا بين الزائدِ والأصليِّ، فألقوا الحركة

(١) في الأصل: «زائد» ولا يصحُّ، والظاهرُ أنه سهوٌ من الناسخ.

(٢) تحرَّفَ في الأصلِ إلى: «فبريت».

(٣) النساء ١١٢.

(٤) كذا في الأصلِ، ولعله تحرَّفَ من «فنقلهما».

(٥) البقرة ٢٥٥.

[الباء]

والباء: مجهورة، شديدة، مستغلة، منفتحة، مقلقة.

فِيَتَحَفَّظُ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا مِنْ الْاعْتِمَادِ الْقَوِيِّ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُمْكِنُ وَقَوْعُهُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الشَّفَتَيْنِ يَنْطَبِقَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا، فَيَقْدِرُ اللَّافِظُ عَلَى شَدِّهِمَا بِهَا، وَالتَّمَكُّنُ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا فَيَتَوَقَّى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، مِثْلُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾^(١)، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٢).

وَرُبَّمَا اعْتَمَدَ الْقَارِئُ عَلَيْهَا فَحَرَّكَ السَّاكِنَ الَّذِي قَبْلَهَا، أَوْ لَكَزَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَرَكَةِ، وَذَلِكَ لِحْنٍ.

وَلِقُرْبِهَا مِنَ الْمِيمِ أُبْدِلَتْ مِنْهَا فِي بَنَاتٍ بَخْرٍ فَقَالُوا: بَنَاتٌ مَخْرٍ، سَحَابٌ [١٩/أ] بِيضٌ^(٣)، وَقَالُوا: خَاصِمَةٌ فَأَرْبَى عَلَيْهِ وَأَرْمَى عَلَيْهِ، بِمَعْنَى زَادَ عَلَيْهِ^(٤). وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ^(٥) بَيَانَهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ، مِثْلُ: ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾^(٦)، ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٧)، وَكَذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْلُ: ﴿سَبَبًا﴾^(٨)، وَ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ﴾^(٩).

(١) الفاتحة ١ وغيرها.

(٢) الفاتحة ٥.

(٣) أي: هي سحائب بيض يأتين في قُبُلِ الصَّيْفِ، انظر: الأبدال لأبي الطَّيِّبِ (١/٤١).

(٤) الأبدال (١/٣٧).

(٥) كذا في الأصل، والأكثر استعمال المصنَّفِ «يعتمد» في مثل هذا الموضع.

(٦) البقرة ١٧٦ وغيرها.

(٧) البقرة ٢٠.

(٨) الكهف ٨٤ وغيرها.

(٩) الحجرات ٧.

وإذا اجتمع واوان الأولى مشددة مثل: ﴿بِالْعُدْوِ وَالْأَصَالِ﴾^(١) فيلغظُ بكل واحدٍ منهما مبيّنةً مخلصَةً من الأخرى، ويعتمدُ بيانَ واوِ ﴿وَوُفِّيَتْ﴾^(٢)، ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾^(٣).

ويمكّنُ الواو الساكنة التي قبلها ضمةً-مثل: ﴿كَالُوا﴾، ﴿وَزَّنُوا﴾^(٤)، ﴿قَالُوا﴾^(٥)، ﴿كَانُوا﴾^(٦)-أكثرَ من تمكينِ التي قبلها فتحةً مثل: ﴿لَوْلَا﴾^(٧)، ﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾^(٨).

ولا يمدُّ الضمة إذا وقفَ على ﴿نُذِرِ﴾^(٩) و﴿الزُّبْرِ﴾^(١٠) و﴿نُكِرِ﴾^(١١).

(١) الأعراف ٢٠٥ وغيرها.

(٢) آل عمران ٢٥ وغيرها.

(٣) الكهف ٤٩.

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَّنُوهُمْ﴾ بالمطففين ٣.

(٥) البقرة ١١ وغيرها.

(٦) البقرة ١٠ وغيرها.

(٧) البقرة ١١٨ وغيرها.

(٨) البقرة ١٤.

(٩) القمر ٢١ وغيرها.

(١٠) القمر ٤٣ وغيرها.

(١١) القمر ٦، انظر: الموضع (ص ١٣٣).

بها ساكنة من غير زيادة مد على طبعها الذي لا تحصل إلا به.

وقوله: ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(١) يأتي بواو الصلاة بعد الهاء ساكنة، ويحذفها في الوقف، وكذا قوله: ﴿حَيْرًا يَرَهُ﴾^(٢)، و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾^(٣).

ويعلم أن قوله في سورة البقرة [٢٥]: ﴿وَأْتُوا بِهٖ مُتَشَبِهًا﴾ لا واو بين الهمزة والتاء.

ويعتمد بيان الواو المضمومة مثل: ﴿وَجُودٌ يَوْمِيذٍ﴾^(٤)، ﴿الْوُتْقِي﴾^(٥)، وبيان المكسورة مثل: ﴿وَجِهَةٌ﴾^(٦)، وكذا إذا سكنت وأتى بعدها واو أخرى وانضم ما بعدها مثل: ﴿لِيَسْتَوُوا وُجُوهُكُمْ﴾^(٧)، ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعَرَضُوا﴾^(٨).

ويعلم أن قوله في سورة النور [٣١] ﴿وَلْيُخْرِجْنِي بِخَائٍ مضمومة بعدها ميم مضمومة بعدها راء مكسورة جمع خمار^(٩)، مثل: كُتِبَ جمع كتاب، ولا واو بين الميم والراء.

(١) البلد ٧.

(٢) الزلزلة ٧.

(٣) الزلزلة ٨.

(٤) القيامة ٢٢ وغيرها.

(٥) البقرة ٢٥٦ وغيرها.

(٦) البقرة ١٤٨.

(٧) الإسراء ٧.

(٨) النساء ١٣٥، انظر: الرعاية (ص ٢٣٧).

(٩) انظر: المفردات (ص ٢٩٨).

ويتنبه لقوله في حم المؤمن [٢٢]: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ
بِالْبَيِّنَاتِ﴾ فإنه بميم الجمع في ﴿بِأَنَّهُمْ﴾^(١) بخلاف الذي في سورة التغابن
[٦] ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ﴾ فإنه لا ميم بعدها في: ﴿بِأَنَّهُ﴾.

ويتعمد^(٢) بيان الميم إذا تكررَتْ، مثل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَنَعَ مَنَعَ مَسْجِدَ
اللَّهِ﴾^(٣) فهذه قد اجتمع فيها ست ميمات إلى ميم ﴿مَنَعَ﴾، وقوله: ﴿وَعَلَى
أُمِّ مَيْمَنٍ مَّعَكَ﴾^(٤) اجتمع فيها ثمان ميمات إلى ميم ﴿مَّعَكَ﴾^(٥).

وتخليص الميم من الفاء أصعب من تخليصها من الواو؛ لأن الواو
تتجافى الشفتان عند النطق بها، والفاء بخلاف ذلك^(٦)، فيقرب المخرج
فيعسر التخليص؛ ولهذا اتفقوا على بيانها عند الواو، ولم يتفقوا على بيانها
عند الفاء^(٧).

وربما أراد المصنّف هنا الإظهار التام كمذهب مكّي، لكن ذلك إنما يختص بالميم
الساكنة في الأصل، لا التي في مثل ﴿أَعْلَمَ بِالشَّكِرِينَ﴾؛ فإنه مجمع على الإخفاء فيه
كما ذكر الإمام ابن الجزري في النشر (١/٢٢٢)، والله أعلم.

(١) تحرّف في الأصل إلى: «تأتيهم».

(٢) كذا في الأصل، والأكثر استعمال المصنّف «يعتمد» في مثل هذا الموضع، وقد تقدّم كثيراً.

(٣) البقرة ١١٤.

(٤) هود ٤٨.

(٥) الرعاية (ص ٢٣٤)، وانظر الموضع (ص ١٤٩).

(٦) أي: لا تتجافى الشفتان عند النطق بها.

(٧) تقدّم أن رواية إخفاء الميم عند الفاء غير صحيحة، وقد وصف المرادى إخفاء الميم عند

الواو بالشذوذ، انظر: المفيد (ص ١٤٨).

وأما عند الواو مثل: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾^(١)،
فإظهار الميم متفق عليه.

وذكر جماعة أن أبا عمرو أدغمها في الباء، مثل: ﴿أَعْلَمَ بِالشُّكْرِينَ﴾^(٢)،
وقال بعضهم: هذا إخفاء^(٣).

والصحيح أنه ليس إدغامًا ولا إخفاءً، وإنما هو ذهاب الحركة والميم
ظاهرةً باقيةً بحالها^(٤)، والعجب من الشاطبي كيف قال: «تخفى»^(٥) مع
تحقيقه وتحريره؟!^(٦)

وروي عن جماعة من القراء إخفاء الميم عند الباء مع إبقاء الغنة التي في الميم: روي عن
الدوري عن اليزيدي، ورواه أبو زيد عن أبي عمرو، وروي عن السوسي عن اليزيدي
أيضاً، وهو مذهب الكوفيين، ونص عليه سيويه أيضاً.

وروي عن الكسائي [إخفاء الميم عند] الفاء مع إبقاء غنة الميم، اه والله تعالى أعلم.

(١) البقرة ٣٨ وغيرها.

(٢) الأنعام ٥٣.

(٣) انظر: جامع البيان (١/٤٥٥).

(٤) قال بذلك السيرافي في شرح كتاب الإدغام من الكتاب (ص ٣٨٤).

(٥) يعني قوله في الشاطبية (البيت ١٥٢):

وتسكن عنه الميم من قبل بانها على إثر تحريك فتخفى تنزلاً

(٦) لم يظهر لنا وجه اعتراض المصنف على الشاطبي في تعبيره بالإخفاء؛ فإن التعيير

بالإخفاء أو الإدغام هو الشائع في كتب القراءات والتجويد، انظر: التحديد (ص ١٦٦)،

والموضح (ص ١٧٣)، وجامع البيان (١/٤٥٥)، والنشر (١/٢٢٢) وغيرها.

وبعض المصنفين يأخذون فيه بالإظهار التام كمكفي في الرعاية (ص ٢٣٢) وابن النائب

فيما نقله الداني عنه في التحديد (ص ١٦٦) وغيرهما، وهو والإخفاء صحيحان.

[الميم]

والميم: مجهورة، بين الرخوة والشديدة، منفتحة، مستفلة، فيها غنة تشبه غنة النون.

فإذا سكنت - وبعدها فاء أو واو - فينبغي أن تُخَلَّص الميم تخلصاً حسناً من غير أن تُحَرِّكَ أو تُشَابَ بشيء من الحركة، مثل: ﴿هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١)، ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا أَلْضَالِينَ﴾^(٢).

[وروي عن جماعة من القراء إخفاء الميم عند الفاء مع إبقاء الغنة التي في الميم: روي عن الدوري^(٣) عن أبي عمرو عن اليزيدي، ورواه أبو زيد^(٤) عن أبي عمرو، وروي عن السوسي عن اليزيدي أيضاً، وروي عن الكسائي مع إبقاء غنة الميم، وهو مذهب الكوفيين، ونص عليه سيويه أيضاً^(٥)].

(١) البقرة ٣٩ وغيرها.

(٢) الفاتحة ٧.

(٣) هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، أول من جمع القراءات، قرأ على إسماعيل بن جعفر والكسائي وغيرهما، قرأ عليه ابن فرح والحلواني وغيرهما، توفي سنة ٢٤٦ هـ. معرفة القراء (١/٢٢٠)، وغاية النهاية (١/٢٥٥).

(٤) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري النحوي، روى القراءة عن أبي عمرو والمفضل وغيرهما، روى القراءة عنه خلف البزار وأبو حاتم السجستاني وغيرهما، توفي سنة ٢١٥ هـ، غاية النهاية (١/٣٠٥).

(٥) كذا جاء ما بين المعقوفتين في الأصل، وهو ظاهر الاضطراب، والظاهر أنه قد وقع به تحريف وتقديم وتأخير بسبب انتقال نظر الناسخ عند كلمات متكررة، وهي: «إخفاء الميم عند»، «مع إبقاء»، «أيضاً»، وقد اجتهدنا قدر الاستطاعة في إعادة ترتيبه ليوافق ما في كتب النحو والقراءات، والنص المقترح هو:

إلى ما قبلها بعد حذف كسرة الشين، فاجتمع ساكنان: ياء أمشوا^(١) وواو الجمع، فحذفوا الياء، وكانت أولى بالحذف لأن الواو ضميرُ الفاعلِ فهي قوية، فإذا أمرت مبتدئاً قلت: إمشوا بكسرِ الهمزة.

وقد جاء ثلاثة أفعالٍ -خُذْ وَكُلْ وَمُرْ- مخالفةً للقياس^(٢)؛ فإنهم استقلوا عن كثرةٍ دورهن، فحذفوا فاءاتها فبقيت العينات متحركات، فاستغنوا عن همزة الوصل فلم يأتوا بها، وكان القياس أن يُقال: أُؤخذ، أُؤكل، أُؤمر، بهمزتين: الأولى مضمومة على القاعدة، والثانية ساكنة، ثم تُبدل الساكنة واواً على القاعدة في الساكنة التي قبلها ضمة، لكنهم رفضوا ذلك^(٣).

فإن وقع قبل الأولى حرف عطفٍ جاز أن يُلفظ بها في الأمر^(٤)، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(٥).

ويجوز حذفها أيضاً، قال الشاعر:

أرَيْتِ الأَمْرِيكَ بِصَرْمِ حَبْلِي مُرِيهِمْ فِي أَحَبِّهِمْ...^(٦)

(١) في الأصل: وامشوا.

(٢) أي لا تدخل عليها همزات الوصل للسبب الذي سيذكره المصنف، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٩.

(٣) ويجوز إثباتها في لغةٍ ضعيفة، قال سيويه: «وبعض العرب يقول: أُؤكل فيتم، كما أن بعضهم يقول في غد: غدو، اه الكتاب ٢١٩/٤».

(٤) أي في مادة أمر.

(٥) طه ١٣٢.

(٦) تنمة الشطر: «مُرِيهِمْ فِي أَحَبِّهِمْ بِذَلِكَ»، والبيت لابن الدمينية كما في ديوانه (ص ١٨٢)، وفيه: «أطعت الأَمْرِيكَ».

لأننا نقول: قدَرناها ساكنةً، ثم لما لفظنا بها حرَّكناها ولم نُنوِ سكونها؛ لعلمنا بأن الساكن لا [١٩/ب] يُبتدأ به^(١).

وكان الأصل أن نكسرَها على أصلِ التقاءِ الساكنين^(٢)، لكنَّا كرهنَّا الخروجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ لِثِقَلِ ذلك، فأَتْبَعْنَاهَا حركةَ الثالثِ؛ لأنَّ الساكنَ الذي بينهما ضعيفٌ بسكونه^(٣)، فكأنَّهما قد اجتمعا فصارَ مثلَ فِعْلٍ بكسرِ الفاءِ وضمِّ العينِ، وذلك مرفوضٌ في الأوزانِ.

واحترزنا بقولنا: «ضمًّا لازماً» من قوله: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾^(٤)، ﴿فَقَالُوا أَبْنُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٥) فإننا نبتدئُ فيهما وشبههما بالكسرِ؛ لأنَّ الضمَّةَ ليست لازمةً؛ لأنَّ الأصلَ امْشِيُوا، ابْنِيُوا، لكنَّهم استثقلوا الخروجَ من كسرٍ إلى ياءٍ مضمومةٍ كما استثقلوه في قاضٍ في الرفعِ^(٦)، فنقلوا ضمَّةَ الياءِ في: ﴿أَمْشُوا﴾

(١) لعلَّ عبارةَ السخاويِّ أوضحُ، حيثُ قال: «والجوابُ عن هذا: أنَّهم اجتلبوه ساكنًا على ما عليه الحروفُ في أصلها، ولم ينوُوا به السكون؛ لحصولِ العلمِ بأنَّه لا بُدَّ أن يتحركَ في هذا الموضعِ» اهـ، جمال القراء (ص ٧٣٣).

(٢) هذا جوابٌ على سؤالٍ يتبادرُ إلى الذهنِ، وهو: إذا ثبتَ أنَّ الهمزةَ أصلها السكونُ وأوَّلُ الفعلِ ساكنٌ، فلماذا تبعتِ الهمزةُ حركةَ ثالثِ الفعلِ، ولم تُكسِرْ على الأصلِ في التقاءِ الساكنينِ، فأجابَ المصنِّفُ بما يلي.

(٣) ولذلك عبَّرَ السخاويُّ بقوله: «والساكنُ كالميتِ ليس بحاجزٍ حصينٍ» اهـ، فتح الوصيد (٢/٦٩١).

(٤) ص ٦.

(٥) الكهف ٢١.

(٦) إذ أصلها: قاضِي.

[الهمزات]

ومما يحتاج إليه المقرئ معرفة الهمزات^(١)، وهي قسمان: همزة وصل، وهمزة قطع.

فهمزة الوصل: مضمومة، ومكسورة، ومفتوحة.

فالمضمومة: كل همزة أمر في فعل ثلاثي، الحرف الذي بعد حرف المضارعة منه ساكن، ثالث حروفه في يفعل مضموم ضمة لازمة، نحو: ﴿أَخْرَجَ﴾^(٢)، اَقْتُلْ، ﴿أَسْجُدُوا﴾^(٣)، وكذلك ﴿أَنْشُرُوا﴾^(٤) فيمن ضمَّ الشين^(٥).

وإنما حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين: هي وأوَّلُ^(٦) الفعل؛ لأنَّا اجْتَلَبْنَاهَا ساكنةً على أصل الحروف، ثم كَسَرْنَاهَا كما قُلْنَا: قَالَتِ الْمَرْأَةُ، وَقَامَتِ الْجَارِيَةُ، وَلَا يُقَالُ: لَا نَجْتَلِبُهَا ساكنةً؛ لأنَّا إِنَّمَا اجْتَلَبْنَاهَا فرارًا من التقاء الساكنين^(٧).

(١) اعتمد المؤلف في الأبواب القادمة اعتمادًا ظاهرًا على كتاب جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، بل إن ما كتبه يُعتبر اختصارًا له، ولذلك فعبارة هنا أغمض وأصعب.

(٢) الأعراف ١٨ وغيرها.

(٣) البقرة ٣٤ وغيرها.

(٤) المجادلة ١١.

(٥) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بخلف عن شعبة بضمَّ الشين، ويبتدون بضمَّ همزة الوصل، والباقون بكسرها ويبتدون بكسر همزة الوصل، انظر: التيسير (ص ٤٨٢)، والنشر (٢/ ٣٨٥).

(٦) في الأصل: «واو» والمثبت هو الصواب، والله أعلم.

(٧) هذا إشكال أورده ابن الأنباري على القائلين بأن أصلها السكون، وقد أورده من وجهين، انظرهما في: الإنصاف ٢/ ٧٤٠، وقد أجاب عنه المصنف بما يأتي.

تُكسِرُ في الابتداء، وتسقُطُ في الوصل، فإن كان الحرفُ الثاني في المستقبلِ همزةً قلبتها ياءً؛ لسكونها وانكسارِ همزةِ الوصلِ قبلها، نحو: ﴿أَتَيْتُ﴾^(١).

وكذلك الهمزةُ الداخلةُ على الفعلِ الثلاثيِّ المزيدِ فيه حرفانِ أو ثلاثة، نحو: ﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٢)، ﴿وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبْتُ﴾^(٣)، ﴿عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾^(٤)، ﴿أَصْطَفَيْكَ وَظَهَّرَكَ﴾^(٥)، كلها همزاتُ وصلٍ تسقُطُ في الوصل، وتثبتُ في الابتداءِ مكسورةً.

وكذلك همزاتُ المصدرِ^(٦) نحو: ﴿أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(٧)، ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾^(٨).

﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾^(٩)، ﴿أَنْفَطَرَتْ﴾^(١٠)، ﴿أَنْكَدَرَتْ﴾^(١١)، ﴿إِذِ

(١) يونس ١٥ وغيرها.

(٢) التوبة ٩.

(٣) البقرة ٢٨٦.

(٤) النمل ٥٩.

(٥) آل عمران ٤٢.

(٦) الخماسيِّ والسداسيِّ خاصةً.

(٧) البقرة ٢٠٧ وغيرها.

(٨) الأنبياء ٧٣، والهمزتان في ﴿إِقَامَ﴾ و﴿إِيتَاءَ﴾ همزتا قطعٍ لا وصلٍ، كما يفيدُه كلا:

المصنّف هنا.

(٩) الانشقاق ١.

(١٠) الانفطار ١.

(١١) التكوير ٢.

فَوْقِ الْأَرْضِ^(١)، ﴿أَضْطَرَّ﴾^(٢)، ﴿أَسْتَهْزِئُ﴾^(٣)، ﴿أَسْتَضِعُّوْا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)،
 ﴿أَسْتَجِيبُ﴾^(٥)، ضَمُّوا الثَّالِثَ مَعَ الْهَمْزَةِ نَحْوُ: انْطَلَقَ بَزِيدٌ، وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ
 نَحْوُ: تُجَوِّهَلْ فِي الْمَكَانِ، تُقَوِّتَلْ فِيهِ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِضَمِّ الْأَوَّلِ لِعَلِمِهِمْ بِأَنَّهَا
 تَسْقُطُ^(٦) فَلَا يَبْقَى دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ [أ/٢٠] إِذَا كَانَتْ
 مَضْمُومَةً، ثُمَّ طَرَدُوا الْحَذْفَ^(٧).

كُلُّ هَذِهِ هَمْزَاتُ وَصَلٍ تَسْقُطُ فِي الْوَصْلِ، وَتَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَضْمُومَةً،
 وَسُمِّيَتْ هَمْزَةً وَصَلٍ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَتَّصِلُ بِمَا بَعْدَهَا إِذَا سَقَطَتْ، وَقِيلَ:
 سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللِّسَانَ وَصَلَ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ.

وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ الْمَكْسُورَةُ: هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي
 ثَالِثُ حُرُوفِهِ فِي الْمَضَارِعِ مَفْتُوحٌ أَوْ مَكْسُورٌ، نَحْوُ: ﴿أَذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾^(٨)،
 ﴿أَرْكَبْ مَعَنَا﴾^(٩)، ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ﴾^(١٠) فَهَذِهِ كُلُّهَا هَمْزَاتُ وَصَلٍ

(١) إبراهيم ٢٦.

(٢) البقرة ١٧٣ وغيرها.

(٣) الأنعام ١٠ وغيرها.

(٤) القصص ٥.

(٥) الشورى ١٦.

(٦) يعني: همزة الوصل.

(٧) أي: تقديره، فلم يجعلوه قاصراً على همزة الوصل، بل طردوه لتدخل فيه تاء المطاوعة
 أيضاً كما في الأمثلة التي ذكرها المصنّف، والله أعلم.

(٨) طه ٢٤ وغيرها.

(٩) هود ٤٢.

(١٠) الشعراء ٦٣.

وكذلك تصريفُ خُذْ وكُلْ^(١).

فإن تحركَ أوَّلُ الفعلِ لم يُؤتَ بها للاستغناء عنها^(٢) نحو: بَعُ، وَقُلْ،
وَحَفُ، وَهَبُ.

وقيل^(٣): إنما اجْتَلِبَتْ متحرّكةً لئلا يجتمعَ ساكنانِ، وحُرِّكَتْ بالضمِّ
والكسرِ إتباعاً للثالثِ، وبالفتحِ دونَ الالتباسِ^(٤)، وقيل: إنما حُرِّكَتْ همزةُ:
اقتُلْ، اخرجْ إتباعاً للثالثِ، وكذلك الكسرُ إتباعاً في اضربْ، اجلسْ، وكانَ
القياس في يعلمُ أن يُفْتَحَ إتباعاً للفتحةِ، لكننا لو فعلنا ذلك لالتبسَ بفعلِ
المخبر عن نفسه إذا وقفنا^(٥)، فعدّلنا إلى الكسرِ لأنه أخفُّ من الضمِّ؛ ولأنَّ
الضمَّ يلبسُ بما لم يسمَّ فاعله إذا قلتَ: أَعْلَمُ أن زيدًا قائمٌ.

ومن همزاتِ الوصلِ المضمومةِ في الابتداءِ همزةُ الفعلِ الثلاثيِّ المبنيِّ
لِمَا لم يسمَّ فاعلهُ نحو: ﴿أَوْثِينَ﴾^(٦)، ﴿أَبْتَلِي الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٧)، ﴿أَجْتَثَّتْ مِنْ

(١) أي: في لحوقِ الضمائرِ بهما، فتقول: خذيهم وكليهم وغير ذلك.

(٢) أي: عن همزةِ الوصلِ.

(٣) هذا رأيُ الكوفيين، وهو أنَّ حركةَ همزةِ الوصلِ مبنيةٌ على عينِ الفعلِ.

(٤) أي: عندَ اتصالها بلامِ التعريفِ، والله أعلمُ.

(٥) لأنك إذا صُغْتَ الأمرَ من يعلمُ قلتَ: أعلمُ، فثالثه مفتوحٌ، فعلى قاعدةِ إتباعِ

الهمزةِ للثالثِ ينبغي أن تقولَ: أعلمُ يا محمد إذا أمرته بالعلمِ، فالتبسَ بصيغةِ

المضارعِ إذا أخبرتَ عن نفسك، وقلتَ: إني أعلمُ، فلذلك لم يبتدئوا بفتحِ الهمزةِ خشيةً

هذا الالتباسِ.

(٦) البقرة ٢٨٣.

(٧) الأحزاب ١١.

أحدها: همزة الرباعي:

فإنها في الفعل الماضي همزة قطع مفتوحة، نحو: أَكْرَمَ، و﴿أَمَاتَ وَأَخْيَا﴾^(١)، و﴿أَعْطَى﴾^(٢)، و﴿أَغْنَى وَأَقْنَى﴾^(٣)، فُتِحَتْ لأنها كالبدال من دَخَرَجَ، والسين من سَرَهَفَ^(٤).

وتُضَمُّ في كلِّ فعل مضارع كما تُضَمُّ جميع حروف المضارعة نحو: أنا أَكْرِمُ، وأنا أُعْطِي، وأنا أُدْخِرُجُ، وأنا أُسْرَهِفُ، فهي همزة قطع لأنها جاءت لمعنى - كالياء في: يقوم، والنون في: تقوم - ولم يُؤْت بها لسكون ما بعدها.

وَضُمَّتْ^(٥) فرقا [٢٠/ب] بين الداخلة على الثلاثي المجرد الخماسي بالزيادة نحو: انطلق، والسداسي بالزيادة نحو: استخرج.

وُخِصَّتْ بالضم لقلّة الرباعي وكثرة غيره، وقيل: خُصَّتْ بالضم القوي لأن همزته تسقط في المضارع ذي الهمزة - نحو: أَكْرِمُ - لاجتماع الهمزتين؛ لأن أصله أَكْرِمُ، ثُمَّ حُذِفَتْ مع بقية حروف المضارعة نحو: يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، وتُكْرِمُ^(٦) طُرْدًا للباب ليأتي على منهاج واحد.

(١) النجم ٤٤.

(٢) طه ٥٠ وغيرها.

(٣) النجم ٤٨.

(٤) يقال: سَرَهَفْتُ الصبي، أي: أحسنتُ غذاءه ونعمته، القاموس المحيط (س. ر. ه. ف).

(ص ٨١٩).

(٥) أي: همزة القطع الداخلة على الفعل المضارع الرباعي.

(٦) إذ أصلها أيضًا: هو يُكْرِمُ، أنت تُكْرِمُ، نحن نُكْرِمُ.

الداخلية على الأسماء والأفعال، وبين الهمزة الداخلية على الحروف،
وخصت بالفتح لكثرة وقوعها في الكلام طلباً للخفة.

فإن دخلت عليها همزة الاستفهام فإنها تُقلَّبُ ألفاً وتسهَّلُ في وجه، نحو:
﴿عَالَلَّهِ أَذِنَ لَكُمْ﴾^(١)، ﴿عَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، ﴿عَالْتَن﴾^(٣)، ﴿عَالسَّخِر﴾^(٤)
ولم تُحذف لثلاً يلبس الاستفهام بالخبر؛ فإن الهمزتين مفتوحتان^(٥).

فإن دخلت همزة الاستفهام على غير هذه الهمزة حُذفت وثبتت همزة
الاستفهام؛ للاستغناء عن همزة الوصل، نحو: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْب﴾^(٦)،
﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾^(٧)، ﴿أَسْتَغْفِرْتُمْ لَهُمْ﴾^(٨)، ﴿أَضْطَمَّتِ الْبَنَاتِ﴾^(٩)؛ لأن همزة
الوصل هنا ليست مفتوحة، فلا يلبس الاستفهام بالخبر.

أما همزة القطع وهي: التي ينقطع ما قبلها عما بعدها باللفظ بها، فأقسام:

- (١) يونس ٥٩.
- (٢) الأنعام ١٤٣ و ١٤٤.
- (٣) يونس ٥١ و ٩١.
- (٤) يونس ٨١، حيث قرأها أبو عمرو البصريُّ من السبعة بالمد على الاستفهام، التيسير (ص ٣١١)، وأبو جعفر من الثلاثة، النشر (١/٣٧٨)، فعدة مواضع الباب عندهما سبعة.
- (٥) بقي موضع سادس لم يذكره المصنّف، في النمل ٥٩: ﴿عَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، انظر: التيسير (ص ٣١٠)، النشر (١/٣٧٧).
- (٦) مريم ٧٨.
- (٧) البقرة ٨٠.
- (٨) المنافقون ٦.
- (٩) الصافات ١٥٣.

أَنْبَعَتْ أَشَقْنَهَا^(١)، كُلُّهَا هَمْزَاتُ وَصَلٍ تَثَبُّتٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَكْسُورَةٌ، وَتَسْقُطُ فِي الْوَصْلِ، وَإِنَّمَا أُتِيَ بِهَا لِسُكُونِ فَاءِ الْكَلِمَةِ.

وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿أَثَاقَلْتُمْ﴾^(٢)، ﴿أَذْرَأْتُمْ﴾^(٣)، ﴿أَدَارَكُوا فِيهَا﴾^(٤)، ﴿أَطَيَّرْنَا﴾^(٥)، ﴿أَزَيَّنْتَ﴾^(٦) كُلُّهَا هَمْزَاتُ وَصَلٍ تَسْقُطُ فِي الْوَصْلِ، وَتَثَبُّتٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَكْسُورَةٌ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ: هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَأَوَّلِ الْكَلِمَةِ.

وَكَذَلِكَ هَمْزَةُ ﴿أَبْنِ﴾^(٧) وَ﴿أَبْنَتْ﴾^(٨) وَ﴿أَمْرُؤًا﴾^(٩) وَ﴿أَمْرَأْتُ﴾^(١٠)

وَ﴿أَثْنَيْنِ﴾^(١١)، وَ﴿أَثْنَتَيْنِ﴾^(١٢)، وَ﴿أَسْمَ﴾^(١٣)، وَاسْتِ.

أَمَّا الْهَمْزَةُ الَّتِي مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ - مِثْلُ الرَّجُلِ، الْغُلَامِ - فَإِنَّهَا هَمْزَةُ وَصَلٍ: تَسْقُطُ فِي الْوَصْلِ وَتَثَبُّتٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَفْتُوحَةٌ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ

(١) الشمس ١٢.

(٢) التوبة ٣٨.

(٣) البقرة ٧٢.

(٤) الأعراف ٣٨.

(٥) النمل ٤٧.

(٦) يونس ٢٤.

(٧) البقرة ٨٧ وغيرها.

(٨) التحريم ١٢.

(٩) النساء ١٧٦.

(١٠) آل عمران ٣٥ وغيرها.

(١١) الأنعام ١٤٣ وغيرها.

(١٢) النساء ١١ وغيرها.

(١٣) المائدة ٤ وغيرها.

عَلَيْكُمْ غَضَبِي»، وفيها [٨١] ﴿وَمَنْ يَخْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾، وفيها [٨٤] ﴿عَلَىٰ أَثَرِي﴾، وفيها [٨٦] ﴿فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي﴾، وفي النور [٢] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، وفيها [٣] ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ﴾، وفيها [٥٥] ﴿يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ﴾، وفي القصص [٢٢] ﴿يَهْدِينِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾، وفي يس [٦١] ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي﴾، وفي ص [٤٥] ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾، وفي الزمر [٢٤] ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ﴾، و﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [٥٧]، وفي الدخان [٢٣] ﴿بِعِبَادِي﴾، وفي الرحمن [٤١] ﴿فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي﴾، وفي الصف [٥] ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾، وفيها [٦] ﴿بِرَسُولٍ يَأْتِي﴾، وفي المنافقين [١٠] ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ﴾، وفي الفجر [٢٩] ﴿فِي عِبَادِي﴾، وفيها [٣٠] ﴿وَأَدْخَلِي جَنَّتِي﴾، وقد ذكرت ياءاتٍ يقلُّ إشكالها؛ لأنَّ جماعة قرؤوا عليَّ فأشكلت عليهم، وتركت ياءاتٍ ربما أشكلت، ولكن على ضعفاء القراء.

أمَّا الياءات [٢١/أ] الساقطة في الوصل لملاقاة الساكن، وسقطت في الوقف أتباعاً لرسم المصحف، وقياس العربية إثباتها^(١):

ففي النساء [١٤٦] ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، وفي المائدة [٣] ﴿وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾، وفي الأنعام [٥٧] ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ بالضاد المعجمة^(٢)، وفي يونس [١٠٣] ﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ

(١) هذا مذهب القراء جميعاً عدا يعقوب، فإنه يُثبتها جميعاً وقفاً؛ لأنَّ قاعدته إثبات كل ياء سقطت للالتقاء الساكنين من غير تنوين إذا وقف عليها لزوال موجب حذفها وهو النقاء الساكنين، انظر: النشر (٢/١٣٨)، ولذا فهو يُثبت الياء وقفاً في كل هذه المواضع التي سيذكرها المصنّف وقد يوافق في بعض المواضع بعض القراء.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وعاصم ﴿يَقْضِ﴾ بضم القاف والصاد المهملة المشددة من

[اليباءات]

الياءات الثابتة وصلًا ووقفًا كثيرةٌ أذكرُ منها ما يُشكِلُ على كثيرٍ من الناسِ:

في البقرة [١٥٠] ﴿وَأَخْشَوْنِي وَلَا تَمْنَعِي نِعْمَتِي﴾، وفيها [٢٥٨] ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾، وفي آلِ عِمْرَانَ [٣١] ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾، وفي الأنعام: ﴿لَبِنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ [٧٧]، و﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ﴾ [١٥٨]، وفيها [١٦١] ﴿هَدَنِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١)، وفي الأعرافِ [٥٣] ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾، وفيها: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ [١٤٣]، ﴿فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [١٤٣]، وفيها [١٧٨] ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾، وفيها [١٥٠] ﴿أَسْتَضَعُّونِي﴾، وفيها [١٥٠] ﴿وَكَاذِبًا يَقْتُلُونَنِي﴾، وفي إبراهيمَ [٣٦] ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾، وفيها [٣٦] ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾، وفيها^(٢) ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾، وفي الحجرِ [٨٧] ﴿مِنَ الْمُتَنَانِي﴾، وفي النحلِ [١١١] ﴿تَأْتِي كُلَّ نَفْسٍ﴾، وفي سبحانَ [٥٣] ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وفي الكهفِ [٧٠] ﴿فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي﴾، وفيها [٧٠] ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ عندَ غيرِ ابنِ ذَكْوَانَ^(٣)، وفي مريمَ [٤٣] ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾، وفيها [٤٨]: ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ و﴿عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾، وفي طه [٩٠] ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾، وفيها [٧٢] ﴿إِنَّمَا تَقْضِي﴾، وفيها [٧٧] ﴿بِعِبَادِي فَأَضْرِبْ لَهُمْ﴾، وفيها [٨١] ﴿فَيَجِلَّ﴾

(١) جاءت الآية في الأصل: وهداني إلى صراط مستقيم!

(٢) في الحجر ٥٤، وليست في إبراهيم كما ذكر، ولعلَّ سببَ هذا الخلطِ هو انتقالُ النظر.

(٣) حيثُ قرأ الجمهورُ بإثباتِ الياءِ، وقرأ ابنُ ذكوانَ بخلافِ عن الأَخْفَشِ عنه بحذفِها، انظر:

ومن جملة همزات القطع إلا أنها مكسورة: همزات الأسماء الأعجمية، نحو: «إسراييل»^(١) و«إسناييل»^(٢) و«إسناييل»^(٣) و«إسناييل»^(٤) و«إسناييل»^(٥).

ومن همزات القطع الأصلية نحو: «أمن»^(٦)، و«أقل»^(٧)، و«أذن»^(٨) و«أني»^(٩)، و«أخذ»^(١٠) حكمتها حكم القاف من قعد، والضاد من ضرب فتبث وصلًا ووقفًا مفتوحة.

وكذلك الهمزة [من]^(١١) أن الثقلة والخفيفة المفتوحة والمكسورة كلها

همزات قطع.

(١) البقرة ٤٠ وغيرها.

(٢) إبراهيم ٣٩ وغيرها.

(٣) البقرة ١٢٤ وغيرها.

(٤) الأنعام ٨٤ وغيرها.

(٥) مريم ٥٦ وغيرها.

(٦) البقرة ٣٤ وغيرها.

(٧) الرحمن ٥٤ وغيرها.

(٨) البقرة ٢٨٣ وغيرها.

(٩) الأنعام ٧٦، ٧٧.

(١٠) يونس ٥٩ وغيرها.

(١١) النحل ١ وغيرها.

(١٢) آل عمران ٨١ وغيرها.

(١٣) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصل.

اتَّقُوا^(١)، و﴿تُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، و﴿تَأْتِي الْأَرْضَ﴾^(٣)، و﴿لَا تَبْتَغِي
الْجَاهِلِينَ﴾^(٤) ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾^(٥)، و﴿وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٦)، ﴿هَلْ
يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾^(٧)، و﴿يُلْقِي الرُّوحَ﴾^(٨)، ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ﴾^(٩)،
﴿تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ﴾^(١٠)، ﴿أَيْدِي النَّاسِ﴾^(١١)،

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾^(١٢)، ﴿[هَلْ] تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(١٣)،
﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١٤)، ﴿مُحِبِّي الصَّيْدِ﴾^(١٥)، ﴿مُعْجِزِي اللَّهِ﴾^(١٦)،

(١) مريم ٧٢.

(٢) الأنبياء ٨٨.

(٣) الرعد ٤١، والأنبياء ٤٤.

(٤) القصص ٥٥.

(٥) الروم ٤١.

(٦) الأحزاب ٤.

(٧) الزمر ٩.

(٨) غافر ١٥.

(٩) فصلت ٣٤.

(١٠) الدخان ١٠.

(١١) سبق ذكر هذا المثال، ولا يصح إرادة موضع الروم ٤١؛ لأنَّ ياءه مفتوحة، وهذا الباب
لما سَكَتَ ياءه.

(١٢) فاطر ١٢، وجاءت الآية في الأصل (ولا يستوي البحرين).

(١٣) الرعد ١٦.

(١٤) تكرر هذا المثال قريباً.

(١٥) المائدة ١.

(١٦) التوبة ٢، ٣.

على التي في النمل بالياء، وأمّا التي في الروم [٥٣] فوقفوا عليها بلا ياءٍ إلاّ الكسائيّ فإنه وقفَ عليها بالياءِ وبغيرِ الياءِ، فوافقَ حمزةً في إثباتِ الياءِ في أحدِ الوجهين، ووافقَ الجماعةَ في الوجهِ الآخرِ فحذفها، ووقفَ ابنُ كثيرٍ على ﴿يُنَادِ﴾ في سورةِ ق [٤١] بالياءِ دونَ الجماعةِ^(١)، وقوله في الصافاتِ [١٦٣]: ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ الكلُّ حذفوا الياءَ في الوقفِ والوصلِ^(٢).

وأما الياءاتُ التي سقطتْ لالتقاءِ الساكنِ لا لغيره وتثبتُ في المصحفِ: فالوقفُ عليها بالياءِ موافقةٌ لرسمِ المصحفِ، وهي^(٣):

في البقرة [٧١] ﴿وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ﴾، وفيها: ﴿يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾^(٤) [٧٣]، ﴿تُحْيِ الْمَوْتَى﴾ [٢٦٠]، و﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٩٦]، ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٦٩]، و﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ﴾^(٥)، ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ﴾^(٦)، و﴿أُوْفِي الْكَيْلِ﴾^(٧)، ﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ﴾^(٨)، و﴿يَشْوِي الْجُودَةَ﴾^(٩) ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ

(١) بخلفٍ عنه، انظر: التيسير (ص ٤٦٨)، ويعقوبُ بالياءِ على أصله، انظر: النشر (١٤٠/٢).

(٢) عدا يعقوبُ، فإنه على أصله كما سبق مراراً.

(٣) راجع: إيضاح الوقفِ والابتداءِ لابنِ الأنباريّ (٢٣٨/١).

(٤) جاءتِ الآيةُ في الأصلِ (ويحي الله الموتى)، بزيادةٍ وإِقْبَلِ الآيةِ.

(٥) المائدة ٥٤.

(٦) يونس ١٠١.

(٧) يوسف ٥٩.

(٨) مريم ٩٣.

(٩) الكهف ٢٩.

﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، وفي طه [١٢] ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾، وفي الحج [٥٤] ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى﴾، وفي النمل [١٨] ﴿عَلَى وَادِ الثَّمَلِ﴾ في غير قراءة الكسائي^(٢)، وفي القصص [٣٠] ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ﴾، وفي يس [٢٣] ﴿إِنْ يُرِذِنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ﴾^(٣)، وفي القمر [٥] ﴿فَمَا تُغْنِ التُّذُرُ﴾، وفي الرحمن [٢٤] ﴿الْجَوَارِ الْمُنشَآتِ﴾، وفي النازعات [١٦] ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾، وفي التكويد [١٦] ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾، وقرأ السوسي ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ۝ الَّذِينَ﴾ في الزمر [١٧-١٨] بالفتح، ووقف عليها بالياء، الباقون يحذفونها في الحالين^(٤).

أما قوله: ﴿بِهَدْيِ الْعُنَى﴾^(٥) فقرأها حمزة ﴿تَهْدِي﴾ بتاء مثناة من فوق بوزن تَضْرِبُ، وتَفْتِكُ في الموضعين، ووقف عليها بالياء، الباقون ﴿بِهَدْيِ﴾ بياء موحدة وبعدها هاء، وبعدها هاء ألف: اسم فاعل في الموضعين، ووقفوا

الْقَصَصِ، وقرأ الباقون بإسكانِ القافِ وكسرِ الضادِ المعجمةِ من القضاء، انظر: التيسير (ص ٢٧٦)، ومن الثلاثة قرأ أبو جعفرٍ بالصادِ، انظر: النشر (٢/٢٥٨).

(١) جاءت الآية في الأصل: (وكان حقاً علينا ننج المؤمنين).

(٢) حيث وقف الكسائي على موضع النمل خاصةً بالياء مثل يعقوب، والباقون بدون ياء، انظر: التيسير (ص ٢٠٥)، والنشر (٢/١٣٩).

(٣) هذا مذهب الجمهور، أما أبو جعفر فإنه يصلها بياء مفتوحة وإذا وقف أثبت الياء ساكنة، ويعقوب على قاعدته السابقة، انظر: النشر (٢/١٨٨).

(٤) ما ذكره المؤلف للسوسي هو ما في التيسير، انظره (ص ٤٣٩)، ومقصده بالفتح: فتح الياء بعد إثباتها وصلًا، أما في النشر فله الخلاف في إثباتها وصلًا ووقفًا، انظره (٢/١٨٩).

(٥) النمل ٨١، الروم ٥٣.

(الواوَات)

الواو منها ما هو متصل بالفعل، ومنها ما هو متصل باسم الفاعل^(١)،
 لثا لام الفعل فتحوا: « يَنْخُوا أُمَّةً مَا بِنَاءٌ وَيُنْبِتُ »^(٢)، و « لئن كان
 بزحوا أُمَّةً »^(٣)، « لئن لم يَنْخُوا السُّبْحَانُ »^(٤) فهذا يوقف عليه بالواو، لأنه مرسوم
 بالواو، وإنما سقط في الوصل لالتقاء الساكنين ولا موجب لحذفه، إلا الأربعة
 أفعال: « وَبَدَعَ الْإِنْسَانُ » في سحران (١١)، « وَبَدَعَ أُمَّةً السُّبْحَانُ » في صبح
 (٢١)، و « وَبَدَعَ النَّجْمَ » في القمر (٦)، و « وَبَدَعَ الزَّانِبِيَّةَ » في العلق
 (١٨) فهذه الأربعة الوقف عليها بلا واو أشأخا للرمس^(٥)، واعلم أن قوله:
 « وَبَدَعَ أُمَّةً السُّبْحَانُ » مرفوع، وليس معطوفاً على « وَبَدَعَ » لأن الله عز وجل
 يحجوا الساطل على كل تقدير من غير شرط.

وأما ما هو متصل باسم الفاعل فتحوا: « لَضَالُوا الْحَجِيمَ »^(٦)، و « ضَالُوا

(١) راجع لإيضاح الوقف والابتداء (١/٢٦٧).

(٢) الرعد ٣٩.

(٣) الأحزاب ٢١.

(٤) القمر ١٠٢.

(٥) نكلمة للإيضاح ينتصبها منهج المصنف.

(٦) إلا ما ذكره اللدائي من قرأه على أبي الحسن وأبي الفتح جميعاً يعطون بالثابت الواو في الوقف،
 نظراً مرفوعاً يعطون لللدائي (ص ٣٣)، وعُتِبَ عليه ابنُ الجزري فائلاً، وهو من القراءات، وقد
 قرأت به من طريقه، والقراءتين فارس في جامعهم بذلك عن ابنِ سنيود عن قبيل فخالق سائر
 الناس، اهـ النشر (٢/١٤١)، ولذلك لم يذكره ابنُ الجزري في حقيقته ولم يحول عليه.

(٧) المطففين ١٦.

و﴿يَقُومُوا﴾^(١)، و﴿رَبِّ أَرْجِفُونَ﴾^(٢)، و﴿رَبِّ أَحْكُم﴾^(٣) بحذفها؛ لأنها غير مرسومة في المصحف لأجل النقاء الساكنين، بدليل ﴿يَقُومُوا مَا لِي﴾ فإن الباء هنا تعاقب التوسين؛ لأنها بالإضافة، ولما كان التنوين يُحذف في النداء حذفت فيه الباء، وكذلك ﴿رَبِّ لِرَضِي﴾^(٤)، ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٥)، ﴿وَأَجْعَلْ رَبِّي رَضِيًّا﴾^(٦)، و﴿بِعِبَادٍ فَآتِفُونَ﴾^(٧) جميع ذلك بغير ياء وصلًا ووقفًا إجماعًا، وأما ﴿عِبَادِي﴾ في غير النداء فكلها ثابتة في الرسم، نحو: ﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾^(٨)، و﴿عِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٩)، ﴿مِنْ عِبَادِي الشَّاكِرِينَ﴾^(١٠)، فثبت وصلًا ووقفًا، إلا ﴿فَبَشِّرْ عِبَادًا﴾^(١١) فإن السوسي يفتحها في الوصل، وينفُ عليها بالياء، الباقيون يحذفونها في الوقف؛ لأنها عندهم غير مرسومة^(١٢).

(١) المائدة ٢١.

(٢) المؤمنون ٩٩.

(٣) الأنبياء ١١٢.

(٤) طه ٨٤.

(٥) مريم ٤.

(٦) مريم ٦.

(٧) الزمر ١٦.

(٨) الأنبياء ١٠٥.

(٩) كذا في الأصل، وهذا الموضع في سورة العنكبوت ٥٦، و﴿عِبَادِي﴾ بعد ياء النداء.

(١٠) سبأ ١٣.

(١١) الزمر ١٧.

(١٢) انظر: المفتح للذات (ص ٣١٢).

﴿الْمُقِيبِي الصَّلَاةِ﴾^(١)، ﴿مُهْلِكِي الْقَرَى﴾^(٢)، ﴿أَدْخِلِي الصَّرْحَ﴾^(٣)، ﴿فِي عِبَادِي﴾ ﴿أَدْخِلِي جَنَّتِي﴾^(٤)، الوقف على جميع هذه بالياء؛ لأنها مرسومة في المصحف بالياء، وكذلك ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في العنكبوت [٥٦]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ في الزمر [٥٣]، كلها يُوقَفُ عليها بالياء اتباعاً للرسم، أمّا قوله: ﴿يَعْبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ في الزخرف [٦٨] فإنَّ أهل الكوفة وابن كثيرٍ يحذفونها [ب/٢١] إلا أبا بكرٍ عن عاصم فإنه يفتحها في الوصل ويقف عليها بالإثبات، الباقيون يُسكِنونها في الوصل ويقفون عليها بالإثبات^(٥)، وأمّا ﴿يَعْبَادٍ فَاتَّقُونِ﴾ في الزمر [١٦] فتُحذفُ الياءُ فيهما وصلًا ووقفًا لجميع القراء^(٦).

وكذلك الوقف على المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ^(٧)، نحو: ﴿يَقُومُ مَا لِي﴾^(٨)،

(١) الحج ٣٥.

(٢) القصص ٥٩.

(٣) النمل ٤٤.

(٤) كذا جاء المثالان بين المعقوفتين في الأصل، وليس فيهما ياءٌ سقطت وصلًا لالتقاء الساكنين، ثم أثبتت وقفًا، ولعله وقع في الأصل خللٌ سبب هذا الإشكال، والله أعلم.

(٥) انظر: التيسير (ص ٤٥٦)، ومن الثلاثة أثبتتها ساكنة في الحالين رويس من غير طريق أبي الطيب، وأثبتها مفتوحة وصلًا أبو الطيب عن رويس وساكنة وقفًا كشعبة، وحذفها في الحالين خلف وروح، انظر: النشر (٢/١٧٥).

(٦) إلا رويسًا فقد ورد عنه إثبات الياء في ﴿يَعْبَادٍ﴾ في هذا الموضع بخلف عنه في الحالين، انظر: النشر (٢/١٨٦).

(٧) أي: بحذف ياء النداء وصلًا ووقفًا لجميع القراء أيضًا.

(٨) غافر ٤١.

وأما المعنى فإن هذه الفواصل كالقوافي في الشعر، جيء بها ليوقف عليها، ويناسب بعضها بعضاً، ألا ترى أن قوله ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّتِيرُ﴾^(١) مقابل ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾^(٢) وكذلك ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾^(٣) فكل واحدة مشاكلة للأخرى، وهذا من أحسن المشاكلات؛ لأن عدد كلمات كل واحدة مساوية للأخرى، وكذلك أكثر آيات القرآن، وبالوقف تبين هذه المعاني، وتليذ القراءة، ويظهر إعجازه ومقاصده، وفوائده وفرائده، فإن إعجازه بالرصف العجيب، والنظم الغريب، فإن كانت هذه بدعة فنعم البدعة هي^(٤).

وإذا لم يعرف القارئ الوقف والابتداء خلط المعاني وغيرها، وربما أحالها عن معناها، مثل قوله: ﴿تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾^(٥) لو وقف على ﴿وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ﴾ ولم يصل بقوله: ﴿النَّارُ﴾. وكذلك لو وقف على قوله: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾^(٦) لو لم يصله بقوله: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾. وكذا ﴿وَمَا أَوْلَاهُ﴾^(٧) ﴿جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(٨)، لو وصل لأوهم أن الواو

(١) المدثر ١.

(٢) المدثر ٢.

(٣) المدثر ٣-٥.

(٤) هذا تنزل من المصنف رَحِمَهُ اللهُ في مقام المناظرة.

(٥) الرعد ٣٥.

(٦) النساء ١١.

(٧) في الأصل: (فماواه) بالفاء، ولم يقع في القرآن بالفاء.

(٨) آل عمران ١٦٢ وغيرها.

[الوقف والابتداء]

ومما يحتاج إليه المقرئ معرفة الوقف والابتداء، وقد اختلف الناس في أقسامه، والمختار أن يكون أربعة أقسام: تام، وكاف، وحسن، وقبيح^(١)، وسأبين كل واحد منها بحد يميزه عن غيره. وللوقف أصل يشهد بشبوته خلافاً لمن قال: إنه بدعة^(٢)، وبيان ذلك من حيث النص والمعنى:

أما النص فقوله عليه الصلاة والسلام: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تُخْتَمِ آيَةٌ رَحْمَةً بِآيَةٍ عَذَابٍ، أَوْ آيَةٌ عَذَابٍ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ»^(٣)، قيل في تأويل هذا الحديث: ما لم يوصل لفظ العذاب بلفظ الرحمة وما أشبه ذلك، وقيل: معناه ما لم تقف^(٤) [٢٢/أ] وقفًا يخلط المعنى أو يحيله، أو يوصل وصلًا يخلط المعنى أو يحيله، وقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لرجل: «أكان كذا؟» فقال: «لا أصلحك الله»، فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قل: وأصلحك الله؛ لتفصل الدعاء لي من الدعاء علي»، وإذا لم يعرف القارئ الوقف والابتداء ربّما وقع في مثل هذا.

(١) انظر: جمال القراء (ص ٦٨٤).

(٢) حكى ذلك عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، نقل ذلك وأجاب عنه السخاوي في جمال القراء واختصره المؤلف هنا، انظر: جمال القراء (ص ٦٧٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في عدة مواضع منها: كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، برقم (٤٩٩١)، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، برقم (٢٧٠)، وأخرجه غيرهما أيضًا.

(٤) لم ينقط أو يضبط في الأصل، ووجهه أن يكون: «يوقف» والله أعلم.

النَّارِ^(١)، و﴿كَاشِفُوا الْعَذَابِ﴾^(٢)، و﴿مُرْسِلُوا الثَّاقَةَ﴾^(٣) فهذا كله يُوقَفُ عليه بالواو؛ لأنَّه مرسومٌ بالواو، وهو واو الجمع، أمَّا قوله: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) فإنه إن أُريدَ به عمرٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيوقَفُ عليه بلا واو؛ لأنه مفردٌ، وهو أيضًا مرسومٌ بلا واو، وإن أُريدَ به الجمعُ فيوقَفُ عليه بغيرِ واوٍ اتِّباعًا للرسم^(٥).

(١) ص ٥٩.

(٢) الدخان ١٥.

(٣) القمر ٢٧.

(٤) التحريم ٤.

(٥) انظر: المحرَّرَ الوجيزَ لابنِ عطيةَ (٨ / ٣٤٣).

وكذلك ﴿أَجْرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(١) ليس كافيًا؛ لأنه لا يحسنُ الابتداءُ بقوله: ﴿نُحِبُّ دَعْوَتَكَ﴾.

وقد يعرضُ للكافي أن يكونَ ضعيفًا كالحسنِ، ويعرضُ له أن يكونَ قويًا كالتمامِ.

وأما الحسنُ: فإن يكونَ الأوَّلُ كلامًا، والثاني ليس بكلامٍ^(٢)، أو لا يحسنُ الابتداءُ به كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣) فهذا كلامٌ مفيدٌ، ولكن قولُه: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ غيرُ مفيدٍ، ولا يحسنُ الابتداءُ به، وكثيرًا يشتبهُ الكافي بالحسنِ.

وأما القبيحُ: فهو الذي لا يفيدُ شيئًا كما لو قال: ﴿الْحَمْدُ﴾^(٤) ووقفَ [ولم يقلِ لله] ^(٥) و﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾^(٦) ووقفَ، ولم يقلِ: ﴿لَيْطَعَى﴾، و﴿إِذَا جَاءَ﴾^(٧)، ولم يقلِ: ﴿نَضْرُ اللَّهُ﴾، وهذا كثيرٌ.

وكذا الذي يُخلُّ بالمعنى، كقوله: ﴿قَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾^(٨) إذا لم يصله بما بعده، وكذا ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^(٩)، ولم يقلِ: ﴿إِنْ كَانَ لَعُرٍ﴾

(١) إبراهيم ٤٤.

(٢) إذا لا يحسنُ السكوتُ عليه.

(٣) الفاتحة ٢.

(٤) الفاتحة ٢ وغيرها.

(٥) تكملةٌ يقتضيها السياقُ، وليست في الأصلِ.

(٦) العلق ٦.

(٧) النصر ١.

(٨) الماعون ٤.

(٩) النساء ١١.

بالآخر من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى كقوله: ﴿ هُمْ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(١)،
﴿ وَلَا أَلْمَالِي ﴾^(٢)، وهو كثير في القرآن.

وأما الكافي: فإن يكون الأول كلامًا، والثاني كلامًا ويحسنُ الابتداء
بالثاني، وبينهما ربطٌ من جهة اللفظ أو المعنى، كقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا
أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٣) فواو العطف قد ربطت الثاني بالأول،
ويحسنُ الابتداء بالثاني، وبينهما رابطة، وكل واحد منهما كلامٌ فيكونُ كافيًا،
وقوله: ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ قد ربطت الواو، والضميرُ بينهما، ويحسنُ
الابتداء بالثاني فيكونُ كافيًا [٢٢ / ب].

أما [لو وقف]^(٤) على قوله: ﴿ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾^(٥) لكانَ حسنًا ولم
يكن كافيًا، فإن الأول كلامٌ والثاني كلامٌ، ولكن لا يحسنُ الابتداء بقوله:
﴿ يَسْتَغْفِرْكُمْ ﴾^(٦) متعًا حسنًا^(٧).

(١) البقرة ٥.

(٢) الفاتحة ٧.

(٣) البقرة ٤.

(٤) تحرف ما بين المعقوفين في الأصل إلى: «الوقف».

(٥) هود ٣.

(٦) في الأصل: (متعكم).

(٧) في جعل المصنّف الثاني - هنا وفي المثال التالي - كلامًا نظرًا، إذ شرط الكلام أن يتضمن

إسنادًا أصليًا ويكون مقصودًا لذاته، أما جملة الشرط وجوابه - أو جواب الطلب كما هنا -

فلا يصح تسميتها كلامًا لأن الإسناد بها ليس مقصودًا لذاته، انظر: شرح الرضي على

الكافية (١ / ٣٣).

عاطفة، وإنما هي واو الابتداء.

وكذلك لو وصل قوله: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ^(١) قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٢) لو وصل الكلام لأوهم [أَنَّ]^(٣) ﴿إِنَّ﴾ إنما كُسِرَتْ لأنها معمولة القول، فيصير قولهم: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ مما يُحْزِنُ النَّبِيَّ ﷺ، وذلك خطأ عظيم، وخطرٌ جسيم، فليقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾، ثم يبتدئ ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

ولا يجوز أن يقف على ﴿قَالُوا﴾ ثم يبتدئ ﴿أَتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(٤)، ولا على ﴿الْيَهُودُ﴾ ثم يبتدئ ﴿عَزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾^(٥)، ولا على ﴿النَّصْرَى﴾ ثم يبتدئ ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾^(٦)، وإذا وقف على شيء من ذلك رجع إلى ما يحسنُ الابتداء به، وهو ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾.

أما حدود الوقوف^(٧):

فالتأم: أن يكون الأول كلامًا^(٨)، والثاني كلامًا، ولا تعلق لأحدهما

(١) في الأصل: (فلا يحزنك) بالفاء، وهو بالواو.

(٢) يونس ٦٥.

(٣) سقطت من الأصل بسبب انتقال النظر على الأرجح.

(٤) يونس ٦٨.

(٥) التوبة ٣٠.

(٦) التوبة ٣٠.

(٧) انظر: المكنى (ص ١٣٨).

(٨) قوله: «كلامًا» يعني به اللفظ المفيد فائدة يحسنُ السكوت عليها، بخلاف الجملة؛ فإنها

لفظ مفيد لكن لا يحسنُ السكوت عليه، انظر: قواعد الإعراب لابن هشام (ص ٣٥).

أي: هي ﴿الَمْ﴾، أو أقرأ ﴿الَمْ﴾، وإن جعلناها مبتدأً - وما بعدها الخبر - فالوقف عليها قبيح؛ لعدم الفائدة^(١).

وقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾^(٢)، الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾: كافٍ إن كان [٢٣/أ] ﴿تُلْقُونَ﴾ مستأنفاً؛ لتعلقه بالضمير في ﴿إِلَيْهِم﴾، لأنهما كلامان والهاء قد ربطت بينهما، وإن كان ﴿تُلْقُونَ﴾^(٣) صفة ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ كان الوقف حسناً؛ لأن الثاني لا فائدة فيه، وكذلك إن كان ﴿تُلْقُونَ﴾^(٤) حالاً يكون أيضاً حسناً^(٥).

وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٦) حسن؛ لأن ما بعده ليس كلاماً، لكنه من جهة المعنى يقارب الكافي؛ لإخراجه ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ عن التحذير^(٧).

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٨) حسن؛ لأن ما بعده ليس كلاماً، وكذلك المعطوفات في هذه الآية، وقوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ تامٌّ. وكذا قوله: ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾^(٩) حسن، ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ تامٌّ.

(١) وقيل: الوقف عليها كافٍ؛ لأنه لا يعلم معناها إلا الله، وفيها تقديرات وإعرابات أخرى، انظر: القطع والائتناف (١/٣٠)، والمكتفى (ص ١٥٨).

(٢) الممتحنة ١.

(٣) في الأصل (يلقون) بالياء.

(٤) في الأصل (يلقون) بالياء.

(٥) انظر: المكتفى (ص ٥٦٣).

(٦) الممتحنة ١.

(٧) وهو قول ابن الأنباري في الإيضاح (ص ٩٣٢)، والداني في المكتفى (ص ٥٦٣).

(٨) النساء ٢٣.

(٩) النور ٦١.

ومما يَخْتَلِفُ الوقْفُ عليه لاختلافِ المعنى:

قوله: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾^(١)، إن كان ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ معطوفاً: فالوقفُ على ﴿الْأَرْضِ﴾ قبيحٌ إن لم يكن ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ خبرَ ﴿مَنْ عِنْدَهُ﴾، وإن كان معطوفاً وهو جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ-المبتدأُ ﴿مَنْ عِنْدَهُ﴾، والخبرُ: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾- كان الوقفُ على ﴿الْأَرْضِ﴾ كافياً؛ لأنَّ هاءَ ﴿عِنْدَهُ﴾ ربطتِ الثانيَ بالأوَّلِ^(٢)، وقال الشيخُ علمُ الدينِ السخاويُّ: «يكونُ تامًّا»^(٣).

وقوله: ﴿لَا تَتَّخِذْنَهُ^(٤) مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٥) إن كانتِ ﴿إِنْ﴾ بمعنى ما كان الوقفُ تامًّا، وإن كانتِ شرطاً: كان الوقفُ كافياً^(٦).
وأوائلُ السُّورِ مثلُ: ﴿الْم﴾^(٧)، ﴿الر﴾^(٨)، ﴿طه﴾^(٩)، ﴿طسَم﴾^(١٠)، ﴿حم ﴿١﴾ عَسَق﴾^(١١)، ونحوها إن جعلناها اسماً للسُّورِ: فالوقفُ عليها تامٌّ،

(١) الأنبياء ١٩.

(٢) هذا الجملةُ من المصنَّفِ رَحِمَهُ اللهُ لِيَّانِ سَبَبِ اعْتِبَارِهِ الوقْفَ على هذا التقديرِ كافياً وليس تامًّا.

(٣) انظر: جمالُ القراءةِ وكمالُ الإقراءِ (ص ٦٩٤).

(٤) في الأصل: (لاتخذنا).

(٥) الأنبياء ١٧.

(٦) انظر: إيضاحُ الوقْفِ والابتداءِ (ص ٧٧٣)، والقطعُ والالتئافُ للنحاسِ (ص ٤٢٣).

(٧) البقرة ١ وغيرها.

(٨) يونس ١ وغيرها.

(٩) طه ١.

(١٠) الشعراء ١، والقصص ١.

(١١) الشورى ١-٢.

وَلَدٌ»، وكذا ﴿إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوْهُ﴾^(١)، ولم يصله بـ: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾،
 و﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ﴾^(٢)، ولم يصله بـ: ﴿يُحَاسِبُنْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾،
 و﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾^(٣)، و﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٤)،
 الوقف على جميع ذلك قبيح؛ لأنه في حكم المفرد، أو يُخِلُّ بالمعنى.

وقد يختلف الوقف لاختلاف التقادير، فقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى
 لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٥)، إن كان ﴿فِيهِ هُدًى﴾ مبتدأ وخبراً: فالوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾
 كاف^(٦)، -أي: لا ريب فيه، فيه هدى- فالمحذوف خبر ﴿لَا رَيْبَ﴾، و﴿فِيهِ
 هُدًى﴾ جملة قُدِّمَ خبرها، و﴿فِيهِ﴾ الأولى^(٧) والثانية تتعلق كل واحدة
 منهما باستقرار محذوف كسائر الأخبار.

وقوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ إن جعلنا ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٨) صفته:
 فالوقف عليه حسن؛ لأن الثاني ليس كلاماً، وإن جعلنا ﴿الَّذِينَ﴾ مرفوعاً
 على أنه خبر مبتدأ محذوف -أي: هم الذين يؤمنون بالغيب-: كان كافياً،
 وكذا إن كان الذين منصوباً بـ: أعني.

(١) آل عمران ٢٩.

(٢) البقرة ٢٨٤.

(٣) النساء ٨٣ وغيرها.

(٤) الصافات ١٤٣.

(٥) البقرة ٢.

(٦) ونقل الداني عن نافع أنه تأم على هذا التقدير، انظر: المكتفى (ص ١٥٨).

(٧) أي: المقدرة خبراً لـ ﴿رَيْبَ﴾.

(٨) البقرة ٣.

ومما ينبغي أن يُنبه عليه قوله: « فإذا جاء أجلهم لا يشأخرون ساعة ولا يستقدمون »^(١) الوقت على « ساعة »، ثم يندئ « ولا يستقدمون »، أي: ولا هم يستقدمون؛ لأنه لا يحسن أن يقال: إذا جاء الأجل لا يستقدم^(٢)، وهذا به عليه الشيخ علم الدين السخاوي رحمه الله وهو لطيف جدًا.

وقوله: « فلولا كانت قرية آمنت فنقعها إيمانها إلا قوم يونس »^(٣) قال الهروي^(٤) [٢٣/ب]: « لولا بمعنى لم تكن قرية آمنت »^(٥)، وكان الهروي إمامًا عظيمًا.

وكذلك قال في قوله: « فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا يقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم »^(٦)، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلًا، فلا يُوقف على « الأرض » لأنه لا يُتدأ به (إلا) المتصلة.

(١) الأعراف ٣٤ وغيرها.

(٢) في جمال الفراء: « لا يتقدم عليه ».

(٣) انظر: جمال الفراء (ص ٧٠١).

(٤) يونس ٩٨.

(٥) هو علي بن محمد بن الحسن الهروي، كان عالمًا بالنحو، إمامًا في الأدب، حيد القياس، صحيح القريحة، حسن العناية بالأدب، وكان مقيمًا بالديار المصرية، وله تصانيف منها: كتاب الذخائر في النحو، وكتاب الأزهية في علم الحروف، وهما كتابان جليلان أبان فيهما عن فضله، توفي نحو ٤١٥ هـ انظر: معجم الأدباء لباقوت الحموي (٥/١٩٢٣).

(٦) أي: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنقعها إيمانها إلا قوم يونس، انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي (ص ١٦٩).

(٧) هود ١١٦، انظر: الأزهية (ص ١٦٩).

﴿بِإِذْنِهِ﴾ كَافٍ، ﴿وَمَا خَلَقَهُمْ﴾ كَافٍ، ﴿إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ كَافٍ، ﴿السَّمَوَاتِ﴾ كَافٍ، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ كَافٍ، ﴿وَلَا يُؤَدُّهُرُ حِفْظُهُمَا﴾ كَافٍ، ﴿الْعَظِيمِ﴾ تَامٌ^(١).

وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾^(٢) حَسَنٌ أَوْ كَافٍ، ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ حَسَنٌ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ صِفَةً ﴿وَطَآئِفَةً﴾، وَإِنْ كَانَ صِفَةً يَكُونُ قَبِيحًا؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأُ ﴿يَظُنُّونَ﴾ الْخَبْرُ، فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ، ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ كَافٍ، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ كَافٍ، ﴿كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ كَافٍ، ﴿مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ كَافٍ، ﴿هَلْهَنَّا﴾ كَافٍ، ﴿مَضَاجِعِهِمْ﴾ كَافٍ، ﴿مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ تَامٌ، ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ تَامٌ فَهَذِهِ عَشْرَةٌ.

وكذلك في الشورى [١٥] عشرة: ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ﴾ كَافٍ، ﴿كَمَا أَمَرْتُ﴾ كَافٍ، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ كَافٍ، ﴿وَقُلْ ءَأَمِنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ كَافٍ، ﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ كَافٍ، ﴿رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ كَافٍ، ﴿وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ كَافٍ، ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ كَافٍ، ﴿يَجْمَعُ بَيْنَنَا﴾ كَافٍ، ﴿وَالِيهِ الْمَصِيرُ﴾ تَامٌ.

وفي سورة الامتحان^(٣) عشرة أيضا: ﴿فَأَمْتَحِنُوهُمْ﴾ كَافٍ، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ كَافٍ، ﴿إِلَى الْكُفَّارِ﴾ كَافٍ، ﴿يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾ كَافٍ، ﴿مَا أَنْفَقُوا﴾ كَافٍ، ﴿أَجُورَهُنَّ﴾ كَافٍ، ﴿بِعِصْمِ الْكُوفِرِ﴾ كَافٍ، ﴿وَلَيْسَ لَكُمْ مَا أَنْفَقُوا﴾ كَافٍ، ﴿يَخْتَكُمُ بَيْنَكُمُ﴾ كَافٍ، ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ تَامٌ.

(١) انظر: جمال القراء (ص ٦٩٠).

(٢) آل عمران ١٥٤.

(٣) كذا في الأصل، والمراد الآية ١٠ المذكور فيها الامتحان خصوصا كما في الأمثلة.

وقوله في سورة الفتح: ﴿ وَيُعَزِّزُوهُ وَيُوقِّرُوهُ ﴾^(١) كاف، وضميره عائذ إلى النبي ﷺ، ﴿ وَيُسَبِّحُوهُ ﴾ كاف، وضميره عائذ إلى الله تعالى.
 وقوله: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾^(٢) كاف^(٣)، ﴿ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾^(٤) كاف أيضاً، وهاؤه عائذ إلى الله تعالى، وقيل: عائذة على الإنسان، وقوله: ﴿ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾^(٥) كاف، ومعناه بخيل^(٦)، ﴿ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴾^(٧) كاف^(٨).

وفي آية الكرسي^(٩) عشرة أوقاف: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ كاف، تامٌّ إن لم يكن ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ صفة ولا خبر مبتدئ محذوف، أي: هو الحي القيوم، وإن كان صفة: فحسن، وإن كان خبر مبتدئ-أي: هو الحي القيوم-فالوقف كاف، وإن كان ﴿ الْحَيُّ ﴾ مبتدأ و﴿ الْقَيُّومُ ﴾ صفته و﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ ﴾ الخبر: كان الوقف على ﴿ إِلَّا هُوَ ﴾ تاماً، ﴿ وَلَا نَوْمٌ ﴾ كاف، ﴿ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ كاف، ﴿ إِلَّا ﴾

(١) الفتح ٩، وكذا جاءت الآية في الأصل بياء الغيبة في الأفعال الثلاثة، وهو مُرَجَّح لِمَا تَقَدَّمَ ذكره في قسم الدراسة من أن المصنّف كان يكتب الآيات وفق قراءة أبي عمرو البصري، والله أعلم.

(٢) العاديات ٦.

(٣) وقال الداني: «تامٌّ»، المكتفى (ص ٦٢٦).

(٤) العاديات ٧.

(٥) العاديات ٨.

(٦) هذا أحد الأقوال في معناها، انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٨/٥٠٢).

(٧) العاديات ١٠.

(٨) وجعلهما الداني تامين، المكتفى (ص ٦٢٧).

(٩) البقرة ٢٥٥.

منصوبٌ، فهو مع ناصبه كلمة واحدة، وقيل: هو مرفوعٌ بأنه مبتدأ، وما بعده الخبر^(١)، وهو بعيدٌ، فعلى هذا يُوقَفُ على كالوا وعلى وزنوا؛ لأنه منفصلٌ عما قبله.

و﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾^(٢) قيل: كلمة واحدة، استفهامٌ منصوبةٌ مفعولٌ ﴿يُنْفِقُونَ﴾ فلا يُوقَفُ على ما وحدها، وقيل: ما للاستفهام، وذا موصولةٌ، و﴿يُنْفِقُونَ﴾ صلتهَا، وما وحدها مرفوعةٌ بالابتداء، فيجوزُ الوقفُ على ما في هذا الوجه لأنها ليست جزءاً كلمة^(٣).

﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٤)، و﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾^(٥) يجوزُ الوقفُ على ﴿مَا﴾ فيهما جميعاً؛ لأنها كلمةٌ وحدها و﴿لِي﴾ كلمةٌ أخرى، وقد فتح أبو عمرو ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، وسكَّن ﴿مَا لِي لَا [٢٤/أ] أَرَى الْهُدْهَدَ﴾^(٦)، وقال ما معناه: أن المسكَّن كالوقوفٍ عليه وأستقبِحُ أن أقفَ ثم أبتدئ ﴿لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، ولا أستقبِحُ أن أقفَ ثم أبتدئ ﴿لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾؛ ولجودة هذا الفرقِ نبهتُ عليه هنا.

(١) انظر: البحر المحيط (٨/٤٣١).

(٢) البقرة ٢١٩.

(٣) انظر: البحر المحيط (٨/٤٣١).

(٤) يس ٢٢.

(٥) النمل ٢٠.

(٦) وكذلك نافعٌ وابنُ ذكوان، وقرأ ابنُ كثيرٍ وهشامٌ وعاصمٌ والكسائيُّ بالفتح في الموضعين، وقرأ حمزةٌ بالإسكان في الموضعين، انظر: التيسير (ص ٢١٧)، والنشر (٢/١٧٤).

عن معنى الغاية، فلهذا كان كافيًا.

ويجوزُ الوقفُ على الحسنِ إذا كانَ رأسَ آيةٍ، مثلُ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)؛ لحديثِ أمِّ سلمةَ موافقةً للنبيِّ ﷺ^(٢).

وينبغي أن يُنبَّهَ على الوقفِ على المركَّباتِ:

فقوله: ﴿أَوْ أَمِينَ أَهْلُ الْقُرَى﴾^(٣)، وعلى ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾^(٤) على قراءةٍ من أسكنَ الواوَ بالواوِ^(٥)، ومَن فَتَحَهَا فلا يقفُ على الواوِ لأنَّها جزءُ الكلمةِ؛ فلا يقفُ على بعضِ الكلمةِ دونَ بعضٍ.

ولا يوقَّفُ على الواوِ من ﴿كَأَلُوهُمْ﴾^(٦) ولا ﴿وَزَنُوهُمْ﴾^(٧)؛ لأنَّ الضميرَ

(١) الفاتحة ١ وغيرُها.

(٢) أخرجه أبو داودَ في كتابِ الحروفِ والقراءاتِ، الحديثُ رقم (٤٠٠١)، والترمذيُّ في

كتابِ ثوابِ القرآنِ، بابِ ما جاءَ كيفَ كانتَ قراءةُ النبيِّ ﷺ، الحديثُ رقم (٢٩٢٣).

(٣) الأعراف ٩٨.

(٤) الصافات ١٧، الواقعة ٤٨.

(٥) أي: الوقفُ عليها بالواوِ.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَمِينَ﴾: قرأ نافعٌ وابنُ كثيرٌ وابنُ عامرٌ بإسكانِ الواوِ، والباقون بفتحِها،

انظر: التيسيرَ (ص ٢٩٠)، ومن الثلاثةِ وافقَ أبو جعفرٍ نافعًا، والباقيان بفتحِ الواوِ، انظر:

النشرَ (٢/ ٢٧٠).

وقوله حكايةً عن المشركين: ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾: قرأ قالونٌ وابنُ عامرٌ بإسكانِ الواوِ في الصافاتِ

والواقعةِ، والباقون بفتحِها، انظر: التيسيرَ (ص ٤٣٢)، ومن الثلاثةِ وافقَ أبو جعفرٍ قالونَ، والباقيان

بفتحِ الواوِ، وزادَ في النشرِ لورشٍ من طريقِ الأصهبانيِّ إسكانَ الواوِ، انظر: النشرَ (٢/ ٣٥٧).

(٦) المطففين ٣.

(٧) المطففين ٣.

وإن كانت منقطعة: فبوقف على ﴿الأرض﴾ ويكون الوقف كافيًا^(١)، واستثناء القوم من أهل القرية لأنهم المراد أي: أهل قرية آمنت، والاستثناء منقطع، أي: لكن قوم يؤمن لما آمنوا، ويجوز أن يكون متصلًا والجملة بمعنى النفي، أي: ما آمن من القرى الهالكة إلا قوم يؤمن، أي: التي توجه إليها الهلاك، والتنصيب على أصل باب الاستثناء^(٢)، أما الاستثناء في ﴿يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا﴾ فمقطع، فيكون المعنى: قليل من الناجين نها عن الفساد والباقون تاركون للنهي، ومن في ﴿مِمَّنْ﴾ للبيان لا للتبعيض.

واعلم أنه لا يجوز الوقف على المبتدأ دون خبره، ولا على الموصوف دون الصفة، ولا على الشرط دون الجواب، وإن كان الجواب محذوفًا جاز الوقف، ولا على اسم لو ولولا دون جوابيهما، ولا على المبدل دون البدل، ولا على المستثنى منه دون المستثنى، ولا على العامل دون المعمول، ولا على المعلوم دون العلة مثل: ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٣)، ولا على المعطوف عليه قبل المعطوف، ولا على ما قبل حتى العاطفة، وإن كانت ابتدائية جاز الوقف على ما قبل حتى ويكون كافيًا، نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَا أُجُوجُ﴾^(٤)، و﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٥)؛ لأنها لا تنفك

(١) نقله النحاس عن أبي حاتم ثم قال: «وُخُولَفَ فِيهِ لِأَنَّ بَعْدَهُ اسْتِثْنَاءً» اهـ القطع والائتناف (٣٢٨/١).

(٢) انظر: منار الهدى للأشموني (ص ١٨٠).

(٣) الحشر ٧.

(٤) الأنبياء ٩٦.

(٥) الزمر ٧١.

مَنْ قَالَ: إنه حرفُ ابتداءٍ للاستفتاح، ومن قَالَ: إنه ردُّ لما قبله وقفَ عليه وابتدأ بما بعده.

وقد تظهرُ قوةُ هذه المذاهبِ في مكانٍ وتضعُفُ في مكانٍ آخر، فقوله في مريم [٨١-٨٢]: ﴿لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۗ كَلَّا﴾ يَقْوَى فِيهِ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَمِنْ تَابِعِهِ، فَيُوقَفُ عَلَيْهَا وَيَبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهَا، وَمِنْ قَالَ: إنها بمعنى حَقًّا وَقَفَّ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَابْتَدَأَ بِهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ بِمَعْنَى أَلَا لِلِاسْتِفْتَاكِ، وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعُ الْآخَرُ فِي مَرِيَمَ (١).

وقوله: في سورة المؤمنين [١٠٠] ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ يُوقَفُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ وَأَصْحَابِهِ وَيَبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهَا، وَمِنْ قَالَ: إنه للاستفتاح وقفَ على ما قبلها وابتدأ بها، أما مَنْ قَالَ: إنها بمعنى حَقًّا فَإِنَّهُ يَقِفُ عَلَيْهَا وَلَا يَبْتَدِئُ بِهَا؛ لِأَنَّ إِنْ بَعْدَهَا مَكْسُورَةٌ، وَهِيَ تُفْتَحُ بَعْدَ حَقًّا.

وكذلك الثاني من الشعراء [٦٢] ﴿كَلَّا إِنْ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾، وكذلك ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْظَى﴾ (٢)، وفي المدثر (٣) [١٦] ﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾، وفي عبس [١١] ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾، وفي المطففين: ﴿كَلَّا إِنْ كِتَابَ الْفُجَّارِ﴾ [٧]، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ﴾ [١٥]، ﴿كَلَّا إِنْ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [١٨]، وفي العلق [٦] ﴿كَلَّا إِنْ الْإِنْسَانَ لِيَطِغَى﴾ لا تكونُ ﴿كَلَّا﴾ في شيءٍ منها بمعنى حَقًّا، فالوقفُ فيهنَّ على ﴿كَلَّا﴾ وابتدأ بما بعدها، ويجوزُ الابتداءُ بها

(١) أي: قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ بالآية ٧٩.

(٢) المعارج ١٥.

(٣) في الأصل: «في المدثر وكلا...» والصوابُ ما أثبت.

[﴿كَلَّا﴾]

﴿كَلَّا﴾ في ثلاثة وثلاثين موضعاً^(١)، كلها في النصف الثاني، وسورها مكية^(٢)، والوقف عليها ينبنى على مذاهب الناس فيها، فمذهب الخليل وسيبويه^(٣) والأخفش والمبرد وثعلب^(٤) أنه حرف ردّ لما قبله وردع وزجر، ومذهب الكسائي أنها بمعنى حقاً، أي: أحمق ذلك حقاً، وقيل: بمعنى ألا مخففة الاستفتاحية^(٥)، وقال الفراء: بمعنى نعم^(٦).

ف عند الكسائي هو حرف توكيد لما بعده فيبتدئ به في جميع القرآن، وكذا

(١) أخذ المصنف جُلَّ هذا الباب من كتاب شيخه السخاوي جمال القراء، فانظره (ص ٧٢٠) فما بعدها.

(٢) قال الديريني:

وما نزلت كلابي شرب فاعلمن

ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى

نقله الزركشي في البرهان ١ / ٥٢٠، وانظر الإتيان للسيوطي ١ / ١٠٩.

(٣) قال في الكتاب (٤ / ٢٣٥): «وأما ﴿كَلَّا﴾ فردع وزجر» اهـ.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار النحوي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، سمع إبراهيم بن المنذر الحزامي ومحمد بن سلام الجُمحي وغيرهما روى عنه أبو بكر الأنباري وعبد الرحمن بن الزهري وغيرهما، من مصنفاته كتاب الفصيح المعروف وغيره، توفي سنة ٢٩١ هـ. وفيات الأعيان (١ / ١٠٢)، وإنباه الرواة (١ / ١٧٦).

(٥) وهو قول أبي حاتم، قال أبو حيان: «ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره» اهـ، نقله السيوطي في الهمع (٤ / ٣٨٥).

(٦) راجع: الجنى الداني في حروف المعاني للمُرادي (ص ٥٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩ / ١٦).

ولا يجوزُ الوقفُ على ﴿أَحَدٌ﴾ من ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا﴾^(١)؛ لأنها كالكلمة الواحدة، وإن كانت في الأصل منفصلة.

ولا يجوزُ الوقفُ على يومٍ من ﴿يَوْمِيذٍ﴾^(٢)، ولا على حينٍ من ﴿جِينِيذٍ﴾^(٣)؛ لأنه متصلٌ في الرسم، فهو كالكلمة الواحدة، ويُوقَفُ^(٤) على ﴿يَوْمٌ﴾ من ﴿يَوْمٌ هُمْ بَرِزُونَ﴾ في غافر [١٦]، وعلى ﴿يَوْمٌ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ في الذاريات [١٣]؛ لأنَّهما مفصولان، أما ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾^(٥) و﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾^(٦) فهما متصلان، فلا يُفصَلُ بينهما بالوقف؛ لأنَّهما متصلان في الرسم.

(١) يوسف ٤.

(٢) آل عمران ١٦٧ وغيرها.

(٣) الواقعة ٨٤.

(٤) في الأصل: «وتوقف».

(٥) الزخرف ٨٣، المعارج ٤٢.

(٦) الذاريات ٦٠.

بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى الاستفتاح.

وفي عمّ يتساءلون [٣] ﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ هو الوقف، والابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على الاستفتاح وحقاً، وقوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾^(١) توكيدٌ لِمَا قبله، فلا يُوقَفُ على ﴿كَلَّا﴾ ولا يُبتدأُ بها أيضاً؛ لأنَّ الجملة توكيدٌ للجملة التي قبلها.

وقوله: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾^(٢) ﴿كَلَّا﴾^(٣) الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾، ويجوزُ الوقفُ على الذي قبلها، ويُبتدأُ بها على الاستفتاح دونَ حقاً؛ لأنَّ إنَّ مكسورةٌ.

وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾^(٣) هو الوقفُ، دونَ ﴿كَلَّا﴾.

وقوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الانفطار: ٩] الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾؛ لأنه ردٌّ وزجرٌ، ويُبتدأُ بها على حقاً.

وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) ﴿كَلَّا﴾^(٤) الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾؛ لكسرِ إنَّ، ويجوزُ الابتداءُ بها على الاستفتاح.

وقوله: ﴿قَالَ اسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٥) ﴿كَلَّا﴾^(٥) الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾؛ لأنه ردٌّ وزجرٌ، ويجوزُ الوقفُ دونها، ويُبتدأُ بها على الاستفتاح، وقوله: ﴿كَلَّا بَلْ

(١) في الأصل: «ثم كلا سوف يعلمون» والتصويبُ من جمالِ القراءِ (ص ٧٢٧).

(٢) عبس ١٠-١١، وفي الأصل: «ثم أنت عنه...».

(٣) عبس ٢.

(٤) المطففين ٦-٧.

(٥) المطففين ١٣-١٤.

إِبَاسٌ؛ لَأَنَّهُ رَدُّ لِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ^(١)، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ فِيهَا عَلَى ﴿كَلَّا﴾ عَلَى قَوْلِ الْإِسْتِفْتَاكِحِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾^(٢) هُوَ الْوَقْفُ، وَيُتَدَأُّ بِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُ﴾^(٣) عَلَى الْإِسْتِفْتَاكِحِ، وَفِيهِ إِبَاسٌ بِأَنَّهُ رَدُّ لِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ^(٤).

وَقَوْلُهُ فِي الْقِيَامَةِ [١٠-١١] ﴿أَيْنَ الْمَفْرُؤِ ۖ كَلَّا﴾ الْوَقْفُ عَلَى ﴿الْمَفْرُؤِ﴾، وَيُتَدَأُّ بِ: ﴿كَلَّا﴾ عَلَى الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَحَقًّا، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى ﴿كَلَّا﴾ عَلَى أَنَّهَا رَدُّ وَزَجْرٌ عَنِ الطَّمَعِ فِي ﴿الْمَفْرُؤِ﴾.

وَفِيهَا [١٩] ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ هُوَ الْوَقْفُ، وَيُتَدَأُّ بِ: ﴿كَلَّا﴾ عَلَى الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَحَقًّا، وَفِيهِ بُعْدٌ^(٥)؛ لِأَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى مَا هِيَ تَوَكِيدٌ لَهُ، وَالتَّوَكِيدُ يَكُونُ تَابِعًا لِمَا قَبْلَهُ^(٦).

وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾^(٧) هُوَ الْوَقْفُ دُونَ ﴿كَلَّا﴾، ثُمَّ يُتَدَأُّ

(١) انظر: الوقف على كلاً وبلى في القرآن لمكي (ص ٥٧).

(٢) المدثر ٥٣.

(٣) تحرّفت في الأصل إلى: «وفيها» والصواب ما أثبت.

(٤) أي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ الثانية، لأنه يتبادر إلى الذهن أنك تنفي المعنى الذي حكاه الله عنهم.

(٥) أي: الابتداء على معنى حقاً.

(٦) قال السخاوي في جمال القراء (ص ٧٢٦): «وقال مكّي: وكونها بمعنى حقاً أقوى لتوكّد

بذلك ما أخبر الله عن عباده... وما أحسب ذلك كما قال؛ لأنها لو كانت للتأكيد بمعنى

حقاً لجاز أن تقع بعد ما هي توكيد له، ويوقف عليها حينئذ، فكان يقال: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُؤِ ۖ

كَلَّا﴾ ، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ كَلَّا﴾، اهـ.

(٧) القيامة ٢٥.

على مَنْ قَالَ: إنها للاستفتاح.

﴿ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ في الشعراء [١٤] يوقِفُ على ﴿ كَلَّا ﴾ عند الخليل وأصحابه ويبتدئ^(١) بما بعدها، ولا يجوزُ الوقفُ على ﴿ قَالَ ﴾ ثم يبدأ بـ: ﴿ كَلَّا ﴾؛ لأنها معمولةُ القولِ، ولا يجوزُ الوقفُ على ﴿ يَقْتُلُونِ ﴾ ثم يبدأ ﴿ قَالَ كَلَّا ﴾ على مذهبٍ حقًّا ولا على مذهبِ الاستفتاح؛ لأنهما لا يحسنان، لأنه^(٢) تصديقٌ لما قبله [٢٤/ب].

وقوله في الشعراء [٦١-٦٢] أيضًا: ﴿ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ ﴿ قَالَ كَلَّا ﴾ يوقِفُ على ﴿ كَلَّا ﴾ لأنها رُدُّ لما قبلها، ويجوزُ الابتداء بـ: ﴿ قَالَ كَلَّا ﴾، ولا يوقِفُ على ﴿ قَالَ ﴾ ثم يُبتدأ بـ: ﴿ كَلَّا ﴾ لأنها معمولةُ القولِ.

وقوله في سبأ [٢٧] ﴿ أَلْحَقْتُم بِهٖ شُرَكَآءَ كَلَّا ﴾ الوقفُ على ﴿ كَلَّا ﴾ لأنه رُدُّ وزجرٌ، ويجوزُ أن يقفَ قبلها ويبتدئ بها على الاستفتاح وحقًّا أيضًا.

وكذلك في المعارج [١٤-١٥] ﴿ ثُمَّ يُنَجِّيه ﴾ ﴿ كَلَّا ﴾ هو رُدُّ وزجرٌ، ويُبتدأ به على الاستفتاح حسب، وكذلك الموضعُ الثاني منها؛ لأن إن بعدها مكسورة، فلا يكونُ بمعنى حقًّا.

وقوله: ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ ﴾^(٣) هو الوقفُ، ويُبتدأ بـ: ﴿ كَلَّا ﴾ لأنه ليس قبله ما يُرَدُّ، وكذلك يُبتدأ بها أيضًا على معنى الاستفتاح وحقًّا، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى إي - مثل إي والله - فلا يوقِفُ عليها أيضًا، وفيه

(١) كذا في الأصل، ولعل صوابه: «ويبتدأ».

(٢) أي: معنى ﴿ كَلَّا ﴾ على مذهبٍ حقًّا ومذهبِ الاستفتاح، والله أعلم.

(٣) المدثر ٣١.

[بَيْلٌ]

أَمَّا ﴿بَيْلٌ﴾^(١) فهي جوابٌ للتعني وردُّ له، فإن لم يكن معها قسمٌ فالوقفُ عليها إما تامٌّ: إن كان ما بعدها مبتدأ، وإما كافٍ: إن كان فعلاً موجوداً أو مقدِّماً؛ لأنه يكون متعلقاً، وإن كان معها قسمٌ - وذلك في أربعة مواضع: في الأوصاف [٣٠] والأحقاف [٣٤] ﴿قَالُوا بَيْلٌ وَرَبِّنَا﴾، وفي سبب [٣] والتغابن [٧] ﴿قُلْ بَيْلٌ وَرَبِّي﴾ فالوقفُ في هذه المواضع الأربعة على ما بعد ﴿بَيْلٌ﴾ وهو التقسم.

ولا شك أن القول بأنها ردٌّ وزجرٌ في جميع المواضع، والقول بأنها
بمعنى حقاً في جميع المواضع، والقول بأنها بمعنى إي والله في جميع
المواضع - فيه بُعد؛ فإنه غير مطرد، والمطرّد أنّها للاستفتاح، فالأولى أن
يُحمَل قول الجماعة على أنها تكون بهذه المعاني، ولا يُحمَل على أنها لا
تكون إلا بهذه المعاني لِمَا تبيّن من ضعف ذلك.

رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿ هو الوقف؛ لكسرِ إِنَّ، فُيْتَدَأُ بِـ ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ ﴾ [المطففين: ١٥].

وقوله: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾^(١) هو الوقف، ويجوزُ الوقفُ على ﴿ كَلَّا ﴾^(٢) أيضًا بمعنى: لا يؤمنون بالعذاب.

وفي الفجرِ [١٦-١٧] ﴿ أَهْلَيْنِ ﴿ كَلَّا ﴾ هو الوقف؛ لأنه ردٌّ وزجرٌ، وكذلك ﴿ حُبًّا جَمًّا ﴾^(٣)، ويجوزُ الابتداءُ فيهما بـ ﴿ كَلَّا ﴾ على حقًا.

وكذلك في العلقِ [٥] [٢٥/أ]: ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ الوقفُ دونَ ﴿ كَلَّا ﴾، والابتداءُ بـ ﴿ كَلَّا ﴾.

وقوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾^(٤) يجوزُ الوقفُ على ﴿ كَلَّا ﴾^(٥)، ويجوزُ الوقفُ فيها على [ما]^(٦) دونها ويُبتدأُ بها^(٧).

(١) المطففين ١٧.

(٢) أي: بعده.

(٣) الفجر ٢٠.

(٤) العلق ١٤.

(٥) أي: بعده.

(٦) تكملة لازمة يقتضيها السياق.

(٧) لم يذكر المصنّف موضعَ الهمزة، وأجازَ مكِّي فيها الوقفَ على ﴿ كَلَّا ﴾، وأجازَ الابتداءَ بها على معنى حقًا، أو على معنى الآ، وكذلك لم يذكرِ الموضعَ الأوّل والثالث من التكاثر، ومنعَ مكِّي الوقفَ على شيءٍ من المواضع الثلاثة البتة، وأجازَ الابتداءَ بـ ﴿ كَلَّا ﴾ الأولى على معنى حقًا وعلى معنى الآ، ومنعَ الابتداءَ بـ ﴿ كَلَّا ﴾ الثانية كما ذهب إليه المصنّف، وأجازَ الابتداءَ بالثالثة على معنى حقًا ومعنى الآ، انظر: الوقف على كلا وبلى في القرآن (ص ٦٦-٦٧).

القراءة والنقل كابن مجاهد^(١) وغيره^(٢)، وهو المشهور والمدون في بلاد الإسلام وأئمة العلم الموثوق بنقلهم^(٣)، وقد أنكر الزمخشري^(٤) على من أبدل الهمزة ياءً وقال: «فهو لاحقٌ محرّفٌ»^(٥).

وعلة التسهيل اجتماع الهمزتين في اللفظ فأجراهما مجرى «أءذا»^(٦)، «أءنا»^(٧)، وإن كانت ساكنة في الأصل فإنها الآن متحركة.

ومن الناس من أبدل الثانية ياءً ولم يُجزِ التحقيق ولا التسهيل كأبي عليّ

(١) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، أول من سبغ السبعة، قرأ على ابن عبدوس وقنبل وغيرهما، قرأ عليه ابن بُدْهَنَ وابنُ الشَّارِبِ وغيرهما، توفي سنة ٣٢٤ هـ. معرفة القراء (١/٣٣٣)، وغاية النهاية (١/١٣٩)، وقد نقل ابن مجاهد في السبعة (ص ٣١٢) إبدال الهمزة ياءً، ولم يذكر وجه التسهيل مطلقاً.

(٢) قال ابن الجزري عن وجه التسهيل: «وعلى هذا الوجه نصّ طاهر بن سوارٍ والهُذَلِيُّ وأبو عليّ البغداديّ وابنُ الفحامِ الصقلِيّ والحافظُ أبو العلاءِ وأبو محمدٍ سبَطُ الخياطِ وأبو العباسِ المهديّ وابنُ سفيانَ وأبو العزِّ في كفايته ومكيّ في تبصرته وأبو القاسمِ الشاطبيّ وغيرهم» اهـ النشر (١/٣٧٩).

(٣) انظر: فتح الوصيّد (١/٣٠١).

(٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، إمام كبير في التفسير والنحو واللغة، صاحب التصانيف المشهورة كالكشف وغيره، طاف البلاد وانتفع به الكثيرون، وهو يُنسب للاعتزال، توفي سنة ٥٣٨ هـ. وفيات الأعيان (٥/١٦٨)، وإنباه الرواة (٣/٢٦٥).

(٥) الكشف عن حقائق التنزيل (ص ٤٢٥)، قال ابن الجزري في النشر (١/٣٨٠): «وهذه مبالغة منه» اهـ.

(٦) الرعد ٥ وغيرها.

(٧) الرعد ٥ وغيرها.

[«أَيِّمَةٌ»]

ومما ينبغي أن يُنبّه عليه كلمة «أَيِّمَةٌ»^(١):

قرأها أبو عمرو وابن كثير ونافعٌ بتسهيلِ الهمزة الثانية، من غيرِ فصلٍ بينهما بألفٍ، وقرأها الكوفيون وابنُ ذَكْوَانَ بتحقيقهما من غيرِ فصلٍ أيضاً، وقرأها هشامٌ بتحقيق الثانية، وعنه في الفصلِ بألفٍ وجهان^(٢)، فمن فصلَ أعطاه حكمَ الهمزتين المجتمعتين، ففصلَ بينهما كسائر الهمزتين المجتمعتين في كلمة، وهو هشامٌ وحده، وخالف أبو عمرو وقالون^(٣) أصلهما في الفصلِ بالألفِ [٢٥/ب] جمعاً بين اللغتين.

وأثنى الشاطبيُّ على التسهيلِ بالسموِّ لصحَّته ورُجحانه على قولٍ من أبدلَ^(٤)؛ لأنَّ التسهيلَ هو الذي جاء به الأثرُ وصحَّتْ به الروايةُ عن أبي عمرو وابنِ كثيرٍ ونافعٍ واتفقَ عليه أهلُ الضبطِ والإتقانِ والثقةِ والعدالةِ والتحقيقِ والمعرفةِ بما نقلوه، ودوّنه في مصنّفاتهم وكتبهم ممن يُرجعُ إليه في

(١) التوبة ١٢ وغيرُها.

(٢) قرأ الكوفيون وابنُ عامرٍ بهمزتين حيثُ وقع، وأدخلَ هشامٌ بينهما ألفاً بخلفه، والباقون بتسهيلِ الهمزة الثانية، الشاطبية البيت رقم (٢٩٩)، ومن الثلاثة قرأ أبو جعفرٍ ورؤيسٌ بالتسهيلِ، ورُوِّحٌ وخلفٌ بالتحقيقِ، وزادَ في النشرِ لأصحابِ التسهيلِ وجهًا آخرَ، وهو إبدالُ الهمزة الثانية ياءً، وهو الذي في التيسيرِ، انظر: التيسيرَ (ص ٣٠٢)، والنشرَ (١/٣٧٨).

(٣) هو عيسى بنُ مينا بنِ وَرْدَانَ المُلقَّبُ بقالون، قارئُ المدينةِ ونحويها، قرأ على نافعٍ وابنِ وَرْدَانَ، قرأ عليه أحمدُ بنُ صالحِ المصريِّ والحلوانيُّ وغيرُهما، تُوفِّي سنة ٢٢٠ هـ.

معرفة القراء (١/١٧٤)، غاية النهاية (١/٦١٥)

(٤) انظر: متن الشاطبية البيت رقم (١٩٩).

[﴿لَوْ﴾]

و﴿لَوْ﴾ تقتضي جوابًا فلا يجوزُ الوقفُ عليها دونَ جوابها، إلا أن يكونَ الجوابُ محذوفًا كقولهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(١)، فالوقفُ على ﴿الْمَوْتَى﴾ كافٍ ويُبتدأُ ﴿بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾، والتقديرُ: لكانَ هذا القرآنَ. وكذلك ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾^(٢)، التقديرُ: لأنزَلَ عليكم العذابَ.

قيلَ في ﴿لَا جَرَمَ﴾^(٣): أنها نفيٌ لما ظنَّوه^(٤) أنه ينفَعُهُم، أي: لا ينفَعُهُم ذلك، ﴿جَرَمَ﴾ أي: كَسَبَ وقطَعَ ذلك الفعلُ أنهم خاسرون، و﴿أَنَّ﴾ في موضعِ نصبٍ، فعلى هذا القولِ يُوقَفُ على ﴿لَا﴾ ثم يُبتدأُ بـ﴿جَرَمَ﴾. و﴿جَرَمَ﴾ عندَ سيبويه والخليلِ بمعنى حقٍّ^(٥)، و﴿أَنَّ﴾ في موضعِ رفعٍ، أي: ثَبَتَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، وقالَ الفراءُ: هي كلمةٌ كانتَ في الأصلِ مثلَ: لا بدُّ أنك قائمٌ فكثُرَتْ حتى صارتَ بمنزلةِ (حقٍّ)، وهي بمعنى جرمتُ النخلةَ أي قطعْتُها^(٦)، وقالَ قُطْرُبٌ: بمعنى وجبَ أنْ لَهُمُ النَّارَ، فـ﴿أَنَّ﴾ على قولهِ: في موضعِ رفعٍ، وقالَ الكسائيُّ: لا منعَ عن أنْ لَهُمُ النَّارَ، فـ﴿أَنَّ﴾ في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ الخافضِ، وفيها لغاتٌ: ﴿لَا جَرَمَ﴾، لا إذا جرَمَ، لا جرَّ^(٧).

(١) الرعد ٣١.

(٢) النور ١٠.

(٣) هود ٢٢ وغيرها.

(٤) في الأصل: «طلبوه» والتصويبُ من جمالِ القراءِ (ص ٧١٠).

(٥) انظر: الكتاب ٣/١٣٨.

(٦) معاني القرآنِ للفراءِ (٨/٢) بمعناه.

(٧) انظر: جمالِ القراءِ (ص ٧١٠-٧١١).

نفسها أقرب الحركات إليها.

وهذا قياس، والذي ذهب إليه القراء نقل، والنقل راجح على القياس، مع أن اللفظ قد روعي في مواضع كثيرة، مثل كسر الهاء في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(١)، و﴿إِلَيْهِمْ﴾^(٢)؛ لمجاورة الياء في اللفظ، مع أن الأصل الضم، وكذلك المد في ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، وكذلك ﴿وَأَلَّتْ يَيْسَنَ﴾^(٥) اجتمع الياءان^(٦) والأولى ساكنة لم تدغم؛ لأن أصل الياء الهمزة في الوقف، مع أن الوقف عارض، وأشبه ذلك كثير، فوجب ألا يُنكر التحقيق ولا التسهيل في ﴿أَيَّمَا﴾.

(١) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٢) آل عمران ٧٧ وغيرها.

(٣) البقرة: ٢٢٣ وغيرها.

(٤) آل عمران ٢٨ وغيرها، أي: مع أن الأصل عدم المد لعدم وجود سببه، إلا أنهم أجازوه

عند الوقف نظرًا للسكون العارض للوقف، فعملوا بالعارض وتركوا الأصل.

(٥) الطلاق ٤.

(٦) أي: على قراءة أبي عمرو، ومثله البزبي وورش في أحد وجهيهما، انظر: التيسير (ص

وَأَصْلُ «أَيْتَةٍ» الْأَيْتَةُ؛ لِأَنَّهَا جَمْعُ إِمَامٍ، وَإِمَامٌ بوزنِ فِعَالٍ، وَفِعَالٌ يُجْمَعُ عَلَى أَقْبَلَةٍ كَسِرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ، وَحِمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ، وَلَوْ فُعِلَ فِيهِ الْقِيَاسُ لَقِيلَ: أَيْتَةٌ فَيَلْتَبِسُ أَيْمٌ بِمَامُومٍ^(١)، فَيَنْعَكُسُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ: الْمَنْبُوعَ، وَالْأَيْمَ وَالْمَامُومَ: التَّابِعَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْهَمْزَةَ هُنَا-وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا السُّكُونُ-إِلَّا أَنَّ الْمَثَلِينَ قَدْ اجْتَمَعَا، وَالْمَثَلَانِ إِذَا اجْتَمَعَا فَقِيَاسُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِلْحَاقِ كَذَمَّهَدِيٍّ وَقَرْدِيٍّ، أَوْ يَكُونُ عَلَى فُعَلٍ^(٢) كذ: «ظَلَّلِي»^(٣)، وَ«سُرَّرِي»^(٤)-أَنْ يَسْكُنَ الْأَوَّلُ ثُمَّ يُدْغَمَ فِي الثَّانِي^(٥)، فَتُغَلِّتُ حَرَكَةُ الْمِيمِ الْأُولَى إِلَى الْهَمْزَةِ وَأُدْغِمَتْ فِي الْمِيمِ الثَّانِيَةِ، وَلَمَّا صَارَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةً فَارْقَتْ هَمْزَةً «عَادَمَ» وَ«عَاخَرَ»، فَإِنَّ هَمْزَةَ «عَادَمَ» لَمْ تَمَسَّهَا الْحَرَكَةُ أَصْلًا، فَلَمَّا اجْتَمَعَا فُعِلَ فِيهِمَا مَا فُعِلَ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمُتَحَرِّكَتَيْنِ.

وَحُجَّةٌ مِنْ أَنْكَرِ التَّحْقِيقِ وَضَعْفِ التَّسْهِيلِ: أَنَّهُ لَمْ يُرَاعِ الْلِغْظَ وَرَاعَى الْأَصْلَ، فَإِنَّ أَصْلَ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ فِي «أَيْتَةٍ» السُّكُونُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا تُغَلِّتُ إِلَيْهَا حَرَكَةُ الْمِيمِ [٢٦/أ] فَكَانَتْ حَرَكَتُهَا عَارِضَةً فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا، فَصَارَتْ كَهَمْزَةِ «عَادَمَ» فَلَا يَجُوزُ تَحْقِيقُهَا وَلَا تَسْهِيلُهَا، بَلْ تُغَلِّبُ الْفَتْحَ لِانْفِتَاحِ الْهَمْزَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا يَلْتَبِسُ الْأَمْرُ عَلَى مَا سَبَقَ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ ذَلِكَ دُبِّرَتْ بِحَرَكَةٍ نَفْسِهَا وَهِيَ الْكُسْرَةُ؛ فَغَلِّبَتْ بَاءً لِأَنَّ حَرَكَةَ

(١) أي: يلتبس أيم-الذي بمعنى إمام-بمأموم.

(٢) بفتح العين وضمتها كما مثل بهما.

(٣) البقرة ٢١٠ وغيرها.

(٤) الحجر ٤٧.

(٥) نظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٩٢).

الفارسي^(١) وجماعة من النحاة^(٢)، ووافقهم على ذلك جماعة من القراء كمكي^(٣) وغيره ممن لم يبلغوا في الضبط والإتقان درجة المتقدمين ممن ذكروا^(٤)، ثم إن هؤلاء فرّقوا بين الهمزة^(٥) وبين همزة «أءِذَا»^(٦)، و«أَيْفَكَا»^(٧) فقالوا: همزة «أءِذَا» أصلها الحركة، وهمزة «أَيْمَّة» أصلها السكون فحركتها عارضة، والقاعدة في الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية ساكنة أن تُبدل الثانية ولا تُسهّل ك«ءَادَمَ»^(٨) و«ءَاخِرَ»^(٩).

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٧٥).

(٢) قال ابن جنّي: «ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي «أَيْمَّة» بالتحقيق فيهما... لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عَيْنين لحن، اه، الخصائص (٣/ ١٤٣).

(٣) انظر: التبصرة لمكي (ص ٥٢٦)، وهو مذكور على سبيل الإشارة لمذهب النحويين لا على الموافقة لمذهبهم كما تفهمه عبارة المصنّف هنا، وهو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حمّوش القيسي، إمام علامة، قرأ على عبد المنعم وطاهر ابني غلبون وغيرهما، قرأ عليه ابن البيّاز والمغامي وغيرهما، وله تصانيف كثيرة كالتبصرة المذكور والرعاية والكشف وغيرها، تُوفّي سنة ٤٣٧ هـ. معرفة القراء (٢/ ٦٠٠)، وغاية النهاية (٢/ ٣٠٩).

(٤) فيما قاله المصنّف نظر كبير؛ إذ مكّي من الإتقان والضبط بمكان يعلمه المبتدي والمتهي في علم القراءات، كما أن الإبدال في «أَيْمَّة» صحيح مشهور، قال الإمام ابن الجزري في النشر (١/ ٣٨٠): «والصحيح ثبوت كلّ الوجوه الثلاثة- أعني: التحقيق وبين وبين والياء المحضة- عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عن تقدّم، ولكلّ وجه في العربية سائغ قبوله، اه.

(٥) في: «أَيْمَّة».

(٦) الرعد ٥ وغيرها.

(٧) الصافات ٨٦.

(٨) البقرة ٣١ وغيرها.

(٩) الحجر ٩٦ وغيرها.

فإنها قد ذهبَتْ بالكُلِّيَّةِ ولم يَبْقَ لها عَوْضٌ، والغَنَّةُ الباقِيَةُ إنما هي صِفَةُ النونِ فقط.

وكذلك النونُ فيمن قال: ﴿وَمَنْ كَانَ﴾^(١)، ﴿وَمَنْ جَاءَ﴾^(٢)، ﴿وَمَنْ شَاءَ﴾^(٣)، وشبَّهها.

وإن كانَ للحرفِ مخرجانِ فهي حرفٌ واحدٌ: تارةً يخرجُ من اللسانِ وتارةً يخرجُ من الخيشومِ، وكلامٌ سببويه يدلُّ على أنها حرفٌ واحدٌ فإنه - وإن عدَّها في مخارجِ حروفٍ منفردةٍ تخرجُ من الخيشومِ^(٤) - فإنه قَسَمَ النونَ إلى: ظاهرةٍ، ومدغمةٍ، ومخفاةٍ، ومنقلبةٍ^(٥)، فلا بدُّ أن تكونَ واحدةً؛ وإلا لم يصحَّ التقسيمُ.

فعلى هذا يكونُ قولنا: ﴿وَمَنْ كَانَ﴾، ﴿وَمَنْ شَاءَ﴾ وشبَّهه: إظهارًا؛ لأننا قد لفظنا بالنونِ، فكيف يكونُ إدغامًا أو إخفاءً؟! إنما يكونُ إدغامًا عندَ الواوِ واللامِ والنونِ والميمِ؛ لأنَّها قد صارتْ مثلهنَّ.

والذي يظهرُ أنَّ الحرفَ لا يكونُ له إلا مخرجٌ واحدٌ؛ فإنَّ الحرفَ الذي يشبهُ الحرفَ إن خرجَ من مخرجِ الحرفِ كانَ إيَّاه، فإنَّ الحروفَ إنما تتمايزُ

(١) البقرة ١٨٥ وغيرها.

(٢) الأنعام ١٦٠ وغيرها.

(٣) الكهف ٢٩.

(٤) حيثُ قال: «وتكونُ خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يُؤخَذُ بها وتُستحسنُ في قراءةِ القرآنِ والأشعارِ، وهي: النونُ الخفيفةُ، اهـ الكتاب (٤/٤٣٢).

(٥) انظر: الكتاب (٤/٤٥٢-٤٥٦).

ولهذا أيضًا لا تثبت عند حروفِ الحلق؛ لأنهن لا يخالطنَ خرقَ الأنفِ الذي هو مخرجُ هذه النونِ، فلا يحضرنَ الصوتَ حتى يتصلَ بمخرجه^(١). فعلى هذا^(٢) يكونُ قولهم: تُدغمُ في حروفٍ يُرْمَلونَ حقيقةً في الميمِ واللامِ والراءِ والنونِ؛ لأنها قد صارت من جنسِ الثاني، عندَ الميمِ: ميمًا، وعندَ اللامِ: لامًا، وعندَ الراءِ: راءً، وعندَ النونِ: نونًا، وهذه حقيقةُ الإدغامِ. أمَّا عندَ الياءِ والواوِ فإن أدغمنا بغيرِ غنة^(٣) فهو إدغامٌ حقيقةً؛ لأنه قد صارَ من جنسِ الثاني.

وإن كانَ بغنةٍ فهو إظهارٌ؛ لأننا قد لفظنا بالنونِ من مخرجها [٢٦/ب] الذي هو الخيشومُ، وذلك حقيقةُ الإظهارِ، فيكونُ قولهم تخفى عندَ هذه الحروفِ مجازًا.

ويُحتملُ على هذا القولِ أن تكونَ النونُ مُدغمةً أو مُخفأةً، وتكونَ الغنةُ المسموعةً صفتها، بقيت كما بقيت صفةُ الطاءِ-وهي الإطباقُ-مع إدغامها في التاءِ في: ﴿أَحَطْتُ﴾^(٤)، و﴿بَسَطْتُ﴾^(٥)، إلا أن هذا يخالفُ ﴿أَحَطْتُ﴾ وشبهه؛ لأنَّ الطاءَ في ﴿أَحَطْتُ﴾ باقيةٌ أو عَوْضُها باقٍ وهو التاءُ، وأما النونُ

وعن ونحوهما مما يُوقَفُ عليه، اهـ شرحُ المفصلِ لابنِ يعيَشَ (١٢٦/١٠).

(١) انظر: شرحُ المفصلِ لابنِ يعيَشَ (١٢٦/١٠).

(٢) أي: على القولِ بأنهما حرفانِ وليسا بحرفٍ واحدٍ.

(٣) وهو مذهبُ خلفٍ عن حمزة، وقرأ الباقون بالغنة، انظر: التيسيرَ (ص ١٧٤).

(٤) النمل ٢٢.

(٥) المائدة ٢٨.

[النونُ الظاهرةُ والنونُ المخفأةُ]

ومما ينبغي أن ينبّه عليه النونُ الظاهرةُ والنونُ المخفأةُ:

فقد تشعبَ كلامُ الناسِ فيها، وأراه إنما تشعبَ من كونِهما حرفين أو حرفاً واحداً؟ وذلك يلتفتُ^(١) إلى أن الحرفَ الواحدَ له مخرجانٍ أو لا؟.

فإن كانَ الحرفُ لا يكونُ له إلا مخرجٌ واحدٌ؛ فهما حرفانٍ؛ لأنَّ مخرجَ هذه من اللسانِ، ومخرجَ هذه من الخيشومِ.

ثم التي من الخيشومِ لا يُبتدأُ بها، ولا تثبتُ في الوقفِ، ولا تثبتُ عندَ حروفِ الحلقِ، ولا تثبتُ معَ الحركةِ.

وإنما لا يُبتدأُ بها لأنها ساكنةٌ كالألفِ، ومتى حُرِّكتْ عادتْ إلى التي من اللسانِ لاشتراكِهما في الغنةِ، كما أن الألفَ إذا حُرِّكتْ انقلبتْ همزةً لقربِ المخرجِ.

وإنما لم تثبتْ في الوقفِ لأنَّ مخرجَها خرقُ الأنفِ الداخِلِ المتَّصلِ باللسانِ، وخرقُ الأنفِ ليس ممرّاً للصوتِ، فإنَّ الصوتَ يخرجُ مستطيلاً من الحلقِ فيمرُّ باللسانِ والشفَتين، ولا يتَّصلُ بخرقِ الأنفِ إلا بحاصِرٍ يمنعه من الامتدادِ، ولا حاصرَ له سوى الحروفِ؛ فإنها مقاطعُ تمنعُ الصوتَ من الامتدادِ، فيتراجَعُ بحصرِ الحرفِ الذي بعدَ هذه النونِ فيتَّصلُ بمخرجِها فيصوتُ بها؛ فلهذا لا تثبتُ في الوقفِ لعدمِ الحاصِرِ^(٢).

(١) كذا في الأصل، وهو غريبٌ معنًى.

(٢) قال ابنُ يعيَشَ: «فإذا لم يكنْ بعدها حرفٌ البتَّةَ: كانتْ من الفمِ وبطلتْ الغنةُ، كقولك: من

أحد الوجهين - دونهما، وابن كثير والسوسي دونهما، وكذلك هما في الوجه الثاني^(١).

والمنفصلة: أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الأولى والهمز في أول الكلمة الثانية، فمن القراء من يمد، ومنهم [٢٧/أ] من يقصر أي لا يمد أصلاً، فورش وحمزة أطولهم مدًا، وعاصم دونهما، والكسائي وابن عامر دونه، وقالون والدوري - في أحد الوجهين - دونهما، وابن كثير والسوسي لا يمدان أصلاً، فلا فرق عندهما بين ﴿يَا بَرَاهِيمُ﴾^(٢)، و﴿يَدَاوُدُ﴾^(٣)، وكذلك قالون والدوري في الوجه الآخر.

فإن كانت الهمزة مغيرة - إما بالحذف وإما بالقلب وإما بالتلحين - فإذا كانت بالحذف نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾^(٤)، و﴿السُّوءَ﴾^(٥)، و﴿وَجِئَاءَ﴾^(٦)، فإذا أبدلت الهمزة في ﴿السَّمَاءُ﴾ ألفًا اجتمع ساكنان، وهما الألفان: ألف المد وألف المبدلة من الهمزة، فيجتمع ساكنان في الوقف، ويجوز في الوقف اجتماع الساكنين: فإن لم تحذف مدت مقدار ألفين، وإن حذفت: فلا يخلو إما أن يكون المحذوف ألف المد فتقصر؛ لأنها الألف المبدلة من الهمزة، فلا تمد كما لا تمد الهمزة التي هي أصلها، ويحتمل أن تمد وإن كانت مبدلة

(١) انظر: النشر (٣١٦/١) وما بعدها.

(٢) هود ٧٦ وغيرها.

(٣) ص ٢٦.

(٤) البقرة ١٩ وغيرها.

(٥) النساء ١٧ وغيرها.

(٦) الزمر ٦٩ وغيرها.

فصل في المدّ

المدّ نفسٌ ممطوّلٌ، أو حرفٌ ممطوّلٌ.

وحرفُ المدّ: الألفُ، والياءُ الساكنةُ المكسورةُ ما قبلها، والواوُ الساكنةُ المضمومةُ ما قبلها.

وإنما يُمدُّ حرفُ المدّ إذا جاورَ همزةً أو ساكنًا، ومجاورتهُ الهمزةُ على ضربين: قبلَ الهمزةِ وبعدها، والهمزةُ على ضربين: محقّقةٌ ومغيّرةٌ.

فإذا وقعَ حرفُ المدّ قبلَ الهمزةِ وكانتَ محقّقةً فهو على ضربين: متّصلٍ ومنفصلٍ.

فالمتمّصلُ إذا كانا في كلمةٍ واحدةٍ، مثل: ﴿جَاءَ﴾^(١)، و﴿شَاءَ﴾^(٢)، و﴿سَيِّئًا﴾^(٣)، و﴿سَيِّئًا﴾^(٤)، و﴿السَّوَاءَ﴾^(٥)، و﴿السَّوَاءَ﴾^(٦) فلا خلافَ بينَ القراءِ أنّه يُزادُ على طبعه، لكنّ القراءَ فيه متفاوتون، فورشٌ وحمزةٌ أطولُهم مدًا، وعاصمٌ دونهما، وابنُ عامرٍ^(٧) والكسائيُّ دونه، وقالونُ والدوريُّ - في

(١) النساء ٤٣ وغيرها.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) هود ٧٧، العنكبوت ٣٣.

(٤) الملك ٢٧.

(٥) النساء ١٧ وغيرها.

(٦) التوبة ٩٨.

(٧) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، قرأ على أبي الدرداء والمغيرة بن شهاب المخزومي، قرأ عليه يحيى بن عامر وجعفر بن ربيعة وغيرهما،

توفي سنة ١١٨ هـ. معرفة القراء ١/٥٩، وغاية النهاية ١/٤٢٣

بالمخارج، وإن قيل: يكون المخرج واحدًا وتتميز بالصفات، قلنا: الصفة لا تخلو إمامًا أن زحلقَت الحرفَ عن مخرجه شيئًا، أو لا، فإن زحلقته فقد تمايز المخرجان، وإن لم تُزحلقه: فلا يُسلم أنها تميزه عن الحرف الآخر.

المضمومتين والمكسورتين، حكمهم حكم المفتوحتين كما مرَّ.

وقالون والبزِّي^(١) في المفتوحتين كأبي عمرو، وأما مذهبهما في المكسورتين والمضمومتين فالتسهيل^(٢)، فإن كان المدُّ لأجل الهمزة - فهي مُغَيَّرَةٌ - فالوجهان، ولا يأتي النظرُ إلى المنفصلة؛ لأنَّ المسهَّلة قد حالت بين حرف المدِّ وبين الهمزة الثانية، لكنَّ المدَّ إن كان لأجل النبرة فقد زالت، فيكون لنا الوجهان؛ لأنها مغَيَّرَةٌ.

وأما ألف الفصلِ مثل: ﴿أءِذَا﴾^(٣)، ﴿أءُنزِلَ﴾^(٤) فلا تُزادُ على مقدارها الذي هو الفتحان؛ لأنها بمنزلة الألفِ في: اضربنَّ يانسوةً، جيءَ بها للفصل، وقد حصل.

أما إذا وقع حرفُ المدِّ بعد الهمزة فهي قسمان: محقَّقةٌ وغيرُ محقَّقةٍ، فالمحقَّقة مثل: ﴿ءَامَنَ﴾^(٥)، ﴿أوتِيَ﴾^(٦)، (إيمان)^(٧)، فمن القراءِ من

(١) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، قرأ على عكرمة بن سليمان ووهب بن واضح وغيرهما، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي وابن الحباب وغيرهما، توفِّي سنة ٢٥٠ هـ. معرفة القراء ١/٢٠٣، غاية النهاية ١/١١٩.

(٢) النوع الثاني من أنواع الهمزات المغيَّرة: وهي المليئة أو المسهَّلة.

(٣) الرعد ٥ وغيرها.

(٤) ص ٨.

(٥) البقرة ١٣ وغيرها.

(٦) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٧) لم يقع المنكرُ بهذا اللفظِ في القرآن، ووقع منه ﴿إِيمَنًا﴾ في سورة آل عمران، وغيرها.

فصل:

[في الهمزتين من كلمتين]

ومما يتعلّق بحكم المدّ والقصر: الهمزتان إذا اجتمعتا في كلمتين، مثل: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾^(١)، و﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٢)، و﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾^(٣)، فأبو عمرو في المفتوحتين يُسْقِطُ الأولى على المشهور^(٤)، فيقعُ حرفُ المدِّ قبلَ همزٍ مغيّرٍ، وتغيّره بالحذف، والحذفُ عارضٌ، وفي العارضِ وجهان: الاعتدَادُ به، وعدمُ الاعتدَادِ، فإنِ اعتدَدنا^(٥) بالتغيّرِ كانتِ الهمزةُ المحذوفةُ كأن لم تُوجَدْ، وكذلك النبرة^(٦)، فيكونُ من بابِ المنفصلِ؛ لأنَّ أَلْفَ ﴿جَا﴾ قد لقيَ همزةَ ﴿أَمْرُنَا﴾ فتُجْرِي كُلُّ واحدٍ على أصله من المدِّ والقصرِ في المنفصلِ، وإن لم نعتدَّ

بالتغيّرِ فلا يخلو: إما إن كان المدُّ لأجلِ الهمزة، أو لأجلِ نبرةِ الهمزة، فإن كان المدُّ لأجلِ النبرة: فقد زالت، ولا يلزمُ من زوالها زوالُ الهمزة فتُمَدُّ وتُجْرِي كُلُّ واحدٍ على أصله^(٧)، وإن قلنا: إنَّ المدَّ لأجلِ الهمزة فكأنَّ الهمزة [٢٧/ب] موجودةٌ فيجري كُلُّ واحدٍ على أصله، وكذلك مذهبُ أبي عمرو في

(١) هود ٤٠ وغيرها.

(٢) السجدة ٥.

(٣) الأحقاف ٣٢.

(٤) انظر: التيسير (ص ١٥١).

(٥) في الأصل: «اعتدنا» والصوابُ ما أثبت.

(٦) أي: الضغطة، وتوصفُ الهمزةُ بأن لها نبرةً قويةً، أي: ضغطةً قويةً حالَ خروجها.

(٧) في المتصل.

من الهمزة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١)، وإن كان المحذوف الألف المبدلة من الهمزة، فقد وقع حرف المد قبل همز مغير، فلك وجهان: المد والقصر^(٢).

وأما ﴿السُّوَّة﴾ ﴿وَجَائِء﴾ فإن حُذِفَتِ الهمزة في الوقف فقد وقع حرف المد قبل همز مغير فلك فيه وجهان، هذا إذا قرئ بحذف الهمزة، أما إذا أذغمتا فالقصر لا غير^(٣).

(١) انظر: (ص ٢٤٦).

(٢) انظر: النشر (١/٤٦٦).

(٣) هذا الذي نص عليه المصنف رحمه الله ضعفه ابن الجزري في النشر (١/٤٧٦).

أ - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
٥٤.....	الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ.....
١٤٦.....	أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ.....
٢٠٩.....	أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ.....
٥٣.....	إِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ.....
٥٨.....	إِنِّي لِأَجِدُ لِلْحَنِ غَمْرًا كغَمْرِ اللَّحْمِ.....
٥٦.....	خَيْرٌ مَجَالِسِكُمْ مَا اسْتَقْبَلْتُمْ بِهِ الْقِبْلَةَ.....
١٢٠، ٦١.....	لَقَدْ أُوتِيَتْ مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ.....
٥٣.....	لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا احْتَرَقَ.....

الفهارس العلمية

أ- فهرسُ الأحاديثِ والآثارِ.

ب- فهرسُ الأعلامِ.

ج- فهرسُ الأقوالِ.

د- فهرسُ المصطلحاتِ.

هـ- فهرسُ المصادرِ والمراجعِ.

و- فهرسُ الموضوعاتِ.

يمدّه^(١)، فهذا يدلُّ على أنَّ حرفَ المدِّ إذا كانَ مبدلاً من همزةٍ فإنه يُمدُّ^(٢)، وكذلك الواقعُ بعدَ همزٍ مُغيِّرٍ^(٣)، مثلُ: ﴿الْإِيْمَانِ﴾^(٤)، و﴿هَتُوْلَاءِ.الِهَةِ﴾^(٥)، ﴿قَدْ اوتيت﴾^(٦).

آخرُ الكتابِ الموسومِ^(٧) بالدَّرِّ النُّضِيدِ^(٨) في علمِ التجويدِ

والحمدُ لله ربِّ العالمين

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآلهِ وعترته

وسلِّمَ تسليماً كثيراً إلى يومِ الدينِ

وحسبنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ^(٩)

(١) هو ورشٌ من طريقِ الأزرقِ عنه حيثُ له ثلاثةُ أوجهٍ: القصرُ والتوسطُ والإشباعُ، انظر: الشاطبيةُ البيتين رقم (١٧١-١٧٢).

(٢) لأنَّ ﴿ءَامَنَ﴾ أصلها: أَمَّنْ أُبدلتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفاً فصارت: آمَنَ، وكذلك ﴿أُوتِيَ﴾ أصلها: أُوتِيَ أُبدلتِ الهمزةُ الثانيةُ واواً فصارت: أُوتِيَ.

(٣) على روايةٍ ورشٍ كما سيمثَّلُ به.

(٤) التوبة ٢٣ وغيرها.

(٥) الأنبياء ٩٩.

(٦) طه ٣٦.

(٧) تحرف في الأصل إلى: المرسوم.

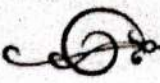
(٨) في الأصل: «بدرُّ النُّضِيدِ» وتقدَّم الكلامُ على اسمِ الكتابِ مفصَّلاً في قسمِ الدراسةِ (ص ٢٩-٣٠).

(٩) جاءَ بعدَ هذا الموضعِ في الأصلِ ما نصُّه: «تمَّ الفراغُ من هذا الكتابِ المباركِ في العشرِ الأوسطِ من شهرِ ربيعِ الأوَّلِ سنةِ ثمانِ عشرةٍ وسبعمائةٍ» اهـ، وجاءَ فيما يقابلُ ذلكَ على الهامشِ كلمةُ «بلغ» وهي تعني بلوغَ مقابلةِ الكتابِ إلى هذا الموضعِ، واللهُ تعالى أعلم.



- هشامُ بنُ عمّارٍ، أبو الوليدِ الدمشقيُّ ١٠٨
- يحيى بنُ زيادٍ، أبو زكريّا الفراءُ ٧٨
- يحيى بنُ المباركٍ، أبو محمدٍ اليزيديُّ ١٥٩
- يحيى بنُ يعمرَ العَدوانيُّ النحويُّ ٥٨

- عاصمُ بنُ أبي النَّجُودِ الكوفيُّ ٥٦
- عبدُ الباقي بنُ فارسِ بنِ أحمدَ، أبو الحسنِ ١٥٠
- عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ بشرِ بنِ ذَكْوَانَ، أبو عمروِ الدمشقيُّ ١١٠
- عبدُ الله بنُ عامرِ الشاميِّ ٢٤٢
- عبدُ الله بنُ قيسِ، أبو موسى الأشعريُّ ٦١
- عبدُ الله بنُ كثيرٍ، أبو مَعْبِدِ المكيُّ ١١٥
- عثمانُ بنُ جنِّي، أبو الفتحِ الموصليُّ ٧٧
- عثمانُ بنُ سعيدٍ، أبو عمروِ الدَّانِي ١٥٤
- عثمانُ بنُ سعيدٍ، أبو سعيدِ ورشُ المصريُّ ١١٤
- عليُّ بنُ حمزة، أبو الحسنِ الكِسائيُّ ٥٦
- عليُّ بنُ محمدِ بنِ الحسنِ الهَرَوِيُّ ٢١٩
- عليُّ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الصمدِ، أبو الحسنِ عَلَمُ الدينِ السخاويُّ ٩٣
- عمرو بنُ عثمان بنِ قنبرٍ، سيبويه النحويُّ ٧٤
- أبو عمرو بنُ العلاءِ البصريُّ ١٥٠
- عيسى بنُ مينا، قالونُ المدنيُّ ٢٣٣
- القاسمُ بنُ فيرِّة، أبو القاسمِ الشاطبيُّ الرَّعينيُّ ٩٣
- محمدُ بنُ المستنيرِ، قَطْرُبُ النحويُّ ٨٧
- محمدُ بنُ يزيد بنِ عبدِ الأكبرِ، أبو العباسِ المُبرِّدُ ٧٧
- محمودُ بنُ عمر بنِ محمدٍ، أبو القاسمِ الزمخشريُّ ٢٣٤
- مكيُّ بنُ أبي طالبٍ، أبو محمدِ القيسيُّ ٢٣٥
- نافعُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي نُعَيْمٍ ٥٦



ب - فهرسُ الأعلام

الصفحة	العَلَمُ
١٥٠.....	أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أحمدَ بنِ نَفيْسٍ، أبو العبَّاسِ
٢٤٦.....	أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ، أبو الحسنِ البزِّيُّ
٢٣٤.....	أحمدُ بنُ موسى، أبو بكرِ ابنِ مجاهدٍ
٢٢٤.....	أحمدُ بنُ يحيى بنِ زَيْدٍ، أبو العبَّاسِ ثعلبٌ
٦٨.....	الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ، أبو عليِّ الفارسيُّ
١٤٣.....	حفصُ بنُ سليمانَ، أبو عمرَ الكوفيُّ
١٨٧.....	حفصُ بنُ عمرَ، أبو عمرَ الدُّوريُّ
٥٧.....	حمزةُ بنُ حبيبٍ، أبو عُمارةَ الزيَّاتِ
٩٩.....	الخليلُ بنُ أحمدَ الفَراهيديُّ
٥٧.....	زُرُّ بنُ حُبَيْشٍ، أبو مريمَ الأَسديُّ
١٨٧.....	سعيدُ بنُ أوسٍ، أبو زيدِ الأنصاريِّ النحويُّ
٧٧.....	سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ، أبو الحسنِ الأَخفشُ
٦٣.....	سفيانُ بنُ سعيدِ الثوريِّ
٦٣.....	سُلَيْمُ بنُ عيسى، أبو عيسى الحنفيُّ
٥٧.....	شعبةُ بنُ عيَّاشٍ، أبو بكرِ الكوفيُّ
٧٨.....	صالحُ بنُ إسحاقَ، أبو عمرَ الجَرُميُّ
١١٧.....	صالحُ بنُ زيادٍ، أبو شعيبِ السُّوسيُّ
٥٣.....	صُدِّيُّ بنُ عَجْلانَ بنِ الحارثِ، أبو أَمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

د - فهرسُ المصطلحات

الصفحة	المصطلح
٦٠.....	الاختطافُ
١٥٤.....	الإدغامُ
٩٦.....	الاستعلاءُ
٦٠.....	إشباعُ الحرفِ (أو الحركةِ)
٩٦.....	الإطباقُ
٦٦.....	البلاغةُ
١١٩، ٦١.....	الترعيدُ
٦١.....	التطريبُ
٩١.....	الجهرُ
٧٤.....	الحروفُ
٩٢.....	الرِّخاوةُ
٦٦.....	الساكنُ
٩١.....	الشَّدةُ
٩٩.....	الصفيرُ
٧٥.....	الصَّوتُ
٨١.....	الضاحكُ
٦٦.....	الفصاحةُ
٦٠.....	اللحنُ الجليُّ

١٥٤	الذاني	مخرج الحرف المدغم
٧٧	الأعشى	الهمزة، والهاء والألف
٢٣٢	الفراء	هي كلمة كانت في الأصل مثل: لا بد
٧٦	سبويه	والهاء والألف
١٣٦	سبويه	وأما الحرف الذي ليس من موضعه
٩٤	الخبره	ومن الحروف حروف يجري معها النفس
١٠٥	سبويه	ومنها المكرر
١٠٤	سبويه	ومنها المنحرف
٩٣	سبويه	ومنها اللينة
٩٤	سبويه	ومنها: الهاوي
٦٣	سفيان الثوري	يا أبا عمارة، ما هذا الهمز
٧٧	ابن جني	بدل على فساد ذلك
٢١٥	السخاوي	يكون تاماً

ج - فهرسُ الأقوالِ

الصفحة	القائل	الأثر
٥٨	الحجاجُ بنُ يوسفَ	أسمعني أحنُ
٨٤	سبويه	ألفُ الترخيمِ
٦٤	حمزةُ	أما علمتَ أنَّ ما فوقَ البياضِ برصٌ
٢٣٢	قطربُ	بمعنى وجب أنْ لهم النارُ
٦٣	حمزةُ	تركُ الهمزِ في المحاريبِ من الأستاذيةِ
٦٣	حمزةُ	جعلنا هذا التحقيقَ ليستمرَّ عليه المتعلمُ
٦٨	أبو عليِّ الفارسيِّ	الحركةُ لو لم تكنْ معَ الحرفِ
٩٩	الخليلُ	الدُّعشوقةُ ليستُ من كلامِ العربِ
١٥٧	سبويه	الراءُ لا تُدغمُ في اللامِ ولا في النونِ
٧٤	سبويه	فأصلُ حروفِ العربيةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفاً
١٦١	سبويه	فتُدغمُ وتدعُ الإطباقُ
١٦١	سبويه	فتصيرُ سينا
٢٣٤	الزمخشريُّ	فهو لآحنٌ محرفٌ
٢٠٩	أبو بكرِ الصديقِ	قل: وأصلحك اللهُ
٢٣٢	الكسائيُّ	لا منعَ عن أنْ لهم النارُ
٧٧	المبردُ	للحلقِ ثلاثةُ مخارجِ
٦٤	حمزةُ	لم أمرهم بهذا كله

٣٢.....	المبحثُ الثاني: منهجُ المصنّف في الكتابِ
٣٩.....	المبحثُ الثالثُ: مصادرُ الكتابِ
٤١.....	المبحثُ الرابعُ: قيمةُ الكتابِ العلميَّة
٤٣.....	المبحثُ الخامسُ: وصفُ النسختين الخطيَّتين وبيانُ منهجِ التحقيقِ
٥١.....	قسمُ التحقيقِ
٥٦.....	شيءٌ من أحوالِ مشايخِ القراءِ وطلبةِ القرآنِ
٦٠.....	اللحنُ الجليُّ والخفيُّ
٦٨.....	محلُّ الحركةِ من الحرفِ
٧٤.....	الحروفُ العربيَّةُ الأصليَّة ومخارجُها
٨٤.....	الحروفُ الفرعيَّةُ ومخارجُها
٩٠.....	صفاتُ الحروفِ
١٠٧.....	اجتماعُ الصّفاتِ في كلِّ حرفٍ
١٠٧.....	الهمزة
١١٢.....	الهاء
١١٦.....	الألف
١٢٦.....	العين
١٢٧.....	الحاء
١٢٨.....	الغين
١٣٠.....	الخاء
١٣١.....	القاف
١٣٣.....	الكاف

و - فهرسُ الموضوعاتِ

الموضوع	الصفحة
تصدير	٥
المقدمة	٧
أهمية الكتابِ وأسبابُ اختيارِه	٨
خُطَّةُ البحثِ	٩
قِسْمُ الدِّرَاسَةِ	١١
الفصلُ الأوَّلُ: التعرِيفُ بالمؤلِّفِ	١٣
المبحثُ الأوَّلُ: اسمُه ونسبُه ومولدهُ ووفاتهُ	١٥
اسمُه ونسبُه:	١٥
مولدهُ ووفاتهُ:	١٦
المبحثُ الثاني: الناحيةُ العلميَّةُ في عصرِ المؤلِّفِ	١٧
أولاً: القُرَّاء:	١٧
ثانياً: اللُّغَوِيُّونَ والنُّحاةُ:	١٨
المبحثُ الثالثُ: رحلاتُه العلميَّةُ وشيوخُه	٢٠
المبحثُ الرابعُ: تلاميذهُ	٢٢
المبحثُ الخامسُ: مؤلِّفاتهُ	٢٤
المبحثُ السادسُ: مكانتهُ العلميَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه	٢٥
الفصلُ الثاني: التعرِيفُ بالمؤلِّفِ	٢٧
المبحثُ الأوَّلُ: تحقيقُ اسمِ الكتابِ وتوثيقُ نسبتهُ إلى مؤلِّفه	٢٩

٦٠.....	اللحنُ الخفيُّ
٦٦.....	المتحرِّكُ
٧٥.....	المخرِجُ
٧٦.....	المخرِجُ الخاصُّ
٧٦.....	المخرِجُ العامُّ
٢٤٢.....	المدُّ
١٠٧.....	النبرةُ
١٩٧.....	همزةُ القطعِ
٩١.....	الهمسُ
٢١١.....	الوقفُ التامُّ
٢١٣.....	الوقفُ الحسنُ
٢١٣.....	الوقفُ القبيحُ
٢١٢.....	الوقفُ الكافي

٢٠٠	الياءات
٢٠٧	الواوات
٢٠٩	الوقفُ والابتداءُ
٢٢٤	﴿لَّا﴾
٢٣١	﴿بَلَى﴾
٢٣٢	﴿لَوْ﴾
٢٣٣	﴿أَيُّهُ﴾
٢٣٨	النونُ الظاهرةُ والنونُ المخفأةُ
٢٤٢	فصلٌ في المدِّ
٢٤٥	فصلٌ: في الهمزتين من كلمتين
٢٤٩	الفهارسُ العلميَّةُ
٢٥١	أ- فهرسُ الأحاديثِ والآثارِ
٢٥٢	ب- فهرسُ الأعلامِ
٢٥٥	ج- فهرسُ الأقوالِ
٢٥٧	د- فهرسُ المصطلحاتِ
٢٥٩	هـ- فهرسُ المصادرِ والمراجعِ
٢٧٧	و- فهرسُ الموضوعاتِ

١٣٤.....	الجيم
١٣٦.....	الشين
١٣٨.....	الياء
١٤٥.....	الضاد
١٤٨.....	اللام
١٥١.....	النون
١٥٧.....	الراء
١٦١.....	الطاء
١٦٥.....	الذال
١٦٧.....	التاء
١٧١.....	الظاء
١٧٢.....	الذال
١٧٣.....	الثاء
١٧٤.....	الصاد
١٧٦.....	السين
١٧٨.....	الزاي
١٧٩.....	الفاء
١٨٠.....	الواو
١٨٦.....	الباء
١٨٧.....	الميم
١٩٠.....	الهمزات